وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعـــة عباس لغرور –خنشلة–
Abbas Laghrour University Khenchela
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculty of Economic, Management and Commercial Sciences
قسم: علوم التسيير

تأثير جودة المعلومات المحاسبية على قرارات مستخدمي القوائم المالية

–دراسة حالة مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: محاسبة

إعـــــداد الطالبتين:
– بوزيدي أميمة
– حصاد رميساء

إشراف الأستاذ:
– زعيمي رمزي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبـــة العلمية	الجامعـــة الأصلية	الصفـــة
عروف راضية	أستاذ محاضر–أ–	جامعة عباس لغرور خنشلة	رئيسا
زعيمي رمزي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا
خنافر علي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة عباس لغرور خنشلة	مناقشا

السنة الجامعية 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

بداية نشكر الله العلي العظيم شكرا جزيلا طيبا مباركا على إعانتنا في إتمام هذه الدراسة وتقديمها على الشكل الذي هي عليه اليوم.

ثم عرفانا بالمساعدات التي قدمت حتى يخرج هذا العمل إلى النور نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان للأستاذ زعيمي رمزي الذي قبل الإشراف على هذا العمل، فله أخلص تحية وأعظم تقدير على كل ما قدمه لنا من توجيهات وإرشادات وعلى كل ما خصنا به من جهد ووقت طوال إشرافه على هذه الدراسة.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ سليماني عصام الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته.

كما نتقدم بالشكر إلى السادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وإثرائها بأفكارهم وآرائهم.

كما نجد أنفسنا مدينين بالشكر والعرفان لجميع طاقم قسم المحاسبة والمالية وطاقم الإدارة لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة.

الإهداء

الحمد والفضل لله تعالى على توفيقه لي لإنجاز هذا العمل المتواضع.

أهدي هذا النجاح إلى:

صاحب السيرة العطرة، والفكر المستنير، إلى من حمل الأشواك عن دربي ومهد لي الطريق، إلى من دعمني بلا حدود، وأعطاني بلا مقابل، إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، إلى من غرس في روحي مكارم الأخلاق، داعمي الأول في مسيرتي وسندي وقوتي وملاذي بعد الله، إلى فخري واعتزازي (والدي العزيز أطال الله عمره).

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب والحنان والتفاني، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كانت الداعم الأول لي لتحقيق طموحاتي، إلى من غمرتني بالحب والحنان وأشعرتني بالأمان، إلى جنتي وحبيبتي، إلى من رفعتني بكفيها لأصل

(إليك سيدتي والدتي الحبيبة أطال الله عمرها).

إلى الأعمدة الثابتة في الحياة، إلا من لا تحلو حياتي بدونهن، إلى من مدت أياديهن لي أوقات الضعف، إلى من شد الله بهن عضدي فكانوا خير معين أخواتي (إيمان، سلسبيل، فاطمة الزهراء)

حفظهن الله وأطال عمرهن.

إلى كل أصدقائي وأساتذتي وكل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد.

بوزيدي أميمة

الإهداء

الحمد لله حبا وشكرا واستنادا على البدء والختام وآخر دعواهم أن (الحمد لله رب العالمين).

بعد تعب ومشقة دامت خمس سنوات في سبيل العلم وتحقيق الحلم أصبح عنائي اليوم للعين قرة، وها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر فاللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا لتوفيقي لختام مسيرتي الدراسية بهذه المذكرة ثمرة الجهد والجد والنجاح مهداة:

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، رمز العطاء والبذل معلمي الأول وقدوتي في الحياة من ساندني في كل خطوة ودعمني في كل زمان ومكان، قوتي وملاذي بعد الله فخري واعتزازي أبي الفاضل حفظك الله ورعاك.

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، واحتضنني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها، إلى القلب الحنون والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات نورا سر قوتي ونجاحي حبيبتي أمي الغالية أداهك الله نورا لنا.

إلى من ساندني بكل حب عند ضعفي إلى من شد الله به عضدي فكان خير معين أخي عبد الحق.

إلى اللتان ظفرت بهما هدية من الأقدار فعرفتاني معنى الأخوة وطعم الحياة الجميلة، اللتان كانتا ولا تزالا عيونا لمفاهيم الحب والصداقة والسند في الحياة أختاي ندى وعبير.

إلى الأساتذة الكرام، وكل الأصدقاء

إلى كل من قدم لي العون والمساعدة وإلى كل من وجدت عندهم الدعم والتشجيع.

لكم مني جميعا كل الشكر والتقدير والامتنان.

ختاما أذكر نفسي وإياكم أن الحياة تتطلب منا الشجاعة لنكون أنفسنا، الشجاعة لنحلم، وأكثر من ذلك الشجاعة لنحول تلك الأحلام إلى واقع، في كل خطوة تخطوها كن فخورا بما وصلت إليه وكن متفائلا بما هو آت. كما أود أن أؤكد على أن هذه ليست النهاية بل هي بداية جديدة لرحلة أخرى مليئة بالتحديات والفرص، سنواجه صعوبات جديدة لكننا سنستمر في السعي لتحقيق أحلامنا وطموحاتنا.

والله ولي التوفيق.

حصاد رميساء

ملخـــص الدراسة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية جودة المعلومات المحاسبية على قرارات مستخدمي القوائم المالية، وكيفية الاستفادة منها واستخدامها من طرف متخذي القرارات، حيث تستمد المعلومات المحاسبية أهميتها ومكانتها من خلال مساهمتها في عملية اتخاذ القرار، إذ تعتبر جودة المعلومات المحاسبية بمثابة الركيزة الأساسية التي تبنى عليها عملية اتخاذ القرارات، وقد توصلت الدراسة إلى أن للمعلومات المحاسبية تأثير كبير ومهم بالنسبة لمتخذي القرارات، وذلك من خلال تلبية متطلباتهم، وهذا ما ينعكس على رشادة القرارات المتخذة.

الكلمات المفتاحية: **المعلومات المحاسبية، جودة المعلومات المحاسبية، القوائم المالية، اتخاذ القرارات.**

summary:

This study aimed at displaying the importance of the quality of accounting information on the decisions of financial statements users, and how to benefit from it and use it by decision makers. Accounting information gets its importance and status through its contribution to the decision -making process, where the quality of accounting information in the basis upon which the decision -making process is built on. The study found that accounting information has a significant impact on decision makers by meeting their requirements,which is reflected in the rationality of the decisions taken.

Key words: Accounting information, Quality of accounting information, Financial statements, Decision making.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

البسملة.....

شكر وعرفان.....

الإهداء.....

فهرس المحتويات ..... **IV–I**

فهرس الجداول والأشكال ..... **VIII–V**

الملخص.....

المقدمة العامة ..... **أ– هـ**

الفصل الأول: الإطار العام النظري لجودة المعلومات المحاسبية..... **1**

تمهيد **2**

المبحث الأول: أساسيات حول المعلومات **3**

المطلب الأول: تعريف المعلومات وخصائصها **3**

المطلب الثاني: مصادر وأنواع المعلومات..... **4**

المطلب الثالث: الفرق بين البيانات والمعلومات **6**

المبحث الثاني: نظرة عامة حول المعلومات المحاسبية **6**

المطلب الأول: تعريف المعلومات المحاسبية وأهميتها **7**

المطلب الثاني: مصادر وخصائص المعلومات المحاسبية..... **8**

المطلب الثالث: أنواع المعلومات المحاسبية **11**

المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية **13**

المطلب الأول: تعريف جودة المعلومات المحاسبية وخصائصها **13**

المطلب الثاني: محددات جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها **14**

المطلب الثالث: معايير تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ومقاييسها **16**

خلاصة الفصل **18**

الفصل الثاني: انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية على قرارات مستخدمي القوائم المالية **19**

تمهيد **20**

المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية **21**

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية وخصائصها **21**

المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية 24
المطلب الثالث: الأطراف المستخدمة للقوائم المالية 25
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF 28
المطلب الأول: عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل 28
المطلب الثاني: عرض قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية والملاحق 36
المطلب الثالث: مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية 43
المبحث الثالث: قرارات مستخدمي القوائم المالية وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية 45
المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار 45
المطلب الثاني: دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات 48
المطلب الثالث: قدرة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي على تحسين نوعية المعلومات المحاسبية ضمن القوائم المالية 49
خلاصة الفصل 51
الفصل الثالث: تأثير جودة المعلومات المحاسبية على قرارات مستخدمي القوائم المالية في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية –خنشلة– 52
تمهيد 53
المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة 54
المطلب الأول: نشأة وتعريف ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة 54
المطلب الثاني: أهداف ومهام مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة 55
المطلب الثالث: نشاطات مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة وهيكلها التنظيمي 55
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية الخاصة بمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة 57
المطلب الأول: عرض الميزانية المحاسبية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة للسنوات 2020، 2021، 2022 57
المطلب الثاني: إعداد الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة للسنوات 2020، 2021، 2022 59
المطلب الثالث: عرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة للسنوات 2020، 2021، 2022 60
المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة 62
المطلب الأول: تحليل القوائم المالية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة باستخدام مؤشرات التوازن المالي 62
المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة باستخدام النسب المالية 65

المطلب الثالث: تشخيص واقع جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة 72

خلاصة الفصل **76**

الخاتمة العامة..... **77**

قائمة المراجع **80**

قائمة الملاحق **85**

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الجدول رقم 1: الفرق بين البيانات والمعلومات 6
الجدول رقم 2: جانب الأصول من الميزانية..... 31
الجدول رقم 3: جانب الخصوم من الميزانية 32
الجدول رقم 4: جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة) الفترة من ..... إلى 34
الجدول رقم 5: جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من.....إلى..... 35
الجدول رقم 6: جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من.....إلى..... 38
الجدول رقم 7: جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من .....إلى..... 39
الجدول رقم 8: جدول تغير الأموال الخاصة 41
الجدول رقم 9: بطاقة فنية حول مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري –خنشلة– 54
الجدول رقم 10: يمثل أصول الميزانية المحاسبية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة للسنوات 2020، 2021، 2022 57
الجدول رقم 11: يمثل خصوم الميزانية المحاسبية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة للسنوات 2020، 2021، 2022 58
الجدول رقم 12: يمثل أصول الميزانية المالية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة للسنوات 2020، 2021، 2022..... 59
الجدول رقم 13: يمثل خصوم الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة للسنوات 2020، 2021، 2022 59
الجدول رقم 14: يمثل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة للسنوات 2020، 2021، 2022 60
الجدول رقم 15: يمثل حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية خلال السنوات 2020، 2021، 2022 62
الجدول رقم 16: يمثل حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية خلال السنوات 2020، 2021، 2022 62
الجدول رقم 17: يمثل حساب الاحتياج في رأس المال العامل خلال السنوات 2020، 2021، 2022 63
الجدول رقم 18: يمثل حساب الخزينة الصافية خلال السنوات 2020، 2021، 2022 (الطريقة الأولى)..... 64
الجدول رقم 19: يمثل حساب الخزينة الصافية خلال السنوات 2020، 2021، 2022(الطريقة الثانية)..... 64
الجدول رقم 20: يمثل حساب نسبة التداول خلال السنوات 2020، 2021، 2022..... 65
الجدول رقم 21: يمثل حساب نسبة السيولة السريعة خلال السنوات 2020، 2021، 2022 65
الجدول رقم 22: يمثل حساب نسبة السيولة الجاهزة خلال السنوات 2020، 2021، 2022..... 66
الجدول رقم 23: يمثل حساب معدل دوران مجموع الأصول خلال السنوات 2020، 2021، 2022 66
الجدول رقم 24: يمثل حساب معدل دوران الأصول الثابتة خلال السنوات 2020، 2021، 2022..... 67

الجدول رقم 25: يمثل حساب معدل دوران الأصول المتداولة خلال السنوات 2020، 2021، 2022 67
الجدول رقم 26: يمثل حساب نسبة الديون إلى اجمالي الأصول خلال السنوات 2020، 2021، 2022 68
الجدول رقم 27: يمثل حساب نسبة الديون إلى حقوق الملكية خلال السنوات 2020، 2021، 2022 68
الجدول رقم 28: يمثل حساب نسبة التمويل الدائم خلال السنوات 2020، 2021، 2022 69
الجدول رقم 29: يمثل حساب نسبة التمويل الخاص خلال السنوات 2020، 2021، 2022 69
الجدول رقم 30: يمثل حساب نسبة الاستقلالية المالية خلال السنوات 2020، 2021، 2022 70
الجدول رقم 31: يمثل حساب نسبة المردودية التجارية خلال السنوات 2020، 2021، 2022 70
الجدول رقم 32: يمثل حساب نسبة المردودية المالية خلال السنوات 2020، 2021، 2022 71
الجدول رقم 33: يمثل حساب نسبة المردودية الاقتصادية خلال السنوات 2020، 2021، 2022 71

فهرس الأشكال

الشكل رقم 1: خصائص المعلومات المحاسبية..... 10
الشكل رقم 2: خصائص القوائم المالية 23
الشكل رقم 3: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقار 56

الـــمقدمـــــة العـــــامـــــــة

لقد تأثرت المؤسسات الجزائرية بمختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المحلية والدولية المتسارعة خاصة في ظل الاصلاحات الاقتصادية وتوجه الجزائر لاقتصاد السوق، والذي أدى إلى زيادة الحاجة إلى معلومات محاسبية تساير هذه التطورات وتلبي جميع احتياجات الأطراف المهتمة بها، ولهذا قامت الجزائر في الآونة الأخيرة بوضع أسس وقواعد جديدة لمهنة المحاسبة توجت بصدور النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية، وبذلك فإن قواعد إعداد وعرض القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية اتخذت مسارا آخر يختلف كليا عما كان مطبق من قبل، وهذا طبعا سوف يؤثر على نوعية وجودة المعلومات المحاسبية وينعكس ذلك على القرارات الاقتصادية للأطراف المستخدمة لهذه المعلومات.

تعد القوائم المالية الناتج النهائي للعملية المحاسبية، وبالتالي فهي أداة أساسية للمؤسسات الاقتصادية التي تستخدمها لاتخاذ القرارات المالية المتعلقة بمستقبل المؤسسة وللحكم على سلامة وضعها المالي وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وإدارة أصولها، فهي أحد المصادر الرئيسية للمعلومات حيث أنها تقدم القسم الأعظم من المعلومات المحاسبية التي تحتاجها كافة المستويات الإدارية والجهات الخارجية.

ولكي تكون القوائم المالية ذات فعالية في اتخاذ القرارات يجب أن تستند في إعدادها على معلومات محاسبية تعكس بصدق التفاعل الذي يحدث في بيئة العمل الداخلية للمؤسسة، وبين المؤسسة والبيئة الخارجية بجميع ما فيها من مؤشرات، حيث تعتبر المعلومات المحاسبية مادة القرار الإداري ويتوقف نجاح القرار على مدى صحة المعلومات ودقتها وطريقة تنظيم تأمينها والتي قد تعترضها عدة صعوبات ومشاكل يتعلق بعضها بتضارب البيانات أو نقصها، أو عدم صحتها أو عدم القدرة على الحصول عليها من مصادرها الأصلية.

وكلما زادت جودة المعلومات المحاسبية المتاحة وزادت كفايتها ومقدار الدقة في عرضها وتفسيرها للحقائق المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة كلما زادت القدرة على اتخاذ قرارات رشيدة وملائمة.

كما أدركت العديد من المؤسسات أن توفيرها لمعلومات محاسبية ذات جودة تعبر فعلا عن واقعها الاقتصادي سوف يعزز من ثقة المستثمرين والعملاء وغيرهم فيها مما يسمح لها بالحصول على المزيد من التمويل، وبذلك فإن أي تظليل في هذه المعلومات من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير سلبا على قرارات المستخدمين الخارجيين، ولذلك يجب أن تتضمن القوائم المالية كافة المعلومات المحاسبية الهامة التي تظهر المؤسسة في صورة تتفق مع أوضاعها الحقيقية في ظل التغيرات التي تؤثر فيها وتتأثر بها.

1- إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

"ما مدى مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة؟".

2- الأسئلة الفرعية:

للإجابة على هذه الإشكالية، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تكتسب المعلومات المحاسبية جودتها؟
- كيف تساعد القوائم المالية مستخدميها على اتخاذ القرارات؟
- ما واقع جودة المعلومات المحاسبية وما تأثيرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة؟

3- فرضيات الدراسة:

بناء على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- تكتسب المعلومات المحاسبية جودتها بناء على عدة خصائص يجب أن تتمتع بها؛
- تساعد القوائم المالية مستخدميها على اتخاذ القرارات بتوفير مختلف المعلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة لتلبية أكبر قدر من احتياجات مستخدميها؛

- في ظل تباين وتعدد قرارات مستخدمي القوائم المالية نعتقد أن الاستناد على خصائص المعلومات المحاسبية يمكن أن يساهم في التعزيز من فعالية القرار المتخذ.

4- أسباب اختيار الموضوع:

من بين أهم الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع لدراسته نذكر:

أ) الأسباب الذاتية:

تتمثل في:

- وجود صلة مباشرة بين التخصص وموضوع الدراسة؛
- الإسهام في إثراء مكتبة الجامعة حول هذا الموضوع؛
- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع.

ب) الأسباب الموضوعية:

تتمثل فيما يلي:

- توضيح أهمية توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لإضفاء طابع الجودة عليها؛
- بيان دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية؛
- معرفة المعلومات المحاسبية التي يتم الافصاح عنها في كل قائمة من القوائم المالية؛
- اكتشاف تأثير القوائم المالية الجيدة في اتخاذ القرارات الرشيدة.

5- أهداف الدراسة

تعتبر عملية اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية لأنها تحدد مستقبل المؤسسة وتوجهها، ما جعلها تحضى باهتمام كبير من قبل المؤسسات الاقتصادية ومن أهم أهداف هذه الدراسة نذكر:

- بيان الخصائص التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية لكي تكون ذات فائدة لمستخدميها؛
- معرفة أهم القوائم المالية المستخدمة في ظل النظام المحاسبي المالي؛
- اكتشاف الأطراف المهتمة بالقوائم المالية وأبرز القرارات المتخذة على إثرها؛
- التعرف على أهم الأدوات المستعملة في تحليل القوائم المالية؛
- إخراج البحث من الجانب النظري إلى الميداني.

6- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في بيان الدور الذي تلعبه جودة المعلومات المحاسبية في تحسين محتوى القوائم المالية والذي بناء عليه يتم اتخاذ قرارات مصيرية تتعلق بمستقبل المؤسسة، هاته القرارات يتم اتخاذها من قبل نوعين من المستخدمين النوع الأول وهم الأطراف الداخلية للمؤسسة من إدارة ومختلف مستوياتها بحيث تحتاج هذه الأخيرة إلى قوائم مالية ذات جودة عالية لتقييم الوضع والأداء المالي للمؤسسة، والتي بناء عليه يتم اتخاذ قرارات التخطيط والرقابة وكذلك التوسع أو انتاج منتجات جديدة...الخ، أما النوع الثاني فهم الأطراف الخارجية للمؤسسة من مستثمرين ومحللين وعملاء...الخ، والتي تحتاج إلى القوائم المالية لمعرفة المركز المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على تسديد ديونها لاتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل...الخ.

7- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** تتطرق هذه الدراسة إلى موضوع تأثير جودة المعلومات المحاسبية على قرارات مستخدمي القوائم المالية؛
- **الحدود الزمنية:** تم إجراء الدراسة التطبيقية خلال الفترة الممتدة من 21/ 04/ 2024 إلى 5 / 05/ 2024؛

- **الحدود المكانية:** تم اختيار مؤسسة "ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة" لإجراء التربص الميداني

8- منهجية الدراسة:

من أجل الإحاطة بجميع جوانب الموضوع وأبعاده والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من أجل التعرف على متغيرات الدراسة المتمثلة في المتغير المستقل وهو جودة المعلومات المحاسبية والمتغير التابع وهو قرارات مستخدمي القوائم المالية، وتحليل العلاقة بينهما. وقد تم استخدام أسلوب دراسة حالة من خلال محاولة إسقاط مختلف جوانب الدراسة النظرية على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية " ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة ".

9- الدراسات السابقة:

❖ **الدراسة الأولى:** محمد بلقايد خملول، 2019-2020، أطروحة دكتوراه جاءت بعنوان: "**إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية – دراسة حالة مجموعة من الشركات المجمعة الجزائرية–**".

نصت هذه الدراسة على أنه لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للمجمعات الجزائرية يجب إعداد هذه القوائم المالية وفق متطلبات العرض والإفصاح المتفق عليها في معايير المحاسبة الدولية. وقد كانت أهم النتائج المتوصل اليها كالتالي:

– قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات في الجانب المحاسبي تمثلت في إصدار النظام المحاسبي المالي والذي تضمن مجموعة من الإجراءات المحاسبية والتي مست بدورها القوائم المالية؛

– تم اصدار معايير المحاسبة الدولية لتفسير مختلف جوانب القوائم المالية بغية الوصول إلى معلومات محاسبية تتميز بجودة عالية.

❖ **الدراسة الثانية:** عامر حكمت السعيد، 2014 -2015، مذكرة ماجستير جاءت بعنوان: "**أثر جودة المعلومات المحاسبية في تخفيض مخاطر السيولة –دراسة تحليلية على البنوك التجارية الأردنية–**".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر جودة المعلومات المحاسبية على مخاطر السيولة في البنوك التجارية الأردنية.

وقد كانت أهم نتائج الدراسة كما يلي:

– تتسم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية العامة في الأردن بخصائص الجودة من خلال امتلاكها للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؛

– تلعب الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية دورا هاما في تخفيض مخاطر السيولة في البنوك التجارية الأردنية.

❖ **الدراسة الثالثة:** حامدي علي، 2010- 2011، مذكرة ماجستير بعنوان: "**أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس الوحدة الإنتاجية التجارية آريس–**".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير جودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها النوعية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها نذكر:

– توجد علاقة ارتباطية بين جودة المعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

– كلما كانت المعلومات المحاسبية ذات جودة كلما كان القرار المتخذ فعال والعكس صحيح.

10- تقسيم الدراسة:

تتم معالجة هذا البحث في إطارين:

أ/ الإطار النظري: ويهدف إلى:

- ✓ إبراز الجوانب النظرية المتعلقة بالمعلومات المحاسبية وجودتها بالإضافة إلى عموميات حول القوائم المالية؛
- ✓ تحليل العلاقة التي تربط جودة المعلومات المحاسبية بقرارات مستخدمي القوائم المالية.

ب/ الإطار التطبيقي: يهدف إلى:

معرفة مدى تطبيق مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لخصائص جودة المعلومات المحاسبية عند إعدادها لقوائمها المالية، استنادا إلى تحليل مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لنتائج القوائم المالية التابعة لهاته المؤسسة.

وعليه فإننا قسمنا هذا البحث إلى قسمين، الأول قسم نظري يحتوي على فصلين والثاني تطبيقي يحتوي على فصل واحد.

القسم النظري:

- **الفصل الأول:** عبارة عن فصل تمهيدي حول المعلومات المحاسبية وجودتها، يتكون من ثلاث مباحث وهي كالتالي:
  - **المبحث الأول:** أساسيات حول المعلومات؛
  - **المبحث الثاني:** نظرة عامة حول المعلومات المحاسبية؛
  - **المبحث الثالث:** جودة المعلومات المحاسبية.
- **الفصل الثاني:** خصص للتعرف على أبرز القوائم المالية المستحوذة على اهتمام الجهات والأطراف المرتبطة بنشاط المؤسسة، بالإضافة إلى كشف العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرار، وبين قدرة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي على تحسين المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، حيث تكون هذا الفصل من ثلاث مباحث هو كذلك وهي كالتالي:
  - **المبحث الأول:** عموميات حول القوائم المالية؛
  - **المبحث الثاني:** عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي؛
  - **المبحث الثالث:** قرارات مستخدمي القوائم المالية وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية.

القسم التطبيقي:

- **الفصل الثالث:** خصص لدراسة تأثير جودة المعلومات المحاسبية على قرارات مستخدمي القوائم المالية في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير لولاية خنشلة، بداية بتقديم عام للمؤسسة ثم عرض مختلف القوائم المالية الخاصة بها، وختاما بتحليل هاته القوائم بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، ويتكون من ثلاث مباحث وهي:
  - **المبحث الأول:** تقديم عام حول مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة؛
  - **المبحث الثاني:** عرض القوائم المالية الخاصة بمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة؛
  - **المبحث الثالث:** تحليل القوائم المالية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة.

الفصل الأول

الإطار العام النظري لجودة المعلومات المحاسبية

تمهيد:

تعد المحاسبة في الوقت الحالي لغة الأعمال المعاصرة لما لها من أهمية في حياة المؤسسات الاقتصادية، حيث أن المعلومات المحاسبية أصبحت جزءا لا يتجزأ من نسيج الإدارة وتعتبر موردا أساسيا تعتمد عليه في تدعيم العملية الإدارية واتخاذ القرارات، بحيث تعتمد المؤسسة على مجموعة من المعلومات المحاسبية كتعبير عن النشاطات المختلفة ومركزها المالي، وكذلك تلك المتعلقة بالمؤسسات الأخرى المرتبطة مع بعضها في ظل المنافسة في عمليات اتخاذ القرارات وهذا ما يتطلب توفير معلومات صادقة وذات جودة عالية.

وفي ظل الاستخدام المتزايد للمعلومات والاستفادة منها في مختلف المجالات فإنه من الضروري ملائمة هذه المعلومات ومصداقيتها والثقة فيها كقاعدة صحيحة لمختلف المجالات، وبالتالي الحاجة إلى جهة مستقلة تشهد على مصداقية وصحة هذه المعلومات.

وانطلاقا مما سبق يمكننا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول:** أساسيات حول المعلومات؛
- **المبحث الثاني:** نظرة عامة حول المعلومات المحاسبية؛
- **المبحث الثالث:** جودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول: أساسيات حول المعلومات

لقد كانت الموارد المادية والبشرية أهم الموارد التي تحتاجها المؤسسات في أعمالها، ولكن الآن برز دور المعلومات، حيث أصبحت ضرورية جدا للقيام بالعمليات والأنشطة داخل المؤسسة فإجراء العمليات المختلفة من تخطيط وتنظيم واتخاذ قرارات يتطلب التعامل مع حجم كبير من المعلومات، فقد أصبحت تشكل الخلفية الملائمة لاتخاذ القرارات الجيدة، فكلما كانت هذه المعلومات صحيحة ودقيقة فإن القرارات المعتمدة عليها تكون على درجة عالية من الصحة والدقة.

المطلب الأول: تعريف المعلومات وخصائصها

تعتبر المعلومات الأساس المعرفي السليم الذي بنيت عليه حضارة الإنسان، وهي الأصل في العلم والتطور. وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف المعلومات، وأهم خصائصها.

أولا: تعريف المعلومات

تعددت التعاريف المتعلقة بالمعلومات كل حسب وجهة نظره، سنذكر بعضا منها كالآتي:

التعريف الأول: عرفها فلثام بأنها "المعرفة المفيدة المكتسبة من البيانات المستلمة وبناء عليه فهي تعتمد على الشخص الذي يستلم البيانات وعلى القرارات التي سوف يتخذها".[1]

التعريف الثاني: تعرف المعلومات بأنها "البيانات المنظمة والمعروضة بشكل يجعلها ذات معنى للشخص الذي يستلمها. ولذلك فإن المعلومات قيمة حقيقية للمستخدم، وتقدم إضافة للمعرفة الموجودة لديه حول ظاهرة أو حدث أو مجال معين. فالمعلومات تخبر المستخدم شيء ما لا يعرفه أو لا يمكن توقعه".[2]

التعريف الثالث: كما تعرف أيضا بأنها "بيانات تم تنظيمها ومعالجتها لكي تصبح ذات معنى للمستخدم. يحتاج المستخدمين لتلك المعلومات من أجل اتخاذ القرار المناسب أو من أجل تطوير أو تحسين عملية اتخاذ القرار وبشكل عام فإن المستخدمين للمعلومات يتمكنون من اتخاذ قرار مناسب أكثر عندما تزداد كمية ونوعية المعلومات المتوفرة".[3]

وعليه يمكن تعريف المعلومات بأنها بيانات تمت معالجتها إذ تم تصنيفها، وتحليلها وتنظيمها، وتلخيصها حتى أصبحت ذات معنى وبشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها.

ثانيا: خصائص المعلومات

تتوفر في المعلومات خصائص معينة قد تختلف حسب المستويات الإدارية أو الوظائف أو متخذي القرار، وسنتناول بعضا منها في النقاط التالية:[4]

---

[1] صلاح الدين عبد المنعم مبارك، **نظم المعلومات المحاسبية (مدخل رقابي)**، قسم المحاسبة والمراجعة للنشر والتوزيع، مصر، الإسكندرية، 2010-2011، ص 13.

[2] محمد نور برهان، غازي إبراهيم رحو، **نظم المعلومات المحوسبة**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص24.

[3] نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذبية، **نظم المعلومات المحاسبية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص17.

[4] بالاعتماد على:

-عبد الله حمود سراج، **أهمية خصائص المعلومات في بناء اختيار قرارات المنظمة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد4، 2005، ص ص 132، 133.

-عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص27.

1- التكامل والشمولية: ونقصد بهذه الخاصية توفير المعلومات لمتخذ القرار بما يفي جميع احتياجاته بحيث لا يخفى أو يتم انتقاص معلومات عن الموضوع أو المشكلة أو عن البدائل، كما يجب أن تتكامل هاته الأخيرة حتى تستطيع كافة الإدارات في المنظمة أن تشترك في مجموعة من البيانات وهذا يوفر عليها الكثير من الجهد والوقت والمال ويؤدي إلى عدم التضارب في جمع المعلومات وكذلك في المعلومة نفسها.

2- الملائمة: ونقصد بها ارتباطها بموضوع القرار بحيث تتوافق احتياجات متخذ القرار ونوع القرار مع المعلومة حيث يجب أن تكون ذات صلة بالموضوع، فمثلا رئيس مجلس الإدارة قد يحتاج إلى معلومات تختلف من حيث التفصيل والدقة والوقت عن رئيس قسم التسويق حيث تتعلق معلومة الأخير بقسمه وأنشطته؛

3- التوقيت: ونعني به توفير المعلومات في الوقت المناسب بالسرعة المناسبة إذ لا قيمة للمعلومات عند وصولها متأخرة؛

4- الوضوح: إن وضوح المعلومات يجعلها أكثر فائدة لمتخذ القرار ويتم هذا الموضوع مثلا من خلال وضع هاته المعلومات في جداول متكاملة بحيث تتسم بالسهولة وكذلك دمج المتغيرات المتشابهة وفصل المتغيرات المختلفة إلى غير ذلك؛

5- الموضوعية: ونقصد بها إعداد المعلومات بشكل محايد وليس إبرازها بشكل قد يخدم أحد الأطراف داخل المنظمة وهناك العديد من الأساليب التي تساعد في تحقيق الموضوعية منها:

أ) صدق التعبير: بمعنى أنه يجب أن تعبر بشكل صادق عن مضمونها؛

ب) إمكانية التحقق: ونقصد بها توفر المستندات الدالة على دقة المعلومات وسهولة الرجوع إليها عند الحاجة؛

6- الدقة: ونعني بها مدى خلوها من الأخطاء وتقاس بنسبة المعلومات الصحيحة إلى مجموع المعلومات التي تم الحصول عليها خلال فترة زمنية معينة؛

7- الصحة: يجب أن يتم تجميع وتسجيل البيانات ومعالجتها بشكل صحيح، وبالتالي يجب أن تكون المدخلات والمعالجة والمخرجات خالية من الأخطاء.

المطلب الثاني: مصادر وأنواع المعلومات

تنوعت مصادر وأنواع المعلومات لتشمل الذي سنتطرق إليه في هذا المطلب من خلال هاته السطور:

أولا: مصادر المعلومات

هناك العديد من المصادر للحصول على المعلومات والتي تستخدم في اتخاذ القرارات أو في عملية الاتصال ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:[1]

1- المصادر الأولية: وهي البيانات التي يتم تجميعها وتجهيزها عند الطلب واختبارها وتعميمها من قبل الجهة التي تحتاج لهذه المعلومات أو مكلفة بإعدادها، وتكون هذه المعلومات حول موضوع يخص الجهة الطالبة ويمكن أن تستفيد جهات أخرى من هذه المعلومات بعد تجهيزها، ومن هذه المصادر الميدانية لجمع المعلومات الملاحظة الشخصية، الاستقصاء، التجربة والاختبار.

2- المصادر الثانوية: وهي البيانات التي تم تجميعها وتجهيزها في أوقات سابقة من قبل جهات أخرى وتم تعميمها لتكون جاهزة للاستخدام من قبل الأفراد والمنظمات في أي وقت، ومن هذه المصادر البيانات الموجودة في المراجع والكتب والدوريات والنشرات والمجلات الموجودة في المكتبات العامة والخاصة ودور النشر ومراكز البحث.

3- بنوك المعلومات: وهذا النوع ظهر حديثا والذي يتم من خلاله تجميع أكبر قدر من المعلومات المرتبطة مع بعضها البعض وتخزينها كل حسب الفئة بحيث يمكن استرجاعها بسرعة لتسهيل الاستفادة منها.

4- الأنترنيت: وهي البيانات والمعلومات التي تجمعها وتنظمها وتجهزها المنظمات من كافة أنحاء العالم وتعرضها على مواقعها على شبكة الأنترنيت الدولية ليتسنى للجميع تداولها والاستفادة منها.

[1] إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي، **نظم المعلومات الإدارية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 26.

ثانيا: أنواع المعلومات

أدت الزيادة في كمية ونوعية المعلومات إلى ضرورة وضع نظم متكاملة من أجل توفيرها في الوقت المناسب لمستخدميها، ولقد تعددت تصنيفات المعلومات، لذا سنتناول بعضا منها كما يلي:

من وجهة نظر الكيلاني، والبياتي، والسالمي فإنهم يصنفون المعلومات من منظور نظم المعلومات الإدارية كالآتي:[1]

– **معلومات انجازية:** وهي المعلومات التي يحتاجها الإداري في إنجاز الأعمال؛

– **معلومات انمائية:** وهي المعلومات التي يحتاجها الإداري في تطوير القدرات وتنميتها وتوسيع المعارف في مجال العمل والحياة؛

– **معلومات تعليمية:** وهي المعلومات التي تحتاجها الإدارة في المؤسسات التعليمية مثل الجامعات والمعاهد والمدارس؛

– **معلومات إنتاجية:** وهي المعلومات التي تفيد في إجراء البحوث التطبيقية وفي تطوير وسائل الإنتاج واستثمار الموارد الطبيعية والإمكانيات المتاحة بشكل أحسن كمعلومات إنتاج سلعة معينة.

كما نجد كذلك تصنيف آخر للمعلومات والمتمثل في:[2]

– **معلومات رسمية:** وهي المعلومات التي نعتمد عليها في صناعة قراراتنا لكونها موثقة ومؤكدة نستقيها من عدة مصادر رسمية مثل الدستور، القوانين، التشريعات، الأنظمة، التعليمات، التوجيهات والقرارات الرسمية، وغير ذلك من هذه المعلومات التي تصدر من جهات معروفة؛

– **معلومات غير رسمية:** وهي المعلومات التي نستند إليها في صناعة قراراتنا عندما لا تتوفر لنا معلومات رسمية وفي بعض الحالات نعتمد عليها حتى عند توفر المعلومات الرسمية، وتشمل المعلومات غير الرسمية التصورات، الأفكار والتوقعات، الدعايات والاشهارات، التجارب والخبرات وما إلى ذلك.

ولا ننسى كذلك تصنيف المعلومات في المنظمات كما يلي:[3]

– **معلومات استراتيجية:** هي التي تغطي فترة زمنية طويلة نسبيا وتتعلق ببناء الأهداف والسياسات والتي تؤثر على المنظمة ككل، وتأتي في المقام الأول وترتبط بالتخطيط؛

– **معلومات تكتيكية:** هي التي تغطي الفترة الزمنية المتوسطة الأمد وتتعلق بتنفيذ الإدارة الوسطى للاستراتيجيات الموضوعة من قيل الإدارة العليا أي أنها تتمركز حول وصف الخطط التكتيكية الضرورية لتنفيذ استراتيجية معينة؛

– **معلومات تشغيلية (فنية):** تتعلق هذه الأخيرة بالعمليات اليومية للمنظمة حيث يجب توفير معلومات تفصيلية ودقيقة وبصفة مستمرة ومتكررة عن جميع أوجه النشاط في المنظمة.

كما أن هناك من يصنف المعلومات إلى:[4]

– **معلومات الاشتغال:** تمثل مجموعة المعلومات الضرورية للسير اليومي للمؤسسة تساعد على مراقبة المهام العادية في المؤسسة، وتقسم إلى معلومات القيادة التي تعبر عن المعلومات المتعلقة بالتحكيم أو بتنفيذ عملية معينة، ومعلومات الرقابة متعلقة بمراقبة نتائج تنفيذ العمليات؛

– **معلومات التأثير:** يهدف هذا النوع من المعلومات إلى التأثير على سلوك الأفراد الذين تربطهم علاقة بالمؤسسة سواء كانوا داخليين أو خارجيين، كما يمكن من خلالها خلق صلة تربط بين العامل والمسؤول بهدف التخلص من الحواجز؛

---

[1] علاء السالمي وآخرون، **أساسيات نظم المعلومات الإدارية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 70.

[2] زغنوف عبد الغني، عظيمي أحمد، **المعلومة وأهميتها في المجتمع المعلوماتي**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد9، 2014، ص 155.

[3] فريد كورتل، لحمر حكيمة، **نظم المعلومات التسويقية**، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 72.

[4] بن زاف لبنى، **دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية–دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019، ص 75.

– **معلومات التوقع**: هي تلك المعلومات التي تسمح للمؤسسة بالتعرف على بعض التغيرات التي يمكن أن تحدث مستقبلا في محيطها، وذلك من خلال الإستفادة من بعض المزايا أو تجنب بعض المخاطر، فهي معلومات تفيد في قيادة المؤسسة في الاتجاه الصحيح.

المطلب الثالث: الفرق بين البيانات والمعلومات

تسعى المؤسسات دوما إلى اتخاذ قرارات صحيحة وبناءة ولا يتم ذلك إلا ببيانات موثوقة يتم معالجتها لتصبح معلومة ذات قيمة، وفي هذا المطلب سنتناول أهم الاختلافات بين كل من البيانات والمعلومات وذلك من خلال الجدول الموضح في الأسفل.

الجدول رقم 1: الفرق بين البيانات والمعلومات

المجال	البيانات	المعلومات
من حيث التعريف	حقائق غير منظمة تأخذ شكل أرقام، رموز، أو ملاحظات،	بيانات منظمة وغير منظمة تمت معالجتها
من حيث طبيعتها	قيم وحقائق أولية	قيم وحقائق نهائية
من حيث مصدرها	متعددة المصادر	محددة المصادر
من حيث دلالتها	ذات دلالة تاريخية	ذات دلالة مستقبلية
من حيث الدقة	منخفضة	عالية
من حيث الاستعمال	لا يتم استعمالها على الصعيد الرسمي	يتم استعمالها على الصعيد الرسمي وغير الرسمي
من حيث الحجم	كبير جدا	صغير مقارنة بالبيانات

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المراجع السابقة.

المبحث الثاني: نظرة عامة حول المعلومات المحاسبية

نشأت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، فالهدف من هذه الأخيرة كان من أجل توفير وتقديم معلومات محاسبية تخفف من حالة القلق التي تنتاب مستخدمي هذه المعلومات لا سيما متخذي القرارات، وكذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة وتقليل حجم التباين في الخيارات.

المطلب الأول: تعريف المعلومات المحاسبية وأهميتها

تعتبر المعلومات المحاسبية موردا من موارد المؤسسة تتحدد قيمتها بمدى الفائدة التي تقدمها للمؤسسة من خلال مساعدتها على تحقيق أغراض التخطيط والتنبؤ واتخاذ القرارات.

أولا: تعريف المعلومات المحاسبية

اختلف الاقتصاديون في تعريف المعلومات المحاسبية ففي هذا الجانب نجد تعاريف كثيرة نذكر منها:

التعريف الأول: "تشير إلى المعلومات المكتوبة التي قد ترد في التقارير المالية الكاملة أو الجزئية كقائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة تدفق الأموال".[1]

التعريف الثاني: "هي كل المعلومات الكمية والإحصائية التي تنطبق عليها المبادئ المحاسبية، الخاصة بالتسجيل والترحيل وتحديد مختلف النتائج، بصفة عامة التي تنطبق عليها طرق المعالجة في النظام المحاسبي".[2]

التعريف الثالث: "هي تلك البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى، تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل".[3]

من خلال التعاريف السابقة نعرف المعلومات المحاسبية على أنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية، والتي تتم معالجتها والتقرير عنها في القوائم المالية.

ثانيا: أهمية المعلومات المحاسبية

تزداد أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة إليها نتيجة لمجموعة من العوامل تتمثل في:[4]

- **الثروة العلمية والتكنولوجية:** وقد انعكست آثارها على المؤسسات، وهذا لرفع كفاءتها وتفعيل دورها في المساهمة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية من خلال توفير المعلومات الملائمة؛
- **العوامل الاقتصادية:** نظرا لكبر حجم المؤسسات وظهور الشركات المتعددة الجنسيات وانتشار التجارة الإلكترونية وفي ظل العولمة الاقتصادية زادت الحاجة للمعلومات المحاسبية؛
- **العوامل البيئية والاجتماعية:** أدى كبر حجم المؤسسات وتنوع أنشطتها إلى تزايد المسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات ودورها في حماية البيئة وتحقيق أهداف المجتمع مما زاد الحاجة إلى معلومات ملائمة تعبر عن هذا الدور؛
- **العوامل القانونية والتشريعية:** تفترض الاحتياطات القانونية والضريبية تقديم معلومات محاسبية ومالية كافية وملائمة للوفاء بهذه المتطلبات وتلبيتها؛
- **العوامل الجغرافية:** أدى كبر حجم المؤسسات إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية لتساعد في عمليات الرقابة والتنسيق بين مختلف الأقسام والفروع وإدارتها الرئيسية؛

---

[1] فياض حمزة رملي، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة (مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية)**، الأباي للنشر والتوزيع، السودان، 2011، ص 30.

[2] حسين بلعجوز، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية**، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، الإسكندرية، ص 171.

[3] أحمد حلمي جمعة وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 8.

[4] كحول صورية، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49، 2017، ص ص 468، 469.

- **العوامل الثقافية:** تعتبر نظم المعلومات المحاسبية أحد المصادر المهمة التي تعتمد عليها الإدارة في تشكيل ثقافتها وصياغة طريقة تفكيرها والتي تستند على المعرفة الجماعية في صنع القرار؛
- **العوامل الإدارية:** تواجه إدارة المؤسسات أنواعا من المشكلات الإدارية، وهنا يبرز دور وأهمية المعلومات المحاسبية لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: مصادر وخصائص المعلومات المحاسبية

سيتم في هذا المطلب تسليط الضوء على مصادر وخصائص المعلومات المحاسبية كالتالي:

أولا: مصادر المعلومات المحاسبية

تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، حيث توفر هذه الأخيرة المعلومات التي تساعد متخذي القرارات والمستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان الرشيد وكذلك القرارات المشابهة وتتمثل هذه التقارير فيما يلي: [1]

1- القوائم المالية: وهي أهم أنواع التقارير المالية وهي عبارة عن "كشوف وجداول مالية تعكس المرحلة الأخيرة في الدورة المحاسبية".

2- تقرير مراجع الحسابات: بالإضافة إلى القوائم المالية تحتوي التقارير المالية للشركات على تقرير مراجع الحسابات الخارجي، والذي يرفق مع القوائم المالية المعدة، حيث يقوم المراجع من خلال هذا التقرير بالتحدث عن نتيجة فحصه لهذه القوائم ومدى دقة المعلومات الواردة فيها، ومدى تمثيلها لواقع الأمور في الشركة، كما يوضح المراجع رأيه بمدى توافق إعداد هذه القوائم مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بالإضافة إلى بيان رأيه بخصوص كفاية المعلومات الواردة في القوائم المالية.

3- تقرير مجلس الإدارة: هو التقرير الذي يقوم فيه مجلس الإدارة بإعطاء المساهمين فكرة عامة عن أنشطة الشركة خلال فترة مالية معينة حيث يتضمن التقرير معلومات عن المركز المالي للشركة والتسويق، بالإضافة إلى حجم المبيعات ونموها وتطورها، بالإضافة للمشاريع التي أنجزتها الشركة خلال العام وما تنوي انجازه في العام القادم هذا بالإضافة إلى بعض المعلومات التكميلية التي قد يحتاجها مستخدمو القوائم المالية، ويشمل تقرير مجلس الإدارة عادة خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين وتحليلات وتوقعات الإدارة للمستقبل.

ثانيا: خصائص المعلومات المحاسبية

لكي تحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة لها من قبل مستخدميها، فإن هناك مجموعة من السمات التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية، والتي تنقسم إلى خصائص أساسية وأخرى ثانوية سنتعرف عليهم في النقاط التالية.

1- الخصائص الأساسية:

تمتاز المعلومات المحاسبية ببعض الخصائص الأساسية التي تعتبر ضرورية في المعلومة من أجل رفع أهمية استخدامها، ونوضحها في التالي:[2]

---

[1] العابدي دلال، **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية–دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016، ص ص 65، 66.

[2] بالاعتماد على:

-جبور جابر محمود النمري، **مبادئ المحاسبة**، ط2، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر والتوزيع، 2011، ص 21.

-أحمد حلمي جمعة، **القاموس الدولي المحاسبة والتدقيق**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 297.

-مرجع سابق، ص 22.

❖ **الملائمة:**

ويقصد بها أن تكون المعلومات التي تظهر في القوائم المالية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزمع اتخاذه أي أنها ذات تأثير على متخذي القرار، فعندما يكون متخذ القرار بصدد دراسة التدفقات النقدية فإن المعلومات غير النقدية على سبيل المثال تعتبر معلومات غير ملائمة. وتحدد ملائمة المعلومات المحاسبية بثلاثة عناصر وهي:

أ- الوقتية: أي توصيل المعلومات في الوقت المناسب فتأخر الحصول على المعلومات يضيع الكثير من الفرص؛

ب- القدرة التنبؤية للمعلومات: أي أن تمكن المعلومات المحاسبية متخذ القرار من تحسين توقعاته المستقبلية لنتائج الأحداث؛

ج- إمكانية التحقق من التوقعات: أي أن تساعد متخذ القرار من مراجعة وتصحيح التوقعات السابقة.

❖ **الموثوقية:**

تكون المعلومات موثوقة عندما تخلو من الأخطاء الهامة والتحيز ويمكن للمستخدمين الاعتماد عليها لتمثيل ما تقصد تمثيله أو ما يتوقع أن تمثله بأمانة.

وتتأثر بما يلي:

أ- الحياد: ويعني الابتعاد عن الانحياز المتعمد والذي يتمثل في تعمد الوصول إلى نتائج محددة مسبقا لخدمة فئة معينة من المستفيدين؛

ب-الموضوعية: وتعني قابلية المعلومات للمراجعة من قبل أطراف أخرى غير الطرف الذي قام بإعدادها؛

ج-صدق التعبير: في تمثيل الظاهرة أو الحدث موضع البحث والدراسة.

2- الخصائص الثانوية

تتميز بمجموعة من الصفات التي تمنحها معايير نوعية، يمكن خلالها اعتماد هذه المعلومات كوسائل، وأدوات لاتخاذ القرارات المختلفة وتشمل ما يلي:[1]

❖ **الثبات:**

ونقصد به اتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل الأحداث الاقتصادية، والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى. فإن تطبيق خاصية الثبات في استخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية، يجعل المعلومات المحاسبية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستعملين.

❖ **القابلية للمقارنة:**

يقصد بهذه الخاصية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى لنفس المؤسسة، أو إمكانية مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع القوائم المالية لمؤسسة أخرى ولنفس الفترة.

❖ **الأهمية النسبية:**

تلعب هذه الخاصية دورا هاما كمعيار لتحديد المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها وذلك من زاوية تأثيرها على متخذ القرار، كما تعد معيارا هاما في تنفيذ عملية الدمج لبنود المعلومات التي يتم عرضها في القوائم المالية المنشورة، وتعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرار الاقتصادي الذي يتخذه مستعملها عند اعتماده على هذه المعلومات، بمعنى أنه كلما كان للمعلومة تأثير على من يستعملها كلما كانت ذات أهمية نسبية.

---

[1] بالاعتماد على:

-خليفاتي جمال، **جودة المعلومات المحاسبية بين اختلاف الأنظمة المحاسبية وتعقد احتياجات المستعملين**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية، المجلد 29، العدد 1، ص 450.

-بن التاج موسى، بوعلاق مبارك، **أثر التغير في السياسات المحاسبية على جودة القوائم المالية في البيئة الجزائرية**، مجلة التحليل والاستشراق الاقتصادي، المجلد3، العدد 2، 2022، ص 129.

❖ **القابلية للفهم:**

يفترض أن تكون المعلومات المحاسبية قابلة للفهم من طرف مستخدمي القوائم المالية وتساهم في اتخاذ القرار، وعليه وجب على إدارة المنشأة قبل تغيير أو اختيار السياسات المحاسبية مراعات مدى قابلية المعلومات المالية للفهم من طرف متخذي القرار، وعليه يجب أن تكون المعلومات المحاسبية قابلة للفهم من طرف مستخدمي المعلومات وتساهم في اتخاذ القرارات.

الشكل رقم (1): خصائص المعلومات المحاسبية

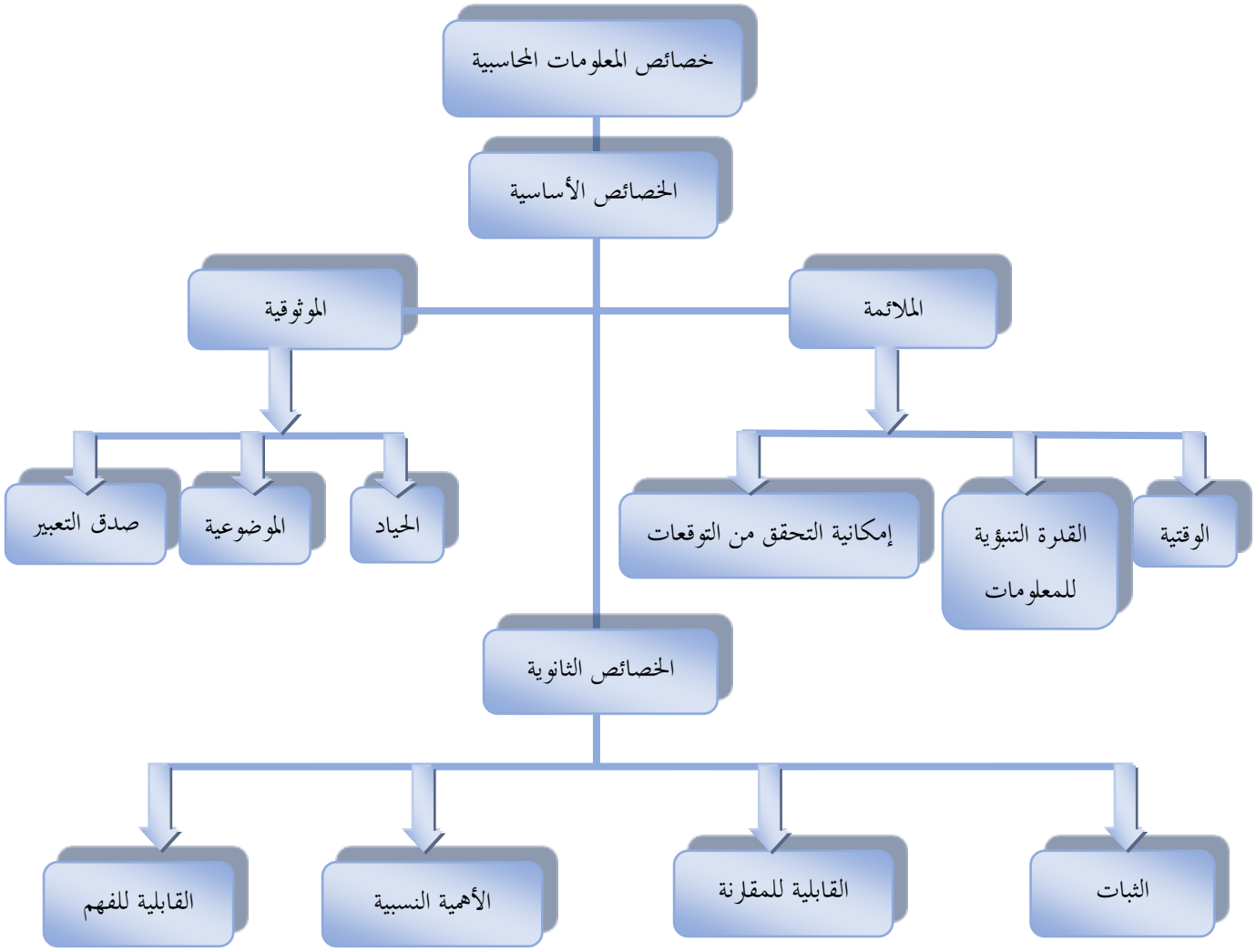

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المراجع السابقة

المطلب الثالث: أنواع المعلومات المحاسبية

يختلف تصنيف المعلومات المحاسبية وتبويبها، تبعا لاعتبارات عديدة، ويمكن تصنيف المعلومات المحاسبية كما يلي:

1- من حيث دلالتها:[1]

أ- معلومات تاريخية: وهي معلومات تتعلق بالأحداث والعمليات التي تمت في الماضي كالقوائم المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل.....الخ) وتستخدم هذه التقارير في تقييم كفاءة المنشأة في تحقيق أهدافها وبيان حقيقة المركز المالي للمنشأة.

ب- معلومات حالية: وهي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمنشأة وتتوفر فيها المميزات التالية:

- تتعلق بالنشاط التجاري فقط؛
- يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة؛
- يتم تقديمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب؛
- ذات طابع تحليلي بحيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة.

ج- معلومات مستقبلية: وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة، واختيار أفضل البدائل المتاحة وبحيث تصبح المعلومات معيارا وأساسا للحكم على الأداء في المستقبل وتتمثل هذه المعلومات في الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وغيرها.

2- من حيث مصدرها:[2]

أ- معلومات داخلية: هي معلومات يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة نفسها، تتمثل في تقارير الأداء، الموازنات، القوائم المالية الدورية أو السنوية وغيرها.

ب- معلومات خارجية: هي معلومات يتم الحصول عليها من أطراف خارجية عن المؤسسة، تتمثل في على سبيل المثال في قوائم مالية لمؤسسات أخرى يتم التعامل معها كالموردين والزبائن.

3- من حيث الإلزامية القانونية:[3]

أ- معلومات محاسبية إجبارية: حيث تلتزم المؤسسة الاقتصادية بقوة القانون على مسك الدفاتر وحفظ السجلات والمستندات وإعداد القوائم المالية الازمة.

ب- معلومات محاسبية اختيارية: مثل الموازنات التقديرية وتقارير الإدارة الداخلية، وهذا النوع من المعلومات المحاسبية ضروري للتسيير الجيد للمؤسسات الاقتصادية.

---

[1] أحمد عبد الهادي شبير، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية –دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2006، ص 42.

[2] حامدي علي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة، الوحدة الإنتاجية التجارية آريس**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011، ص 93.

[3] حمزاوي فؤاد، عبادلية نور، **نظام المعلومات المحاسبي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي تبسة، 2016-2017، ص12.

4- من حيث الغرض من الاستخدام:[1]

أ- معلومات مالية: وهي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية، لتحديد وقياس نتيجة النشاط (من ربح أوخسارة) عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها.

تهتم هذه المعلومات بتسجيل التكاليف والإيرادات بعد حدوثها، وهذا يعني أنها معلومات فعلية تتعلق بالأحداث الاقتصادية كما وقعت، كما أنها تركز على الاستخدام الخارجي بصورة أكبر.

ب- معلومات عن التخطيط والرقابة: وهي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب. إذ تتعلق هذه المعلومات بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التكلفة وتحميل التكاليف الإضافية، كما تهتم بالأداء الجاري والمستقبلي.

ج- معلومات لحل المشكلات: تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينها، وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية (أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة) وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية. وعادة ما تستخدم المعلومات في التخطيط طويل الأجل.

[1] زياد هاشم السقا، **نظام المعلومات المحاسبية**، ط2، دار الطارق للنشر والتوزيع، العراق، 2011، ص ص 33، 34.

المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية

إن المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تعتبر العصب الأهم لأي شركة عند اتخاذ القرارات، حيث صحة هذه الأخيرة تتوقف على جودة المعلومات المحاسبية، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، خصائصها، محدداتها، والعوامل المؤثرة فيها وكذلك معايير تحقيقها ومقاييسها.

المطلب الأول: تعريف جودة المعلومات المحاسبية وخصائصها

تحدد مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية الخصائص التي تتمتع بها المعلومات المفيدة الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المستخدمين عند إعداد القوائم المالية وعند وضع المعايير المحاسبية وهذا ما سيتم التعرف عليه في هذا المطلب.

أولا: تعريف جودة المعلومات المحاسبية

لا يوجد إجماع على تبني مفهوم واحد محدد لجودة المعلومات المحاسبية، لذلك وجدت تعريفات متعددة سنتناول بعضا منها فيما يلي:

التعريف الأول: "تعني ما تتمتع به المعلومات المحاسبية من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتظليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها".[1]

التعريف الثاني: نقصد بها "مجموعة من الميزات والخصائص النوعية التي تقوم بمساعدة المستثمرين على اتخاذ قرار الاستثمار في موارد المؤسسة".[2]

التعريف الثالث: ونعني بها "تلك الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية وإعداد القوائم المالية، كما تساعدهم في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب البديلة".[3]

وعلى ضوء ما سبق ذكره فإننا نقصد بجودة المعلومات المحاسبية مجموعة الخصائص النوعية التي لا بد أن تتصف بها المعلومات المحاسبية لتكون ذات فائدة للأطراف المستفيدين منها.

ثانيا: خصائص جودة المعلومات المحاسبية

تتسم جودة المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:[4]

---

[1] شيرين مامون، سيدا أحمد محمد، **أثر ممارسة المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية –دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية–**، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، المجلد 7، العدد 1، 2020، ص 262.

[2] عزيز لوجاني، ميلود عزوز، **دور الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية –دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية–**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 1، 2022، ص 831.

[3] سليماني عبد الحكيم، **دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد–دراسة حالة مؤسسة اقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019- 2020، ص 153.

[4] محمد مؤيد الفضل وآخرون، **المحاسبة الإدارية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص 415، 416.

1- الملائمة:

ويمكن تحقيق الملائمة من خلال تحقيق التأثير المباشر لاستخدام المعلومات على اتخاذ القرار، ويمكن وصف المعلومات بالملائمة إذا كان القرار المتخذ على أساسها يكون أكثر رشدا من القرار المتخذ بدونها وتستند الملائمة على ثلاث دعائم وهي:

أ- **التوقيت أو زمنية المعلومات:** ويقصد بذلك أن تكون متاحة لمتخذ القرار عند الطلب وقبل أن تفقد قيمتها ومقدرتها على اتخاذ أو تغيير القرار.

ب- **التغذية العكسية:** ويقصد بذلك قدرة المعلومات على التقويم والتصحيح أي يجب أن تكون صالحة للاستخدام في تقييم الأعمال التاريخية وتصحيح التوقعات السابقة لتلك الأعمال.

ج- **القدرة على التنبؤ:** ويقصد بذلك أن تكون المعلومات صالحة ومفيدة عند استخدامها في تقييم نماذج التنبؤ بالأحداث الاقتصادية قصيرة الأجل.

2- الثقة في المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها:

وتتحقق الثقة بخلو المعلومات المستخدمة من الأخطاء الجوهرية وأن تكون غير متحيزة في عرض الحقائق أو وصف الظواهر والأنشطة الاقتصادية، أي أنها تمثل وبصدق الموضوع الذي تتناوله وبما يجعلها صالحة للاستخدام. وتستند الثقة على ثلاث دعائم أيضا، وهي:

أ- **الصدق في التعبير:** عن النشاط والمعلومات الصادقة تتطلب بيانات صادقة لتؤدي إلى اتخاذ قرارات رشيدة؛

ب- **الحياد في عرض المعلومات:** بما يضمن عدم التحيز أي عدم وجود قصد لتعديل أو تبديل المعلومات بحيث يصل من يعتمد عليها إلى نتيجة معينة؛

ج- **القابلية للتحقق أو الإثبات:** وهو الأمر الذي يتطلب أن تكون المعلومات المحاسبية موضوعية ناتجة عن قياس محاسبي موضوعي وباستخدام نفس الطرق والأساليب والسياسات مما يؤدي إلى توحيد النتائج وايجاد ثقة مشتركة للمستفيدين من تلك الموضوعات.

3- القابلية للمقارنة:

ويقصد بذلك قابلية المعلومات المحاسبي لإجراء المقارنات بين الأنشطة المماثلة من جهة، ومن عام لآخر من جهة ثانية، حتى يمكن الحكم من خلال تلك المقارنات على أهمية ما حققه كل مشروع اتجاه الآخر أو من سنة لأخرى.

4- الثبات النسبي من فترة زمنية لأخرى:

ويقصد بذلك الثبات في القياس وعرض المعلومات المحاسبية من فترة زمنية لأخرى، بما يمكن من إلمام عملية المقارنة بكفاءة وفاعلية، ولا يعني ذلك الثبات في إتباع طريقة أو سياسة معينة ولكن يعني الثبات في تفسير هذه الطريقة أو السياسة.

المطلب الثاني: محددات جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها

تعد جودة التقارير المالية الهدف الأساسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من المحددات والعوامل التي تؤثر في عملية إنتاج وتوصيل المعلومات ويمكن إيضاحها فيما يلي:

أولا: محددات جودة المعلومات المحاسبية

حددت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB محددين رئيسيين على المعلومات المحاسبية، بمثابة قيود على خصائصها النوعية، وتتمثل هذه المحددات فيما يلي:[1]

[1] محمد بلقايد خملول، **إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية –دراسة حالة مجموعة من الشركات المجمعة الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019-2020، ص 75.

1- التكلفة الاقتصادية: يتطلب إنتاج المعلومات المحاسبية تكاليف متعددة مما يستوجب المقارنة بين تلك التكاليف والمنافع المتحققة من استخدام المعلومات المحاسبية، ويعتمد قرار الإدارة في الحصول على المعلومات المحاسبية عندما تتساوى تكلفة إنتاجها مع المنفعة المحققة من استخدامها كحد أدنى، كما يمثل هذا القيد معيارا أساسيا للحكم على مدى كفاءة النظام المحاسبي في توفير المعلومات بأقل تكلفة ممكنة.

2- الأهمية النسبية: ويحدد هذا القيد مستوى ودرجة الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية بالنسبة لمستخدميها، ويشير إلى ضرورة وتصنيف المعلومات في القوائم والتقارير المالية وفقا لأهميتها النسبية لمتخذي القرارات والمشكلة هنا في تحديد مدى درجة الأهمية النسبية لهذه المعلومات بالنسبة لبعض الإيرادات أو المصروفات أو الموجودات أو المطلوبات أو صافي دخل المؤسسة، كما أنه من الصعب التحديد الدقيق لذلك القدر من المعلومات التي تكون على درجة من الأهمية المادية بحيث تظهر في التقارير المالية.

ثانيا: العوامل المؤثرة عليها

تتأثر جودة المعلومات المقدمة في التقارير المالية بعدة عوامل، شأنها في ذلك شأن أي أداة توصيل يتم التعامل معها في محيط البيئة الاجتماعية القابل للتأثير، ويمكن توضيح العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية فيما يلي:[1]

- **العوامل البيئية:** إن للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيش فيها المؤسسة تأثير على جودة المعلومات المحاسبية التي يجب تقديمها في التقارير المالية، وتختلف المعلومات التي يجب عرضها في التقارير المالية المنشورة من دولة لأخرى، والسبب هو التنوع والاختلاف في الظروف البيئية من بلد إلى آخر؛
- **العوامل الاقتصادية:** يجب أن يكون لكل القرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية والمالية نتائج اقتصادية صحيحة تتمثل في تخفيض التكاليف التي يتحملها المستثمرون ومستخدمو المعلومات لجمع المعلومات، وتختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد؛
- **العوامل السياسية:** إن العوامل السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير على الهياكل والعمليات المحاسبية، لأنها تلزم تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية لكل بلد؛
- **العوامل الاجتماعية:** تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت، فالتوجه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبية؛
- **العوامل القانونية:** تتأثر الممارسات المحاسبية سواء في منهجيتها أو تطبيقاتها المحاسبية بقوانين المؤسسات والتشريعات القانونية والضريبة والمقاييس التنظيمية الأخرى؛
- **العوامل الثقافية:** تتمثل في المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية، إذ يعد المستوى التعليمي أحد العوامل البيئية التي تؤثر على الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل خاص، فالبلدان التي تعاني من تدني المستوى التعليمي يصعب على الأغلبية من الناس استيعاب محتويات التقارير المالية واستخدامها في اتخاذ القرارات، والعكس بالنسبة للبلدان التي تحظى بمستوى تعليمي أفضل، وكذلك بالنسبة لوضع التنظيمات المهنية، فالبلدان التي كانت سباقة في إنشاء اتحادات وجمعيات مهنية تتولى تطوير وتنظيم الممارسة المحاسبية فيها تكون جودة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المحاسبية أفضل؛

---

[1] بالاعتماد على:

-قمان عمر، باكرية علي، **أهمية جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد قرارات الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة الاقتصادية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 4، العدد 1، 2019، ص 135.

-سليلة مالية، قويسي مبروك، **أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية "القوائم المالية"**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، 2023، ص ص 296، 297.

- **العوامل المتعلقة بالمعلومات:** تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، إذ حددت نشرة معايير المحاسبة المالية رقم 2 (FASB1980) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي بموجبها يتم التمييز بين المعلومات الأقل والأكثر منفعة في اتخاذ القرارات، ومن العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في إدخال وتحليل ومعالجة عرض المعلومات وكذلك الانتشار الواسع والسريع للأنترنيت مما أدى إلى الانخفاض الكبير والمستمر في تكلفة الإنتاج والحصول على المعلومات وزيادة كمية المعلومات الملبية لاحتياجات المؤسسة والمستخدمين؛
- **تقرير مدقق الحسابات:** يعد تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية من خلال تدقيق التقارير المالية المنشورة وزيادة الثقة في المعلومات الواردة فيها، ولتقرير المدقق أثر كبير على القرارات المتخذة على أساس تلك المعلومات، كما تحتل مرتبة متقدمة لدى المحللين وغيرهم.

المطلب الثالث: معايير تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ومقاييسها

توجد عدة معايير لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية وقياسها ويمكن تحديدها بصفة عامة على النحو التالي:

أولا: معايير تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

وتم تقسيمها إلى ما يلي:[1]

1- معايير قانونية: تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية والمعلومات التي تتضمنها من خلال التنسيق وإيجاد قاعدة مشتركة للانطلاق منها لوضع المعايير المحاسبية الدولية بقواعد وأسس تضبط الأعمال والتصرفات والإجراءات المحاسبية.

2- معايير رقابية: ينظر إلى الرقابة أنها أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين ويتوقف نجاح هذا العنصر في وجود رقابة مالية فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية في تنظيم المعالجة المالية.

3- معايير مهنية: لأن المحاسبة تؤثر بصفة مستمرة في بيئتها وتتأثر بها فإن هناك اهتمام كبير بصياغة المعايير المحاسبية وبالممارسة المحاسبية وقد تبنت مهنة المحاسبة مجموعة عامة من المعايير والإجراءات المحاسبية والتدقيقية التي تتضمن حقوق جميع الأطراف ذات المصالح المتعارضة، مما يؤدي بالإدارة إلى إصدار تقارير مالية ذات جودة.

4- معايير فنية: إن توافر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

ثانيا: مقاييسها

إن قياس جودة المعلومات المحاسبية يعتبر أمرا نسبيا غير دقيق، ومع ذلك هناك بعض المعايير التي أجمع عليها الباحثون تستخدم كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية تتمثل فيما يلي:[2]

1- الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي، الحاضر، والمستقبل ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وازدادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.

---

[1] طلال محمد علي الجحاوي، رافد كاظم نصيف العبيدي، **تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 10، العدد 39، ص 81.

[2] سليماني عبد الحكيم، **تشخيص واقع جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 1، 2020، ص ص 88، 89.

2- المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها.

3- الفاعلية كقياس لجودة المعلومات المحاسبية: ويمكن تعريف الجودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة.

4- التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: ومن المؤكد أن جودة المعلومات إنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ.

5- الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ الاقتصادية على نظم المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة.

خلاصة الفصل:

تعتبر المعلومات المحاسبية ركيزة أساسية من ركائز صنع القرارات وذلك لأهميتها، ففي ظل التطورات الهائلة في مجال المحاسبة أصبح هناك كم كبير جدا من المعلومات المحاسبية الناتجة عن كبر حجم المؤسسات الاقتصادية وتنوع علاقاتها وتوسع نشاطاتها.

ولكي يتم الاعتماد على هاته المعلومات المحاسبية من طرف المستثمرين والدائنين وغيرهم من الأطراف التي لها مصلحة مع المؤسسة في اتخاذ مختلف القرارات كتقييم السياسة المالية للمؤسسة والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لا بد أن تكون هاته الأخيرة معدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأن تتمتع بمجموعة من الصفات والخصائص التي تضفي طابع الجودة عليها، ومن أهمها الملائمة ولكي تتحقق هذه الخاصية وجب توفر ثلاث شروط أساسية فيها ألا وهي التوقيت المناسب، التغذية العكسية والقدرة على التنبؤ ولا ننسى كذلك الثقة في المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها ويتحقق ذلك بخلو هاته المعلومات المحاسبية من الأخطاء وعدم التحيز وكذلك صدق تعبيرها عن الأحداث الواقعة في المؤسسة وقابليتها للمقارنة أي إمكانية إجراء مقارنة بين الأنشطة الاقتصادية المماثلة والثبات النسبي من فترة زمنية لأخرى أي الثبات في تفسير الطريقة أو السياسة المالية المتبعة.

كما تؤثر على خصائص جودة المعلومات المحاسبية مجموعة من القيود تتمثل في التكلفة الاقتصادية والأهمية النسبية توفر هذه الخصائص والمحددات في المعلومات المحاسبية يجعلها ذات جودة عالية يمكن الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية وبالتالي توفر مصدر موثوق وملائم لتلبية حاجات مستخدمي القوائم المالية ومساعدتهم على اتخاذ قراراتهم المالية بطريقة سليمة ورشيدة.

الفصل الثاني

انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية على قرارات مستخدمي القوائم المالية

تمهيد:

تعد القوائم المالية من طرف العديد من الشركات لتقدم لمستخدميها سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها، وتستند في ذلك على المعلومات المحاسبية المدونة على المستندات والدفاتر، التقارير والسجلات المحاسبية التي تعبر عن موارد المشروع الاقتصادية وتغيراتها خلال فترة زمنية معينة، ولكي تتمتع المعلومة المحاسبية بالجودة يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص أهمها الملائمة والموثوقية، وبالتالي فالقوائم المالية هي الناتج النهائي للعملية المحاسبية كونها تصف العمليات المالية وحقيقة المركز المالي للمؤسسة في أربع قوائم مالية بالإضافة إلى ملحق توضيحي وهذه القوائم كالتالي : الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة وقائمة التغير في حقوق الملكية.

من خلال هذه القوائم المالية يستطيع أصحاب المصالح لدى المؤسسة اشباع حاجاتهم من محتواها المعلوماتي والاستفادة منها في اتخاذ قرارات رشيدة تخدم مصالحهم الشخصية، وفي هذا الفصل سنلقي نظرة شاملة عليها وعلى محتوياتها وسنتعرف على الأطراف المستخدمة لها، بالإضافة إلى العلاقة التي تربط القوائم المالية بجودة المعلومة المحاسبية كل هذا مقسم في المباحث الآتية:

- **المبحث الأول:** عموميات حول القوائم المالية؛
- **المبحث الثاني:** عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي **SCF**؛
- **المبحث الثالث:** قرارات مستخدمي القوائم المالية وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية تلخيصا للأحداث الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة خلال السنة، وبالتالي فهي تحتوي على معلومات هامة ومتنوعة، تفيد مختلف الأطراف المهتمة بنشاط المؤسسة في اتخاذ قراراتهم.

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية وخصائصها

القوائم المالية عبارة عن مجموعة من مجموعة من الكشوف المحاسبية التي تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف القوائم المالية وأهم خصائصها.

أولا: تعريف القوائم المالية

التعريف الأول: هي الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية، وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية، لغرض تقديمها بصورة اجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفاد منها في اتخاذ القرارات المختلفة.[1]

التعريف الثاني: القوائم المالية هي الوسيلة الرئيسية أمام المحاسبة في توصيل المعلومات إلى من هم خارج المؤسسة، وهي بمثابة المنتوج الرئيسي للمحاسبة، وتتركز المعلومات التي تحتوي عليها حول رأس المال والنتيجة اللذان يرتبطان بوحدة المحاسبة قد تكون في شكل مؤسسة فردية أو شركة تضامن أو مساهمة أو ذات مسؤولية محدودة سواء كانت تنشط في القطاع التجاري أو الصناعي أو الخدمي، بغرض تحقيق الربح أو عدم تحقيقه.[2]

التعريف الثالث: هي الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للوحدة الاقتصادية، وبعبارة أخرى هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية غير قابلة للفصل فيما بينها، وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، للأداء ولتغير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات.[3]

وعليه فالقوائم المالية هي وثائق محاسبية مكملة لبعضها البعض، وتعتبر الناتج النهائي للعملية المحاسبية حيث تتضمن جميع المعلومات المالية الناتجة عن العمليات الاقتصادية التي تحدث داخل المنشأة خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي فهي ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم المالية.

ثانيا: خصائص القوائم المالية

الخصائص هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة لمستخدمي تلك القوائم، وتتميز القوائم المالية بأربع خصائص أساسية وهي كالتالي:[4]

---

[1] سيد عطاالله السيد، **التدريب المحاسبي والمالي**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 191.

[2] بن قطيب علي، حطاب دلال، **أهمية اعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية – دراسة مقارنة بين المعيار المحاسبي رقم 01 والنظام المحاسبي المالي**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 4، العدد 01، 2019، ص 9.

[3] حكيم شبوطي، براهيم علي عباس، **مدى أهمية محتوى القوائم المالية في ظل التوجه نحو معايير الابلاغ المالي الدولية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 3، 2018، ص 219.

[4] بالإعتماد على:

-رشيد حفصي، نبيل حلسمي، **إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملائمة في القوائم المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومة المالية– دراسة ميدانية بولاية ورقلة–**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 5، العدد 1، 2021، ص ص 22، 23.

-يوسف محمود جربوع، **نظرية المحاسبة (الفروض، المفاهيم، المبادئ، المعايير)**، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص ص 97-99.

1- الملائمة: عرفتها لجنة معايير المحاسبة الدولية بأنها "المعلومات التي يجب أن تكون ملائمة لحاجات صنع القرار وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية"، ولاعتبار المعلومة المحاسبية ملائمة لابد من توفر خصائص فرعية يجب تحقيقها وهي:

- التوقيت المناسب: تتصف المعلومات بالتوقيت المناسب حين تتوفر للمستخدمين وتكون متاحة لهم في وقت مبكر بما يكفي للسماح لهم باتخاذ قراراتهم، أي توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت الذي يمكنهم من تحقيق أكبر فائدة مرجوة منها.

ومن ثم نستنتج أن هناك علاقة وطيدة بين الملائمة والتوقيت المناسب إذ أن المعلومات التي يكون توقيتها مناسب تؤثر على القرار وبالتالي يتوجب على المؤسسات توفير معلومات على أساس دوري؛

- القيمة التنبؤية للمعلومة: هي قدرة المعلومات المحاسبية في تحسين القدرة على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء نتائج الماضي والحاضر، فالمعلومات الملائمة هي التي تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بالنشاط المستقبلي، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما سيكون عليه في المستقل، كما أن معرفة نتائج الأحداث الماضية دون الاهتمام بالمستقبل يعتبر عملا غير هادف، كما يقصد بها قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية للمنشأة وبقوتها الإرادية؛

- التغذية العكسية: المقصود بها إمكانية استخدام المعلومة في تصحيح معلومات حالية أو مستقبلية، بحيث يمكن الاعتماد عليها في تقييم مدى صحة توقعات سابقة، وأن تتمتع المعلومة بقدرة عالية على التقييم الارتدادي للقرارات الماضية وقيمة التنبؤ العالية بالمستقبل ومن هنا تبرز أهمية خاصية التغذية العكسية في التقليل من درجة عدم التأكد وتقييم القرارات السابقة أي كلما توفرت في المعلومات التي يخرجها نظام المحاسبة المالية بصمة ارتدادية كلما ساهمت في تحسين وتطوير نوعية المخرجات المستقبلية وكلما زادت قدرة النظام على التكيف مع الظروف المتغيرة باستمرار، أي يؤدي بالنهاية لتحسين نوعية وجودة المعلومات المحاسبية بشكل عام وكلما زادت من ملائمة المعلومات لاتخاذ القرارات بشكل خاص.

2- القابلية للفهم: أي قابليتها للفهم المباشر من قبل الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية، لهذا الغرض فإن من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية.

3- الموثوقية: تمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء والتحريف، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن يعبر عنه، ولتكون المعلومة المحاسبية موثوقة يجب توفر خصائص فرعية وهي:

- التمثيل الصادق: حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث التي يفهم أنها تمثلها، على سبيل المثال يجب أن تمثل الميزانية العمومية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها طبقا لمعايير الاعتراف أصول والتزامات وحق الملكية في المنشأة بتاريخ وضع التقرير.

إن غالبية المعلومات المالية عرضة إلى بعض المخاطر من كونها لا ترقى إلى التمثيل الصادق الذي يفهم أنها تصوره. وهذا عائد إلى الصعوبات الملازمة والمتأصلة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها، في تصميم واستخدام وسائل القياس وعرضها لإيصال الرسائل التي تنسجم مع تلك العناصر غير المؤكدة لدرجة أن المنشأة عموما لا تعترف بها في القوائم المالية، فعلى سبيل المثال رغم أن غالبية المنشآت تكون شهرة محل عبر الزمن إلا أنه من الصعب التعرف على هذه الشهرة وقياس موثوقيتها، إلا أنه في حالات أخرى ربما يكون من الملائم الاعتراف ببعض العناصر والإفصاح عن مخاطر الخطأ المحيط بعملية الاعتراف بها وقياسها؛

- الجوهر فوق الشكل القانوني: لكي تمثل المعلومات تمثيلا صادقا للعمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها، من الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني. فعلى سبيل المثال يمكن أن تتخلص المنشأة من أصل ما إلى طرف آخر بطريقة يفهم من وثائقها أنها تمرير ملكية الأصل إلى الطرف الآخر، إلا أن هناك اتفاقات تضمن استمرارية

تمتع المنشأة بالفوائد الاقتصادية المستقبلية للأصل، وفي مثل هذه الظروف فإن اعتبار العملية عملية بيع لا يمثل بصدق العملية التي تمت (أن هناك عملية حقا)؛

– **الحياد:** حتى تكون القوائم المالية موثوقة فإن المعلومات التي تحتويها يجب أن تكون محايدة أي خالية من التحيز، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إلا إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا؛

– **الحيطة والحذر:** لابد من أن يجابه مجهزي القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف، مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل، وتقدير العمر الاقتصادي للمصنع والمعدات وعدد مطالبات الكفالات التي يمكن أن تحدث، ويعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها ومن خلال ممارسة الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية، ويقصد بالحيطة تبني درجة الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل الالتزامات والمصروفات؛

– **الاكتمال:** حتى تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية موثوق بها يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة أي أن حذف المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مظللة وهكذا تصبح غير موثوقة وغير ملائمة.

4– القابلية للمقارنة: يجب أن يكون الطرف الثالث من مستخدمي القوائم لمالية قادر على مقارنة البيانات المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء. كما يجب أن يكون باستطاعته مقارنة القوائم المالية للمنشآت الأخرى من أجل تقييم مراكزها المالية النسبية، والأداء والتغيرات في المركز المالي. وعليه فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت ضمن المنشأة وعبر الزمن لتلك المنشأة وعلى أساس ثابت للمنشآت الأخرى.

بما أن المستخدمين يرغبون في مقارنة المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة عبر الزمن، فإن من المهم أن تظهر القوائم المالية للمعلومات المقابلة للفترات السابقة.

الشكل رقم 2: خصائص القوائم المالية

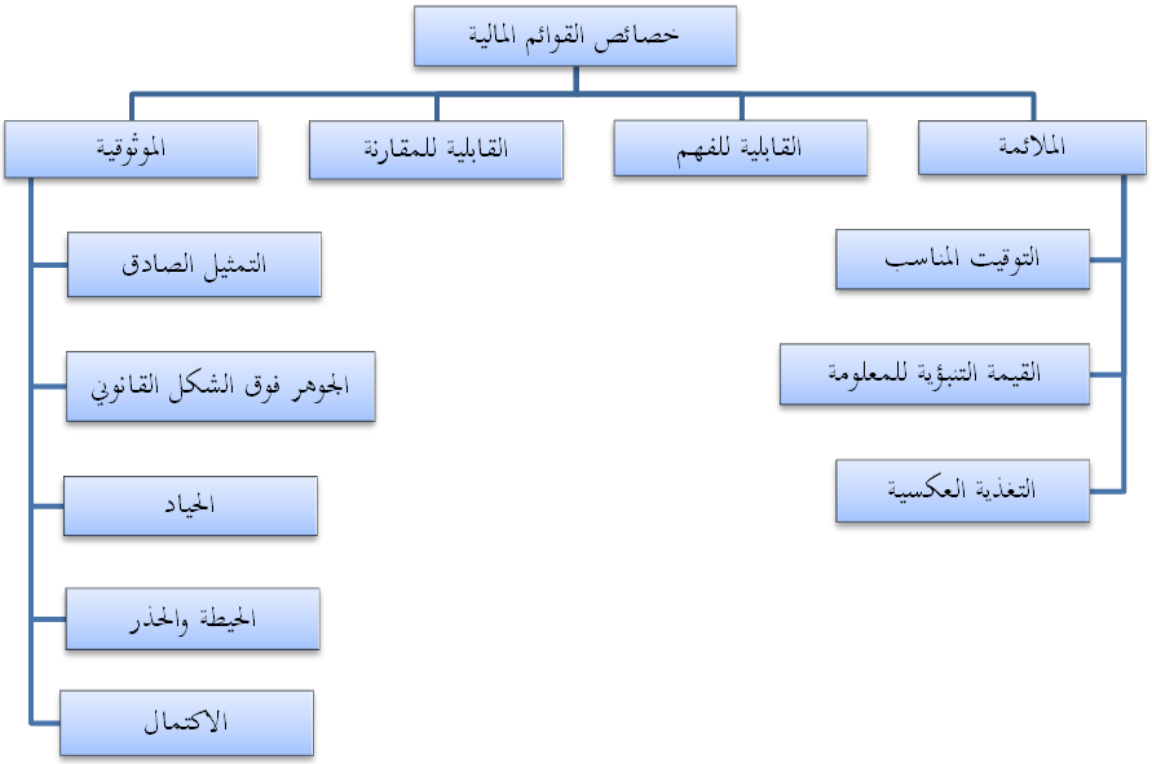

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المراجع السابقة.

المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية خصيصا لتحقيق غايات وأهداف معينة، وفي هذا المطلب سنتعرف على أهم هذه الأهداف بالإضافة إلى التطرق لأنواع وعناصر هذه القوائم المالية.

أولا: أهداف القوائم المالية

الغرض من ايضاح أهداف القوائم المالية هو تحديد الوظيفة الأساسية لتلك القوائم، وفيما يلي سنتناول بالتفصيل الأهداف الإثني عشرة الواردة في تقرير تروبلود:[1]

- **الهدف الأول**: الهدف الأساسي للقوائم المالية هو توفير المعلومات المفيدة في مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية، هذا الهدف يربط المحاسبة مباشرة بعملية اتخاذ القرارات باعتبار ذلك هو معيار منفعة المعلومات؛
- **الهدف الثاني**: أحد أهداف القوائم المالية هو خدمة تلك الطائفة التي ليس لها السلطة أو القدرة أو الإمكانيات على طلب المعلومات مباشرة، ولذلك هذه الطائفة تعتمد على القوائم كمصدر أساسي لتوفير المعلومات عن النشاط الاقتصادي للمنشأة؛
- **الهدف الثالث**: توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين والمقرضين من أجل عمل التنبؤات والمقارنات والتقييم للتدفقات النقدية المتوقعة وذلك من حيث الكمية والتوقيت ودرجة عدم التأكد، أيضا يشير هذا الهدف إلى الصفة الاحتمالية للمعلومات المحاسبية؛
- **الهدف الرابع**: إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات اللازمة لإجراء التنبؤات والمقارنات والتقييم لمقدرة المؤسسة على تحقيق الدخل. هذا الهدف يشير إلى أن التدفقات الداخلية تعتبر أساسا أفضل للتنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة وذلك لأن التدفقات النقدية الفعلية لا تتطابق مع التدفقات الداخلية إلا في المدى الطويل كما أن التدفقات النقدية الفعلية لفترة معينة يمكن التأثير عليها إداريا وبالتالي لا يمكن استخدامها كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية؛
- **الهدف الخامس**: توفير المعلومات اللازمة لتقييم قدرة المنشأة على الاستخدام الكفء والفعال للموارد الاقتصادية المتاحة. هذا الهدف يعرض الحاجة إلى تقييم أداء الإدارة اتجاه الاستخدام الأمثل لموارد المنشأة وليس مجرد مسؤوليتها التقليدية اتجاه صيانة وحماية الأصول؛
- **الهدف السادس**: توفير المعلومات بواقعية وأيضا تفسيرية عن العمليات والأحداث التي تساعد في التنبؤ والمقارنة والتقييم لقدرة المنشأة على تحقيق الدخل؛
- **الهدف السابع**: تقديم قائمة بالمركز المالي تكون مفيدة في مجال التنبؤ والمقارنة والتقييم لقدرة المنشأة على تحقيق الربح. ومن أجل تحقيق ذلك يلزم التقرير في هذه القائمة عن دورات النشاط غير المكتملة حتى تاريخ الإعداد وأن تكون القياسات على أساس القيم الجارية وبصفة خاصة إذا ما اختلفت هذه القيم بشكل جوهري عن أرقام التكلفة التاريخية. كذلك يحدد الهدف التبويب الواجب لعناصر الأصول والخصوم وذلك على أساس درجة السيولة والاستحقاق التي يتمتع بها العنصر؛
- **الهدف الثامن**: تقديم قائمة بالدخل الدوري، بحيث يمكن الاعتماد عليها في عمل التنبؤات والمقارنات والتقييم لقدرة المنشأة على تحقيق الدخل في المستقبل. في هذه القائمة يلزم التقرير عن نتائج العمليات والأحداث التي تمثل دورات نشاط كاملة، وكذلك تقدير لنتائج النشاط المبذول حتى تاريخ القائمة لاستكمال الدورات غير المكتملة، كما يلزم التقرير عن التغيرات خلال الفترة والتي طرأت على القيم الواردة بقائمة المركز المالي؛

---

[1] بالاعتماد على:

-عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، ط1، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص 164.

-ضياء حامد الدباغ، وحيد محمود رمو، **دور التقارير المالية في زيادة كفاءة الأسواق المالية –دراسة لعينة من الشركات المساهمة المسجلة في سوق بغداد للأوراق المالية–**، مجلة بحوث المستقبل، العدد 12، 2005، ص 81.

- **الهدف التاسع**: تقديم قائمة بالنشاط المالي بحيث يمكن الاستفادة منها في عمل التنبؤات والمقارنات والتقييم لقدرة المنشأة على تحقيق الربح. فيتم التقرير فيها بصفة رئيسية عن وقائع متعلقة بالعمليات والأحداث التي لها آثار نقدية تحققت فعلا أو هناك احتمال كبير لتحققها مستقبلا؛
- **الهدف العاشر**: تقديم قائمة بالتقديرات المالية المتصلة بالمستقبل. لا شك أن مثل هذه القائمة سوف تزيد كثيرا من قدرة مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ وتقييم الأحداث الاقتصادية المتوقعة. أيضا يلاحظ أن هذه القائمة سوف تكون أكثر القوائم المالية اعتمادا على المعلومات التفسيرية؛
- **الهدف الحادي عشر**: أحد أهداف القوائم المالية الخاصة بالأجهزة الحكومية أي المنشآت غير الهادفة للربح، توفير معلومات مفيدة في مجال تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ومدى فعاليتها في تحقيق أهداف التنظيم؛
- **الهدف الثاني عشر**: التقرير عن الأنشطة التي تقوم بها المنشأة والتي يكون لها أثر على المجتمع بصفة عامة. من الطبيعي أن هذه الآثار يجب أن تكون قابلة للقياس الكمي حتى يمكن التقرير عنها في القوائم المالية، ويعتبر هذا الهدف إشارة صريحة إلى المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية وانعكاس ذلك على القوائم المالية التي يعدها المحاسب.

ويمكن تلخيص هذه الأهداف كما يلي:

1- مستخدمي التقارير المالية وطبيعة استخدامها:

توفر التقارير المالية معلومات تفيد في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان وغيرها من القرارات الاقتصادية.

2- المعلومات الأساسية التي يحتاجها مستخدمو التقارير المالية:

يجب أن تفيد التقارير المالية في توفير معلومات لغرض تقديم احتمالات التدفقات النقدية المستقبلية.

3- طبيعة المعلومات التي تلبي احتياجات مستخدمي التقارير المالية:

يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن موارد المنشأة والالتزامات الناشئة عن هذه الموارد، والتغيرات التي تطرأ على الموارد والالتزامات.

4- المقاييس المحاسبية التي يمكن توفيرها لتلبية احتياجات القراء من المعلومات:

حيث يجب توفير التقارير المالية وهي قوائم تمد القراء بمعلومات عن المركز المالي والربحية الدورية والتغير في المركز المالي على أساس الاستحقاق.

المطلب الثالث: الأطراف المستخدمة للقوائم المالية

تكمن قيمة القوائم المالية في قدرتها على إشباع احتياجات المستفيدين منها لاتخاذ القرارات المناسبة لخدمة مصالحها الشخصية، وفي هذا المطلب سنتعرف على أهم مستخدمي هاته القوائم المالية.

أولا: تعريف مستخدمي القوائم المالية

إن لمستخدم القوائم المالية مفهوم واسع يتضح من خلال الاختلاف الذي وقع بشأنه بين المنظمات المهنية أو القانونية الرئيسية في العالم. وحسب عصام إبراهيم محمد البحيصي فإنه منذ صدور تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية في عام 1966 أصبحت المنظمات المصدرة للمعايير والمبادئ المحاسبية وخاصة المهنية منها، وأمام هذا المفهوم الواسع لمستخدمي القوائم المالية على اختلاف أهدافهم وحاجاتهم من المعلومات ترى ضرورة تبني مستخدم نموذج يكون هو الأساس في إعداد وعرض القوائم المالية اللازمة لاتخاذ القرارات، يطلق عليه اسم المستخدم الافتراضي. عند تحديد هذا المستخدم الافتراضي جرت العادة على الأخذ بعين الاعتبار خصائص أحد أو بعض المستخدمين الذين ينظر إليهم على أنهم المستخدمين الرئيسيين للقوائم في مثل هذا النوع من النشاط الاقتصادي، إلا أن هذا الأمر يؤدي إلى أن تكون القوائم المالية كافية لسد حاجات جميع المستخدمين، خاصة الخارجية منها.

وفي هذا المضمار فإن مجلس معايير المحاسبة الأمريكية يؤكد بأن التنوع القائم في مستخدمي القوائم المالية وحاجاتهم منها يشكل عائقا أمام تحديد أهداف القوائم، الأمر الذي يدعم اتجاه تبني مستخدم افتراضي على الرغم من أن ذلك لا يشكل الحل الأمثل لهذه المشكلة. وقد تم تبني المستثمر في سوق الأوراق المالية كمستخدم افتراضي للقوائم المالية في التنظيم الأمريكي، الأمر الذي جعل مستخدمين رئيسيين أمثال الإدارة والدائنين في المرتبة الثانية.

أما وجهة النظر البريطانية الصادرة في عام 1975 عن معهد المحاسبين القانونيين لإنجلترا وويلز فهي تعطي معاملة أكثر عدلا لمختلف المستخدمين عندما تحدد المستثمرين والدائنين والموظفين والمحللين الماليين وذوي العلاقة التجارية (موردين، عملاء ومنافسين...الخ) كمستخدمين افتراضيين للقوائم المالية.

أما لجنة معايير المحاسبة الدولية فتعتبر المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والموردين، الدائنين التجاريين والموظفين العملاء والحكومات ووكالاتها والإدارة والجمهور، كمستخدمين للقوائم المالية.[1]

ثانيا: مستخدمي القوائم المالية

ينقسم مستخدمي القوائم المالية إلى قسمين: مستخدمين داخليين ومستخدمين خارجيين.

1- المستخدمون الداخليون:

أ/تعريف: تتضمن هذه المجموعة كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة المنشأة واستخدام مواردها الاقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعة. فالمديرون يحتاجون إلى المعلومات للتخطيط والتنظيم لإدارة المنشأة وتقييم أداء المسؤولين، وينطبق ذلك على فئة المديرين بكافة مستوياتهم: المدير العام، أعضاء مجلس الإدارة، مدير التسويق، مشرفو الإنتاج، المدير المالي، موظفو المنشأة.[2]

ب/الأطراف المكونة للمستخدمين الداخليين

يتكون المستخدمون الداخليون للقوائم المالية من الأطراف التالية:[3]

- **الإدارة العليا:** ويقصد بها مجلس الإدارة أو المدير العام المسؤول عن تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة للمشروع. ولهذه الإدارة مسؤولية اتجاه المالكين عن تحقيق أهداف المشروع الاقتصادية، ومدى نجاحه في مزاولة نشاطه. حيث أن هذه الإدارة مسؤولة عن أداء النشاط بنجاح، وهو الغرض من استخدامهم في المشروع. وتحتاج الإدارة إلى القوائم والتقارير المحاسبية لمعرفة نتائج النشاط ومركزه المالي؛
- **المستويات الإدارية:** ويقصد بها المدراء في المستويات الوسطى والدنيا، التي تتولى متابعة النشاط والإشراف على أعماله، واتخاذ الإجراءات التصحيحية للنشاط، وتكون مسؤولة اتجاه الإدارة العليا في تحقيق الرقابة الإدارية على النشاط، ولذلك فإنها بحاجة إلى التقارير المحاسبية بصورة دورية؛
- **العاملين والنقابات العمالية:** حيث أن وظيفة وأجور العاملين ترتبط بنشاط المشروع مما يتطلب متابعة أعمال المشروع لمعرفة مدى استقرار وظائفهم، وكذلك معرفة مدى ملائمة الأجور والرواتب التي يتقاضونها مع النتائج التي يحققها النشاط، التي تساعدهم في التفاوض مع الإدارة في زيادة الأجور أو تخفيضها.

---

[1] حامدي علي، مرجع سابق، ص 91.

[2] رضوان حلوه حنان، **مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري – التطبيقات العملية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 32.

[3] هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية (الأسس العلمية والعملية في القياس المحاسبي)**، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص 31، 32.

2- المستخدمون الخارجيون:

أ/ **تعريف:** يقصد بالمستخدمين الخارجيين للقوائم المالية، الأطراف الخارجية ذات الاهتمام بصورة أو بأخرى بالمنشأة وما تزاوله من أنشطة. وعادة ما ينبع اهتمام تلك الأطراف بالمنشأة من وجود بعض المصالح المشتركة معها، ويترتب عليها ضرورة اتخاذهم ما يلزم من قرارات لتنظيم العلاقة. وبصفة أساسية تستمد الأطراف الخارجية احتياجاتها من المعلومات والتي تختلف باختلاف نوعية المصالح المشتركة بين أي منهم والمنشأة من القوائم المالية المنشورة ذات الغرض العام.[1]

ب/ الأطراف المكونة للمستخدمين الخارجيين:

يمكن تقسيم المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية إلى نوعين:[2]

- **النوع الأول:** الفئات ذات المصالح المالية المباشرة في المنشأة، وتتضمن الأطراف التالية:
  - **المستثمرون (المساهمون) الحاليون والمرتقبون:** لاتخاذ القرارات بشأن شراء أو بيع الأسهم ومدى قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح وتوزيعها؛
  - **المقرضون الحاليون والمرتقبون (الدائنون):** البنوك والمؤسسات المالية المختلفة وحاملو سندات الدين.
- **النوع الثاني:** الفئات ذات المصالح المالية غير المباشرة: وتتضمن الأطراف التالية:

الدوائر والسلطات الحكومية ذات العلاقة مثل:

- **دائرة الضريبة:** لأغراض تحديد الضريبة المستحقة على المنشأة؛
- **دائرة الاحصاء:** لاستخدامها في إعداد الحسابات القومية (حسابات الدخل القومي)؛
- **السلطات القضائية:** لأغراض حسم الأمور والمنازعات القضائية؛
- **المحللون الماليون والوسطاء الماليون:** لإجراء التحليلات وتقديم الاستشارات لاتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- **المستهلكون والعملاء:** للتأكد من قدرة المنشأة على الاستمرار والحفاظ على مستويات الجودة والأسعار المناسبة؛
- **المخططون الاقتصاديون:** لتحليل النشاط الاقتصادي والتنبؤ بتطويره واتجاهاته.

[1] فياض حمزة رملي، مرجع سابق، ص ص 31، 32.

[2] طلال الجحاوي وآخرون، **المحاسبة المالية 1 (مناهج الجامعات العالمية)**، ط1، جهينة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007، ص ص 56، 57.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF

يستخدم النظام المحاسبي المالي الجزائري مصطلح الكشوف المالية بدلا من مصطلح القوائم المالية، وتتكون من أربعة جداول وملحق، وتتمثل هذه الجداول في الميزانية، جدول النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة، وفي هذا المبحث سنتطرق لكل من التعريف والعناصر التي تشتمل عليها هذه الكشوف.

المطلب الأول: عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل

تعد الميزانية وجدول النتائج من أهم الكشوف المالية التي تعتمد عليها الشركات في تقييم الوضعية المالية والأداء المالي للمنشأة، وفي هذا المطلب سنتعرف على تعريف هاته الكشوف المالية بالإضافة إلى التطرق إلى أهم العناصر المشكلة لها.

أولا: الميزانية

1- تعريف الميزانية:

التعريف الأول: هي جدول تبياني يبين ممتلكات المشروع والتزاماته في وقت معين، فتظهر في الجانب الأيمن الأصول، والجانب الأيسر الخصوم.

الأصول = ممتلكات المؤسسة

الخصوم = التزامات المؤسسة.[1]

التعريف الثاني: تتضمن الميزانية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة. حيث تقدم الميزانية موجودات والتزامات المؤسسة في شكل واحد أو في شكلان منفصلان عن بعضهما البعض، تضم معطيات السنة المالية الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية.[2]

التعريف الثالث: الميزانية هي عبارة عن ملخص للمركز المالي للشركة في لحظة زمنية معينة، حيث تتضمن ملخصا للاستثمارات الإجمالية (الأصول) ولكيفية تمويل تلك الأصول (الالتزامات وحقوق الملكية)، وبشكل مبسط فإن الميزانية تتلخص كالآتي:

الأصول – الالتزامات = حقوق الملكية [3]

نستنتج أن الميزانية هي جدول يتضمن جانبين جانب أصول والتي هي عبارة عن موجودات المؤسسة وجانب الخصوم والتي هي عبارة عن التزامات المؤسسة، تضم معلومات السنة المالية الجارية والسنة المالية السابقة وبالتالي هي عبارة عن موجز للمركز المالي للشركة في لحظة زمنية معينة.

أصول – خصوم = رؤوس الأموال الخاصة

ممتلكات المؤسسة – التزامات المؤسسة = حقوق الملكية.

2- عناصر الميزانية:

ينبغي أن تحتوي الميزانية على الأقل على العناصر التالية:

أ/ الأصول: تعرف الأصول بأنها الموجودات المتاحة للمؤسسة، وتسمى بالاستعمالات أو بالموجودات، وقد قسمها النظام المحاسبي المالي إلى قسمين هما: [4]

---

[1] بويعقوب عبد الكريم، **أصول المحاسبة العامة فق المخطط المحاسبي الوطني**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 19.

[2] شعيب شنوف، **المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS & النظام المحاسبي المالي SCF**، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 77.

[3] سلمان حسين الحكيم، **تحليل القوائم المالية مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية**، دار رسلان للنشر والتوزيع، 2017، ص 34.

[4] عبد الكريم بعداش، **المحاسبة المالية**، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2023، ص ص45-47.

- **الأصول غير الجارية:** وتتمثل في ممتلكات المؤسسة المادية وغير المادية التي تنوي الاحتفاظ بها لأكثر من سنة أي يكون الهدف من اقتنائها هو الاستخدام في النشاط لمدة تفوق سنة واحدة شرط ألا يؤدي استعمالها إلى استهلاكها أو تلفها. وتتلخص أساسا في حسابات الصنف الثاني (التثبيتات) وبعض حسابات الصنف الرابع التي لها أرصدة مدينة بشرط أن يكون تاريخ استحقاقها بعد نهاية السنة الموالية (ن+1) أي ستقبض خلال السنة (ن+2) أو بعدها؛
- **الأصول الجارية:** كل ممتلكات المؤسسة التي لا تنتمي للأصول غير الجارية يتم تصنيفها كأصول جارية، بمعنى أن هذه الأخيرة هي ممتلكات المؤسسة التي تنوي التنازل عنها (بيعها) أو استهلاكها خلال السنة المالية الموالية (ن+1)، والأموال التي تحتفظ بها في حسابات جارية أو في شكل سيولة، بالإضافة إلى حقوقها على الغير التي تتوقع المؤسسة قبضها خلال السنة المالية الموالية للدورة المحاسبية الحالية.

وقد قسم النظام المحاسبي المالي هذا النوع من الأصول إلى ثلاثة أصناف هي: الصنف الثالث، الرابع والخامس.

ب/ الخصوم: تعرف الديون التي على المنشأة بعدة مسميات هي الخصوم، الالتزامات، المطلوبات، وهذه يتم تقسيمها الى مجموعتين هما: الخصوم المتداولة والخصوم طويلة الأجل.[1]

- **الخصوم المتداولة:** وتمثل الخصوم المتداولة المبالغ المستحقة على المنشأة خلال السنة المالية القادمة أو دورة التشغيل أيهما أطول، وتضم عدة حسابات منها:
  - الديون التجارية وأوراق الدفع والدفعات المقدمة من العملاء؛
  - التزامات القروض بما فيها الجزء المتداول من القروض طويلة الأجل؛
  - حصص الأرباح المستحقة بعد أن يتم الإعلان عنها؛
  - الأجور والمصروفات المستحقة وهذه تمثل قيمة خدمات استنفذت ولم تدفع تكلفتها حتى نهاية السنة المالية؛
  - الضرائب المستحقة وهي الضرائب المستحقة على الأرباح الخاصة بالسنة الجارية؛
  - المبالغ التي يجب دفعها خلال السنة المقبلة عن عقود الإيجار الرأسمالية.
- **الخصوم طويلة الأجل:** تضم الالتزامات الطويلة الأجل قروض السندات وقروض البنوك والتزامات العقود الإيجارية وضريبة الدخل المؤجلة، ومخصصات نهاية الخدمة للموظفين والأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء.

ج/ حقوق الملكية:

وهي مصدر التمويل الداخلي في المنشآت، وتعرف بصافي الأصول وهي ما يتبقى من الأصول بعد طرح الالتزامات، وتشمل بشكل أساسي على رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطات.[2]

- **رأس المال:** ويتشكل رأس المال من وحدات صغيرة تسمى أسهم وتتكون هذه الأسهم من نوعين: الأسهم العادية والأسهم الممتازة، ويعرف الجزء المتعلق بالأسهم العادية برأس مال الأسهم العادية والجزء الآخر برأس مال الأسهم الممتازة؛
- **رأس مال الأسهم العادية:** ويظهر بقيمته الإسمية وهو الجزء الذي لا يمكن استخدامه لتوزيع حصص الأرباح على المساهمين وأصحاب رأس المال هذا ولهم الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وحقوق أخرى كالتصويت على تصفية المنشأة ...الخ؛
- **رأس مال الأسهم الممتازة:** ويظهر بقيمته الإسمية أيضا ويتمتع أصحابه بأولوية الحصول على حقوقهم عند التصفية قبل حملة الأسهم العادية بينما لا يمكنهم التصويت والمشاركة في الإدارة، كما يحصل حملة هذه الأسهم على عوائد ثابتة تأتيهم على شكل حصص أرباح.

[1] محمد تيسير الرجبي، **تحليل القوائم المالية**، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2013، ص ص 56، 58.

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 47- 49.

- **الأرباح المحتجزة:** تمثل الأرباح المحتجزة رأس المال المكتسب بالمنشأة حيث يشكل الدخل المحقق من العمليات مصدرا رئيسيا للأرباح المحتجزة، وعندما يحتفظ بجزء من هذا الدخل ولا يتم توزيعه فإن ذلك لا يعني عدم أحقية المساهمين بهذا الدخل، بل يضاف هذا الدخل إلى حقوقهم، إلا أن عملية توزيع هذه الأرباح أو عدم توزيعها لاحقا يرتبط بعوامل عدة منها المواد التي نص عليها النظام الأساسي للشركة وقرارات الهيئة العامة للمساهمين بمجلس الإدارة حيث قد تتخذ القرارات من هذه الأطراف بخصوص احتجاز الأرباح لغرض ما، أو تخصيصها لهدف آخر على أن يتم الاحتفاظ بها مؤقتا ويتم توزيعها فيما بعد؛
- **الاحتياطات:** هي شكل من أشكال تخصيص الأرباح وتضاف أيضا لحقوق الملكية، وتشمل الاحتياطات القانونية، الاحتياطات الاختيارية، واحتياطات التوسع أو الطوارئ...الخ. وتظهر هذه الاحتياطات في بند مستقل ضمن حقوق المساهمين.

3- شكل الميزانية:

تشكل نماذج الكشوف المالية نماذج قاعدية يجب تكييفها مع كل كيان قصد توفير معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم (أحداث فصول جديدة أو فصول فرعية، أو حذف فصول غير هامة وغير ملائمة في نظر مستعملي الكشوف المالية).

والعمود "ملاحظة" الوارد في كل جدول مالي يسمح بأن يذكر قبالة كل فصل الإحالة إلى الملاحظات التفسيرية التي قد يرد ذكرها عند الاقتضاء في الملحق.[1]

[1] الجريدة الرسمية العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول 1430 هـ الموافق ل 25 مارس 2009، ص ص 27- 37.

الجدول رقم 2: جانب الأصول من الميزانية

الأصل	ملاحظة	N اجمالي	N إهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء- المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراض					
مبان					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح إمتيازها					
تثبيتات يجرى إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول غير جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الأخرون					
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الجدول رقم 3 : جانب الخصوم من الميزانية

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم اصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات- احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية/ نتيجة صافية حصة المجمع (1)			
رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

ثانيا: جدول النتائج

1- تعريف جدول النتائج:

التعريف الأول: يعرض إيرادات الشركة ومصروفاتها بشكل ملخص عن فترة معينة والفرق بينهما يمثل صافي الدخل إذا كانت الإيرادات أكثر من المصروفات تكون الشركة قد حققت أرباحا وإذا كانت الإيرادات أقل من المصروفات تكون الشركة قد حققت خسائر.[1]

التعريف الثاني: يعكس جدول النتائج أثر القرارات التشغيلية للمنشأة والأرباح والخسائر المتحققة خلال فترة زمنية محددة بوضوح، والربح والخسارة الناتجة عن جدول النتائج تظهر في الميزانية العمومية وهي تزيد أو تنقص من حقوق المالكين.[2]

التعريف الثالث: إن جدول النتائج يعتبر من القوائم المالية الهامة التي تظهر نتيجة عمل المشروع من ربح أو خسارة. إذ يعتبر أداة قياس للأداء المالي خلال فترة زمنية معينة.[3]

مما سبق نستنتج أن جدول النتائج هو أحد القوائم المالية الضرورية لمستخدمي القوائم من أجل تقييم الأداء المالي ودراسة الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة كونها تظهر نتيجة عمل المشروع من ربح أو خسارة.

2- عناصر جدول النتائج:

يتكون جدول حسابات النتائج من العناصر التالية:[4]

- **إجمالي المبيعات:** يمثل هذا الرقم مجموع المبيعات خلال الفترة التشغيلية الواحدة من خلال مجموع فواتير البيع؛
- **صافي المبيعات:** الإجمالي للمبيعات مطروحا منها مردودات المبيعات ومسموحاتها، قيمة المبيعات تمثل الإيراد الرئيسي لنشاط المنشأة؛
- **تكلفة المبيعات:** تدل على كلفة البضاعة فعلا خلال الدورة التشغيلية وهي عبارة عن:

(بضاعة أول مدة + صافي تكلفة البضاعة المشترات خلال الدورة المحاسبية) - بضاعة آخر مدة؛

- **الربح الإجمالي:** يمثل الهامش الأولي الذي يزيد به صافي المبيعات عن تكلفتها خلال الدورة المحاسبية؛
- **المصاريف التشغيلية:** وتشمل مجموعتين:
  - ✓ **المجموعة الأولى:** مصاريف إدارية وعامة تتكون من مخصصات الاستهلاك للأصول الثابتة والمصاريف التي لها علاقة بالإدارة العامة إضافة إلى التكاليف الأخرى تعتبر من مسؤولية الإدارة العامة؛
  - ✓ **المجموعة الثانية:** عبارة عن مصاريف البيع والتوزيع تشمل رواتب وأجور موظفي البيع والتوزيع والعمولات المرتبطة بها ومخصصات استهلاك الأجهزة والمعدات المستخدمة في إدارة المبيعات، إضافة إلى تخصيصات الديون المشكوك في تحصيلها؛
- **صافي الدخل التشغيلي:** ويمثل ربح العمليات وهو صافي الدخل المتحقق من النشاط الرئيسي الاعتيادي للمنشأة خلال دورة محاسبية واحدة ويمثل مدى نشاط المنشأة في تنفيذ خططها الرئيسية؛
- **الإيرادات والمصروفات الأخرى:** عبارة عن قيم وتكاليف ناتجة عن الأنشطة الأخرى للمنشأة كإيرادات الأوراق المالية وإيجار العقارات والخصم المكتسب وفوائد القروض الطويلة الأجل...الخ؛
- **صافي الدخل قبل الضريبة:** يمثل المبلغ المتبقي من الربح الإجمالي بعد أخذ كافة إيرادات ومصروفات المنشأة بعين الاعتبار؛
- **مخصص الضريبة:** المبلغ المحتجز من صافي الدخل المتبقي ضمن إيرادات المنشأة ويكون ضمن نسبة معينة تتبع قوانين المجتمع في الضريبة؛
- **صافي الدخل بعد الضريبة:** يمثل المبلغ المتبقي في المنشأة كأرباح وبالتالي فهو يمثل الأرباح القابلة للتوزيع في الظروف الاعتيادية.

---

[1] طلال محمد الجحاوي وآخرون، **أساسيات المعرفة المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 332.

[2] مصطفي يوسف كافي وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية الأصول العلمية والعملية**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 63.

[3] وليد عبد القادر، حسام الدين خداش، **المعايير المحاسبية الدولية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات للنشر والتوزيع، 2013، ص 78.

[4] عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص 78- 80.

3- شكل جدول النتائج:

الجدول رقم 4: جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة) الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
5- الفائض الاجمالي للاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للإهتلاكات والمؤونات استئناف من خسائر القيمة والمؤونات			
6- النتيجة العملياتية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			

ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

الجدول رقم 5: جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من.....إلى.....

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الاجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج لهادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

المطلب الثاني: عرض قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية والملاحق

تساهم قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية والإيضاحات في التنبؤ بتوقعات منطقية بشأن الوضع المالي للمؤسسة في المستقبل،كما تساعد مستخدميها على معرفة حركة الأموال وتبسيط كل المصطلحات الصعبة لتسهيل فهمها وتسريع عملية اتخاذ القرار.

أولا: جدول تدفقات الخزينة (حركة الأموال)

1- تعريف جدول تدفقات الخزينة:

التعريف الأول: تعد قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المحاسبية للإفصاح عن المعلومات الخاصة بالتغيرات في قائمة المركز المالي خلال الفترة، أو بمعنى آخر المعلومات الخاصة بتفسير التغير في رصيد النقدية نهاية الفترة عما كان عليه في بدايتها. مع تقسيم هذا التغير إلى تدفقات نقدية من العمليات وأخرى من أنشطة تمويلية وثالثة من أنشطة الاستثمار.[1]

التعريف الثاني: إن الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويد مستخدمي لبيانات المحاسبية بمعلومات عن النقد المستلم والنقد المدفوع خلال الفترة المالية. وبالتالي يمكن الاعتماد على مثل هذه المعلومات لتوقع قدرة الشركة في الحصول على التمويل اللازم من نقد أو ما يشابهه، حيث أن التدفقات النقدية التاريخية تساعد كأساس لتوقع التدفقات النقدية المستقبلية.[2]

التعريف الثالث: تشكل قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم الرئيسية التي ينتجها النظام المحاسبي، وهي عبارة عن كشف بالمقبوضات والمدفوعات الخاصة بمنشأة معينة خلال فترة مالية معينة. ويفترض أن تعطي هذه القائمة معلومات مختلفة في مضمونها ودلالاتها عن المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية الأخرى (الميزانية وجدول النتائج)، حيث تساعد هذه المعلومات مستخدمي القوائم المالية في تقدير قدرة المنشأة على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل.[3]

نستنتج أن جدول تدفقات الخزينة هو بيان شامل عن مقبوضات ومدفوعات المؤسسة من بداية الدورة المالية وصولا لنهايتها، بحث يتيح لمستخدمي هذه القائمة الحكم على قدرة المؤسسة في تحقيق تدفقات نقدية مستقبلا.

2- عناصر جدول تدفقات الخزينة:

ينقسم جدول تدفقات الخزينة إلى ثلاث أقسام:[4]

أ/ **التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:** وهي التدفقات المتولدة من الأنشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة، والتي تشمل ما يلي:

- صافي الدخل النقدي للفترة؛
- النقد المحصل من العملاء، أي الناتج عن المبيعات؛
- النقد المدفوع للموردين، أي ثمن البضائع؛
- النقد المدفوع للضرائب؛
- النقد المدفوع على المصاريف المختلفة.

ب/ **التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:** وهي التدفقات التي تشمل بيع وشراء الموجودات الطويلة الأجل، ويتطلب تحديدها تحليل عناصر الميزانية في جان بالموجودات والتي لم يتم تحليلها عند تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ومن الأمثلة عليها ما يلي:

- النقد المدفوع لشراء أجهزة ومعدات؛

---

[1] محمد محمود البابلي، شحاته السيد شحاته، **مبادىء المحاسبية وفقا لمعايير المحاسبية المصرية والدولية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص 43.

[2] عبد الناصر إبراهيم نور، إيهاب نظمي إبراهيم، **المحاسبة المتوسطة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011، ص 72.

[3] محمود الخلايلة، **التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية**، ط 2، عمان، الأردن، 1998، ص 202.

[4] مفلح محمد عقلن، **مقدمة في الادارة المالية**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 176، 177.

- النقد المدفوع لشراء أسهم وسندات طويلة الأجل؛
- النقد المدفوع مقابل استثمارات أخرى طويلة الأجل؛
- المتحصلات النقدية من بيع الموجودات الثابتة أو الاستثمارات.

ج/ التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: وهي التدفقات النقدية المتعلقة بالحصول على الموارد من المالكين أو إعانتها لهم، ذلك فيما يتعلق بالحصول على التمويل من المقرضين أو تسديد القروض لهم، ومن الأمثلة عليها ما يلي:

- النقد المتحصل من إصدار أسهم جديدة أو زيادة رأس المال؛
- النقد المتحصل من إصدار سندات طويلة الأجل؛
- النقد المتحصل من القروض والتسهيلات البنكية؛
- النقد المدفوع على توزيع الأرباح؛
- النقد المدفوع لتسديد السندات؛
- النقد المدفوع لتسديد القروض والتسهيلات البنكية.

3- شكل جدول تدفقات الخزينة

يتمثل في الجدول التالي:

الجدول رقم 6: جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من.....إلى.....

	ملاحظة	N	N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيتات المالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب اصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب+ ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

الجدول رقم 7: جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من .....إلى.....

	ملاحظة	N	N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
– الاهتلاكات والأرصدة			
– تغير الضرائب المؤجلة			
– تغير المخزونات			
– تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى			
– تغير الموردين والديون الأخرى			
– نص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات اموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب +ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

(1) – لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

ثانيا: جدول تغيرات الأموال الخاصة:

1- تعريف جدول تغيرات الأموال الخاصة:

التعريف الأول: تعد قائمة التغير في حقوق الملاك عن الفترة المحاسبية لتفصح عن المعلومات الخاصة بكل من حقوق الملاك بداية الفترة، الإضافات إلى حقوق الملاك خلال الفترة مثل زيادة رأس المال، نتيجة الفترة من صافي دخل أو صافي خسارة، وأيضا أسباب التخفيض في حقوق الملاك خلال الفترة مثل مسحوبات والتوزيعات على الملاك، وأخيرا رصد حقوق الملاك نهاية الفترة.[1]

التعريف الثاني: تمثل قائمة التغير في حقوق الملكية القائمة الرابعة المطلوب من الشركات إعدادها وتقديمها ضمن القوائم المالية الأربعة وهي ملزمة بها، وهي عبارة عن تقرير يقدم نهاية الفترة المالية يبين التغيرات في حقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة وهي الفترة الزمنية نفسها التي أعدت عنها قائمة الدخل.[2]

التعريف الثالث: توفر هذه القائمة المعلومات التي لا توفرها قائمتي الدخل والمركز المالي. ألا وهي المعلومات الخاصة بالتغيرات التي تحدث خلال الفترة المحاسبية على العناصر المكونة للمركز المالي للوحدة المحاسبية (أصول، خصوم وحقوق الملكية)، وتبين هذه القائمة مصادر الموارد والكيفية التي استخدمت فيها هذه الموارد خلال فترة معينة.[3]

نستنتج أن جدول تغيرات الأموال الخاصة هو تقرير يقدم في نهاية الدورة المالية يفصح عن كل التغيرات التي تطرأ على حقوق الملاك من بداية الفترة المالية إلى نهايتها.

2- عناصر جدول تغيرات الاموال الخاصة:

يجب أن يتضمن جدول تغيرات الأموال الخاصة المعلومات التالية:[4]

- اجمالي الدخل الشامل للفترة المالية، موضحا بصورة منفصلة نصيب مساهمي الشركة الأم ونصيب الأقلية؛
- لكل بند من بنود حقوق الملكية آثار التطبيق بأثر رجعي للتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (8) "السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"؛
- لكل بند من بنود حقوق الملكية التسوية بين القيمة الدفترية في بداية ونهاية الفترة المالية، والافصاح بشكل منفصل عن التغيرات الناتجة عن:
- صافي الربح او الخسارة عن الفترة؛
- الدخل الشامل الآخر؛
- المعاملات مع أصحاب حقوق الملكية، مع الافصاح عن حصص الملاك والتوزيعات لهم بصورة منفصلة والتغيرات في حصصهم في الشركات التابعة التي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة؛
- المعلومات التالية يمكن أيضا أن تظهر في جدول تغيرات الأموال الخاصة، أو يمكن إدراجها ضمن الإيضاحات والملاحق؛
- مبالغ توزيعات الأرباح المعترف بها كتوزيعات للمالكين خلال الفترة والمبلغ المرتبط بتوزيعات الأرباح لكل سهم؛
- رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية ونهاية الفترة المالية والحركة خلال الفترة؛
- تحليل حركة رصيد كل من رأس المال وبنود الاحتياطات في بداية ونهاية الفترة المالية مع الافصاح المستقل عن حركة كل منها.

---

[1] عبد الوهاب نصر علي، **مبادىء المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2003-2004، ص 39.

[2] طلال محمد علي الجحاوي، حيدر علي المسعودي، **المحاسبة المالية (المتوسطة) وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، ط2، دار الكتب موزعون ناشرون، العراق، 2014، ص 482.

[3] وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك للنشر والتوزيع، 2007، ص ص 89-90.

[4] كريم منصور على حسوبة وآخرون، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، ط1، مصر، القاهرة، 2003-2004، ص ص 76، 77.

3- شكل جدول تغيرات الأموال الخاصة

الجدول رقم 7: جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الاصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح او الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح والخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

ثالثا: الملاحق (الإيضاحات):

1- تعريف الملاحق:

التعريف الأول: يعتبر الملحق قائمة مالية إجبارية تتضمن شرحا كتابيا لقواعد التسجيل والتقييم والطرق المحاسبية المعتمدة، يعطي معلومات إضافية ضرورية للفهم والافصاح، يعطي معلومات عن الشركات الحليفة، الفروع والشركة الأم...الخ. وكل المعلومات الخاصة الضرورية لفهم مضمون القوائم المالية لأي عنصر أو طريقة اعتمدتها المؤسسة.

كل قائمة من القوائم المالية تحتوي على عمود للملاحظات يتضمن إحالات إلى الملحق بإعطاء تحليل عن مبالغ الدورة، كما تكون القوائم معدة لمقارنة الدورة "ن" بالدورة "ن- 1"، كل المعلومات التي تعتبرها معبرة تضيفها إلى الملحق لتجعل المعلومات المتضمنة في القوائم المالية أكثر إفصاحا.[1]

التعريف الثاني: تبين ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية تتعلق ببنود القوائم المالية، وافصاحات تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية الأخرى. وتقوم العديد من المنشآت بإعداد تقارير خارج نطاق القوائم المالية والتي تعرض وتصف رؤية الإدارة حول أداء المنشأة ومركزها المالي وحالات عدم التأكد التي تواجهها المنشأة.[2]

التعريف الثالث: توفر الإيضاحات معلومات إضافية عن الوضعية المالية للمؤسسة، كون القوائم المالية لا يمكن أن تحتوي كل المعلومات الضرورية. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية:

- إيضاحات تبين السياسات المحاسبية المنتهجة لإعداد القوائم المالية مثل: الاعتراف بالإيراد، طريقة تقييم المخزونات، تقييم الاستثمارات المالية، طريقة الاهتلاكات...الخ؛
- إيضاحات تختص بتقديم معلومات تفصيلية ضرورية لتفسير أحد بنود القوائم المالية، فقد تحتاج بعض البنود إلى شرح مطول لا يسع إبرازه في القوائم المالية؛
- إيضاحات تهتم بتقديم افصاحات مالية إضافية عن البنود التي لم يتم التقرير عنها في القوائم المالية.[3]

نستنتج أن الملحق أيضا يعد من القوائم المالية الضرورية والإجبارية على المؤسسات، بحيث لا يمكن فصله عن الميزانية وجدول النتائج فهو يكمل المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية بشكل أكثر وضوحا وتفصيلا.

2- عناصر الملاحق:

أهم ما تحتويه الإيضاحات حول القوائم المالية ما يلي:[4]

- نبذة عن الشركة من ناحية تاريخ نشاطها والشكل القانوني لها وطبيعة نشاطها؛
- ملخص لأهم السياسات المحاسبية التي تم اتباعها عند إعداد القوائم المالية مثل سياسة الإهتلاك وسياسة تسجيل الاستثمارات وأساس تحقيق الإيراد وأسس معالجة التغيرات في أسعار صرف النقد الأجنبي وسياسة تقييم المخزون والاستثمارات؛
- تفاصيل الأصول الثابتة والقيم الجارية أو الحالية لها؛
- تحليل الالتزامات وتواريخ استحقاقها؛
- عدد أسهم الشركة والقيمة الإسمية للسهم ورأس المال المرخص به؛

---

[1] حواس صلاح، **المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي – SCF–**، دار عبد اللطيف للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 222.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية والعملية –**، ط 3، عمان، الأردن، 2017، ص ص 22، 23.

[3] عثمان مداحي، **القوائم المالية محدداتها ومميزاتها**، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد 6، 2016، ص ص 224، 225.

[4] شحاته السيد شحاته، **المحاسبة لغير الماليين (قراءة وفهم وتفسير وتحليل القوائم المالية والتقارير المالية)**، الدار الجامعية – الاسكندرية–، 2013، ص 101، 102.

- أهم الارتباطات الرأسمالية المحتملة في السنوات القادمة أو أهم التعاقدات التي تم إجرائها ولم تنفذ حتى نهاية العام؛
- ملخص بأهم الدعاوي القضائية المرفوعة على الشركة والمنظورة حاليا أمام القضاء وتوقع الإدارة لها؛
- العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة؛
- أهم الأحداث اللاحقة لإعداد القوائم المالية والتي حدثت خلال الفترة من تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ نشرها مثل:
- الحصول على قروض طويلة الأجل؛
- إصدار أسهم جديدة لرأس المال؛
- شراء منشأة قائمة أو الاندماج في شركة أخرى؛
- بيع بعض الأصول الثابتة؛
- حدوث خسائر كبيرة بسبب بعض الأوضاع الاقتصادية السائدة أو بسبب أزمة مالية عالمية أو بسبب بعض الكوارث الطبيعية؛
- الموقف الضريبي للشركة والمتعلق بالضريبة على شركات الأموال والضريبة على المرتبات، والأجور والضريبة على المبيعات، وضريبة الدمغة؛
- الإفصاح عن الأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها مثل خطر سعر الفائدة وخطر تقلبات أسعار العملات الأجنبية.

المطلب الثالث: مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

يعتبر التوازن المالي من أهم الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية لبلوغها من أجل تحقيق الأمان، باعتباره يساعد في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

ومن أهم مؤشراته نذكر:[1]

1. مؤشرات التوازن المالي: تتمثل في

أ/ رأس المال العامل: هو عبارة عن الهامش الذي تحتفظ به المؤسسة في شكل سيولة ويمكن اللجوء إليه لتغطية الاحتياجات الطارئة، ويمكن حسابه كما يلي:

- رأس المال العامل FR = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة
- رأس المال العامل FR = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

ب/ احتياج رأس المال العامل BFR: وهو مؤشر آخر مكمل لرأس المال العامل، وينتج عن دورة الاستغلال تدفقات نقدية داخلية وخارجية، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

- احتياج رأس المال العامل الإجمالي = احتياجات الدورة – موارد الدورة
- احتياج رأس المال العامل= (المخزونات+ مدينون الاستغلال+ مدينون خارج الاستغلال) – (ديون الاستغلال+ ديون خارج الاستغلال)

ج/ الخزينة الصافية Tng: هي الأموال الموضوعة تحت تصرف المؤسسة لدورة معينة أو هي صافي القيم الجاهزة والتي تستطيع المؤسسة التصرف فيها، وتعبر بالعلاقة التالية:

- الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي – الاحتياج في رأس المال العامل

[1] كلاش مريم، بهلول نور الدين، **دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مجمع صيدال–**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 3، 2021، ص 442.

2. مؤشرات الأداء المالي باستخدام النسب المالية والمردوديات:

أ/ النسب المالية:

- **نسب السيولة:** تقيس نسب السيولة مدى قدرة شركات الأعمال على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، ومن أهم هذه النسب:

  نسبة التداول = الأصول المتداولة / الديون القصيرة الأجل

  نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزون) / الديون القصيرة الأجل

  نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الديون القصيرة الأجل

- **نسب النشاط:** وتتمثل في معدل دوران مجموع الأصول ومعدل دوران الأصول الثابتة ومعدل دوران الأصول المتداولة، وتشير إلى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لتوليد الأرباح من خلال مقارنة رقم الأعمال المحققة لأنواع الأصول.

  معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال / متوسط مجموع الأصول

  معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / متوسط مجموع الأصول الثابتة

  معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / متوسط مجموع الأصول المتداولة

- **نسب المديونية:** وتشير إلى الأموال التي اعتمدتها المؤسسة في مختلف المصادر الخارجية في تمويل عملياتها، وتتمثل في النسب التالية:

  نسبة الديون إلى اجمالي الأصول = اجمالي الديون / اجمالي الأصول

  نسبة الديون إلى حقوق الملكية = اجمالي الديون / اجمالي حقوق الملكية

  نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية = الديون طويلة الأجل / اجمالي حقوق الملكية

  نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية = الديون قصيرة الأجل / اجمالي حقوق الملكية

- **نسب التمويل:** وتتمثل في النسب التالية:

  نسبة التمويل الدائم = أموال دائمة / أصول ثابتة

  نسبة التمويل الخاص= الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

  نسبة الاستقلالية المالية= الأموال الخاصة / مجموع الديون

ب/ مؤشرات المردودية: تتمثل في النسب التالية:

- نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة العملياتية / مجموع الأصول
- نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة
- أثر الرافعة المالية = المردودية المالية – المردودية الاقتصادية

المبحث الثالث: قرارات مستخدمي القوائم المالية وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية

تواجه المؤسسات اليوم العديد من التحديات بفعل التغيرات السريعة في محيطها وزيادة شدة المنافسة مما يتطلب منها اتخاذ قرارات سريعة وفعالة للحفاظ على مكانتها وبقائها في السوق. وتختلف هذه القرارات حسب درجة تعقيدها وأهميتها وحسب مستويات الإدارة (عليا، وسطى ودنيا).

لذلك تعتبر عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة من أهم العمليات الإدارية حيث أن نجاح المؤسسات يتوقف إلى حد كبير على مدى سلامة ورشد القرارات المتخذة. وسنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف هذه العملية بالإضافة إلى تصنيفات القرارات وأهم العوامل التي تؤثر على اتخاذ القرار.

المطلبالأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار

تعتبر عملية اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية لذا في هذا المطلب سنتعرف على تعريفها بالإضافة إلى أهم التصنيفات والعوامل التي تؤثر على اتخاذ القرار.

أولا: تعريف عملية اتخاذ القرار

التعريف الأول: عبارة عن اختيار لسلوك معين من بين أكثر من بديل للسلوكيات أو التعريفات المنتظرة، ومن ثم فإن اتخاذ القرار يتطلب توافر المعرفة، والإدراك الكافي بالسلوكيات البديلة وفهم وتحديد السلوكيات على وجه الدقة وتقييم تلك البدائل كأساس لعملية الاختيار.[1]

التعريف الثاني: هي عملية تدل على النظام المتكامل من العمليات التي تحدد المشكلات والبدائل والتقييم واختيار البديل الأفضل.[2]

التعريف الثالث: هو عمل فكري وموضوعي يسعى إلى اختيار البديل الأنسب لحل مشكلة معينة من بين مجموعة من البدائل المتاحة أمام متخذ القرار وذلك بالمفاضلة بينهم باستخدام معايير محددة، وبما يتماشى مع الظروف الداخلية والخارجية التي تواجه متخذ القرار. أو هو الحل أو التصرف أو البديل الأفضل الذي تم اختياره من بين عدة حلول أو تصرفات أو بدائل متاحة أمام متخذ القرار لحل مشكلة معينة.[3]

ومما سبق يمكن استخلاص أن عملية اتخاذ القرار هي:

- اختيار للسلوك الأفضل من بين مجموعة من السلوكيات المتاحة، بناء على المعرفة والإدراك الكافي بجوانب المشكلة المراد حلها؛
- هي نظام متكامل يبدأ بتحديد المشكلة من ثم وضع البدائل وأخيرا تقييم البدائل واختيار البديل الأنسب؛
- هي جهد فكري وموضوعي يبذله متخذ القرار لإيجاد الحل الأمثل لمشكلة معينة بناء على عدة تصرفات أو بدائل متاحة أمامه وذلك بالمفاضلة بينها باستخدام معايير محددة.

ثانيا: تصنيفات القرار

يمكن تصنيف القرارات الإدارية طبقا لأسس متعددة فمثلا يمكن أن تصنف حسب الأنشطة الإدارية إلى قرارات تخطيط وقرارات تنفيذ وقرارات رقابية. أما حسب المستوى الذي يتم فيه التخطيط فتقسم إلى قرارات تكتيكية وقرارات استراتيجية. كما تقسم حسب إمكانية هيكلة المشكلة التي يتخذ القرار بشأنها إلى قرارات هيكلية وقرارات شبه هيكلية وقرارات غير هيكلية.

---

[1] مداحي عثمان، **أهمية ودور المعلومات في اتخاذ القرارات**، مجلة الإدارة التنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، 2018، ص 235.

[2] زروق عثمان بلال، محمد عامل العمري، **أثر خصائص المعلومات المحاسبية على جودة اتخاذ القرار– دراسة ميدانية في الشركات الصناعية بمحافظة ضفار–**، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 2019، ص 82.

[3] كوسة بوجمعة، نعيم بوعموشة، **لوحة القيادة والمشاركة في اتخاذ القرار ومعوقات نجاح نظم المعلومات في المؤسسات الجزائرية**، مجلة آفاق للعلوم، العدد 7، 2017، ص 132.

وتعتبر عمليات تدفق المعلومات داخل المنشأة أفقيا (بين الأقسام والوظائف المختلفة في نفس المستوى)، ورأسيا (بين المستويات التنظيمية) إضافة إلى تدفق المعلومات من الخارج بمثابة الشرايين التي تغذي عملية اتخاذ القرار بمستوياتها وأنواعها المختلفة. نفصل أنواع القرارات كما يلي:[1]

التصنيف الأول: على أساس الوظائف الإدارية المتعلقة بمهام المدير من تخطيط، تنظيم، توجيه، قيادة ورقابة.

التصنيف الثاني: على أساس وظائف المنظمة مثل قرارات خاصة (بالإنتاج، بالتسويق، بالأفراد وبالتمويل).

التصنيف الثالث: على أساس هيكلة القرار وتنقسم الى:

- **قرارات مهيكلة:** وهي التي من السهل التنبؤ بها وتتخذ بفترات قريبة وبشكل متكرر مثل قرارات المخزون.
- **قرارات غير مهيكلة:** وهي قرارات من الصعب التنبؤ بها وتتخذ لمرة واحدة أو في فترات متباعدة جدا.

التصنيف الرابع: وفقا لمعيار الزمن وتقسم القرارات إلى:

- **قرارات طويلة ومتوسطة الأجل:** وهي التي يكون تأثيرها طويل أو متوسط الأجل من عام إلى عامين مثلا.
- **قرارات قصيرة الأجل:** وهي التي يكون مداها أقل من عام.

التصنيف الخامس: حسب درجة تأثر متخذ القرار باحتمال حدوث حالات الطبيعة المختلفة وتقسم إلى:

- **اتخاذ قرارات في حالة التأكد:** هي القرارات التي تتخذ في ظل ظروف ثابتة ومتأكدة الحدوث ونتائجها معروفة مسبقا، وفي هذه الحالة يعرف متخذ القرار ماذا سيحدث بالضبط حيث لديه معلومات كاملة وواضحة عن النتائج المتوقعة.
- **اتخاذ القرارات في حالة عدم التأكد:** هي القرارات التي تعني أقصى درجات عدم المعرفة وعدم الدراية من متخذ القرار، وهذا معناه أن المدير ليس لديه معلومات كاملة عن احتمالات النجاح أو الفشل للقرار.
- **اتخاذ القرارات في حالة المخاطرة:** تتخذ في ظل ظروف تزداد فيها درجة المخاطرة كلما زادت العوامل والظروف الاحتمالية المؤثرة، حيث أن معظم القرارات التي تتخذ في حالة ظروف المخاطرة ترجع لنقص المعلومات أو جودتها وبالتالي فهي غير كافية لتحديد النتيجة المتوقعة.
- **اتخاذ القرارات في ظل ظروف الاختلاف:** هي التي تتخذ عندما يكون أمام متخذ القرار منافسين آخرين مستعدين لاتخاذ قرارات مشابهة ويبحثون عن فرصة وبدائل التي تتصف بكونها محدودة للغاية.

التصنيف السادس: حسب القرارات الشخصية والتنظيمية وتقسم إلى:

- **قرارات فردية:** وهي المتعلقة بالفرد وتنعكس نتائجها عليه ولا يتأثر التنظيم بنتائجها؛
- **قرارات تنظيمية:** متعلقة بالقرارات التي تتخذ في المنظمة.

التصنيف السابع: حسب زاوية توفير أنواع الحلول لمتخذ القرار وتنقسم الى:

- **القرار الممكن:** هو القرار الذي يؤدي إلى نتيجة أو حل ممكن وعادة يكون سهل التحضير له ويتم اختياره من بين العديد من البدائل المتوفرة؛
- **القرار الأفضل:** وهو الذي يؤدي إلى نتيجة أو حل أفضل من القرار الممكن ويبذل جهد أكثر للتحضير له وتهيئته، وتم اختياره من بين بدائل القرار الممكن؛

---

[1] بالاعتماد على:

-صبرينة ترغيني، **واقع تطبيق الأدوات المساعدة في اتخاذ القرار الاستراتيجي دراسة حالة ملبنة ومجبنة بودواو –ولاية بومرداس–**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 1، 2018، ص ص 110، 111.

-عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، ط 1، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص ص 21، 22.

- **القرار الأمثل:** وهو قرار أحسن من القرار الممكن أو الأفضل، ويتطلب جهد ووقت للتحضير له ويختار من بدائل القرار الأفضل ويكون هو البديل الوحيد؛

التصنيف الثامن: حسب المستوى الإداري

- **القرارات الاستراتيجية:** هي القرارات المتعلقة بتحديد الأهداف والسياسات الرئيسية للمنظمة والرقابة على الأداء العام للمنظمة، يتم اتخاذ هذه القرارات من قبل المستويات الإدارية العليا في المنظمة؛
- **القرارات التكتيكية:** يتم اتخاذ مثل هذه القرارات من قبل المستوى الإداري المتوسط عادة، يهتم هذا النوع بدرجة كفاءة وفعالية استخدام الموارد وتقويم فعالية أداء الوحدات التنظيمية في المنظمة، مثل قرار توزيع العاملين على أقسام المنظمة وقرار تحديد المزيج السلعي...إلخ، كما يقوم أيضا بتحويل الخطط والاستراتيجيات إلى مهام ومسؤوليات يتم تنفيذها على المستوى التشغيلي؛
- **القرارات التشغيلية:** يتم اتخاذها من قبل المستويات الإدارية الدنيا وتشمل عمليات صنع القرارات المرتبطة بتسيير العمليات اليومية (عمليات البيع، الشراء والإنتاج).

ثالثا: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار

تتأثر عملية اتخاذ القرار بمجموعة من العوامل أهمها:[1]

1- شخصية متخذ القرار: أن شخصية المدير وعواطفه وقيمته وتاريخه في العمل، ونوع الأعمال التي سبق أن مارسها، ومستواه العلمي وقدرته على تحمل المسؤولية ومركزه المالي والاجتماعي واتجاهاته وحالته النفسية كلها عوامل تؤثر في فعالية القرار الذي يتخذه.

2- مساعدو ومستشارو المدير والمرؤوسين: يكمن تأثير مساعدي المدير ومستشاريه من خلال أسلوب تفكيرهم وطرق عرضهم وتناولهم للموضوعات. ولذلك لابد للمدير أن يختار مساعديه بدقة، ويستحسن أن يختارهم من ذوي ميول واختصاصات متباينة حتى يخلق جوا مواتينا للأفكار المبدعة. كما لا يمكن النظر للمرؤوسين على أنهم أدوات تنفيذ فقط بل كأفراد لهم رغبات ودوافع ومهارات ومعارف وقدرة على التعلم وحل المشكلات بل من الممكن أن يساهموا بآرائهم ووجهات نظرهم في ايجاد الحلول التي يختار من بينها المدير البديل الأفضل.

3- كمية ونوعية المعلومات المتوفرة: تعتبر المعلومات من بين العناصر المهمة في زيادة فعالة القرار، فكلما كانت المعلومات منظمة وسهلة وواضحة وشاملة ودقيقة، ويمكن الحصول عليها في الوقت المناسب، كلما سهلت وسرعت عملية اتخاذ القرار وتنفيذه وبالتالي تعزيز فرص نجاحه وتحقيقه لأهدافه.

4- عوامل البيئة الداخلية: وهي العوامل التي تؤثر على القرارات بشكل مباشر كحجم المؤسسة، القوانين واللوائح المعمول بها في المؤسسة، الموارد المالية والبشرية والعلاقة بين مدراء الأقسام والإدارات، ودرجة وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة والقرارات التي تصدر من مستويات إدارية أخرى.

5- عوامل البيئة الخارجية: وتتمثل في العوامل القادمة من المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة، باعتبارها نظام مفتوح لا تتخلى عن معاملاتها مع البيئة الخارجية فإن المؤسسة تتأثر بمحيطها الخارجي سواء كانت عوامل اقتصادية سياسية ومالية السائدة في المجتمع وعوامل تكنولوجية واجتماعية والتشريعات والقوانين الحكومية، يضاف إلى ذلك مجموعة القرارات الصادرة من مؤسسات أخرى سواء كانت منافسة أو متعاملة مع المؤسسة.

6- عوامل أخرى:

هناك عوامل أخرى يمكن أن تؤثر على عملية اتخاذ القرار تتمثل فيما يلي:

[1] سليماني عبد الحكيم، مرجع سابق، ص ص 11، 12.

- **عامل الزمن:** يشكل عنصر الزمن ضغطا كبيرا على متخذ القرار، فكلما زادت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار لاتخاذ قراره كلما كانت البدائل المطروحة أكثر ودراستها وتحليلها أفضل والنتائج أقرب إلى الصواب، وإمكانية جمع وتحليل المعلومات المتاحة أكثر والعكس صحيح؛
- **أهمية القرار:** كلما ازدادت أهمية القرار كلما كان على متخذ القرار أن يجمع معلومات كافية عنه، وتتعلق الأهمية النسبية لكل قرار بعدد الأفراد الذين يتأثرون به ودرجة تأثرهم وكلفة القرار والعائد والوقت اللازم لاتخاذه؛
- **ظروف القرار:** وهي العوامل والظروف المحيطة بالمشكلة، ومدى شمولية ودقة المعلومات المتوفرة وهذا ما يؤدي إلى اتخاذ القرار في ظروف التأكد أو عدم التأكد أو درجة كبيرة من المخاطرة.

المطلب الثاني: دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات

أصبحت المعلومات المحاسبية في ظل التطور التقني ذات أهمية كبيرة، وتنبع هذه الأهمية من حاجة الأطراف الداخلية المتمثلة في الإدارة ووحداتها المختلفة وكذلك الأطراف الخارجية والمتمثلة في المستثمرين والمصارف والجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني...الخ إليها لاتخاذ القرارات المالية الرشيدة التي تخدم مصالحهم، فعملية اتخاذ القرار هي الحكم النهائي الذي يتخذ من بين مجموعة من البدائل المتاحة والذي يعتمد في جوهره على جودة المعلومات المحاسبية لمساعدة كافة المستويات الإدارية لاتخاذ قرارات فعالة تخدم مصالحهم الشخصية.

وتنبع قيمة هاته القرارات من قيمة ما تحتويه من معلومات اقتصادية ومالية تتعلق بالمؤسسة إذن فجودة المعلومات المحاسبية تلعب دورا حاسما في عملية اتخاذ القرار، حيث تساعد على توجيه القرارات الصحيحة بناء على عدة خصائص يجب أن تتوفر في المعلومة المحاسبية. فعلى المعلومات المحاسبية أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار وذلك بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تأكد أو تصحح تقييماتهم الماضية. وتزداد قدرة المستخدم على فهم المعلومات المحاسبية إذا كانت معروضة بشكل بسيط وواضح وترتبط القابلية للفهم بشكل القوائم المالية وطريقة عرض المعلومات بها والمصطلحات الواردة بها وأسلوب كتابة تلك القوائم، من حيث سهولة قراءتها واستطاعة المستخدم فهمها واستيعابها. وتعبر المصداقية عن إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق فيها لمعقوليتها وخلوها من الأخطاء والتحيز، وأنها تعرض بصدق الأحداث الاقتصادية التي تمثلها. وحتى يمكن الحكم على صلاحية المعلومات المحاسبية يجب أن يتمكن مستخدمو القوائم المالية من إجراء المقارنات الزمانية والمكانية بين النتائج الفعلية والنتائج المتوقعة للقرارات أو ما يعرف بالقابلية للمقارنة وفي هذه الخاصية يجب أن يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم فهذا يسمح للمستخدمين من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المتبعة.

وتنقسم القرارات المالية بدورها إلى عدة قرارات أهمها:

- **القرارات الاستراتيجية:** تتعامل مع عملية التخطيط طويل الأمد أي أنها تتميز بقدر عال من عدم التأكد لأنها تتعلق بالمستقبل البعيد، ولهذا فهي تحتاج إلى معلومات تتعلق بالظروف المستقبلية وهنا تبرز أهمية خاصيتي الملائمة والقابلية للمقارنة اللتان تساعدان في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية من خلال توفير أسس المقارنة والمفاضلة بين الحلول والإجراءات البديلة لاختيار أفضلها وتصحيح توقعات المستخدمين بشأن مستقبل المؤسسة؛
- **القرارات التكتيكية:** هي تلك القرارات التي لها علاقة مباشرة بسير أعمال ومهام المؤسسة، يتم اتخاذها من قبل مستوى الإدارة الوسطى ومن أهمها قرارات الإنتاج، التسويق وتوزيع العمال ...إلخ، ويتميز هذا النوع من القرارات أنه يتخذ لفترة زمنية قصيرة عادة ما تكون سنة. يحتاج هذا النوع إلى معلومات واضحة ومعبرة فعلا عما يحدث داخل المؤسسة يمكن أن تقسم كما يلي:
  - معلومات وصفية تاريخية: مثل المعلومات المحاسبية المتمثلة في تاريخ دخول المواد الأولية وغيرها؛
  - معلومات عن الأداء الحالي للمؤسسة: والتي يتم الحصول عليها من وظيفة الرقابة؛
  - معلومات تنبؤية قصيرة الأجل: يتم الحصول عليها من وظيفة التخطيط.

- **القرارات التنفيذية**: هي قرارات من اختصاص الإدارة المباشرة او التنفيذية. وغالبا ما تعالج المسائل المتعلقة بالعمليات اليومية في المؤسسة وبالتالي يجب أن تكون المعلومات بسيطة وسهلة الفهم وتعبر بصدق عن الأحداث الاقتصادية التي تحدث داخل المؤسسة. ومن أهم المعلومات التي تحتاجها:
  - معلومات خاصة بالأنشطة الروتينية التي تزاولها المؤسسة؛
  - معلومات خاصة بعمليات الشراء والبيع؛
  - معلومات خاصة بالمخزون وأسعار المواد الأولية.

إذن ففاعلية القرار تعتمد بشكل كبير على مدى جودة المعلومات المحاسبية التي يتخذ على أساسها، فإذا كانت هاته المعلومات غير ملائمة أو خاطئة أو غير دقيقة وغير كافية فمن الطبيعي صدور قرار غير سليم والعكس صحيح. ومنه نستنتج أن هناك علاقة طردية بين جوة المعلومات المحاسبية وجودة القرار فكلما زادت الجودة زادت فعالية القرار المتخذ.

المطلب الثالث: قدرة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي على تحسين نوعية المعلومات المحاسبية ضمن القوائم المالية

تقوم فكرة التحليل المالي باستخدام النسب المالية على إيجاد علاقات كمية إما بين معلومات المركز المالي وحده أو بين معلومات قائمة الدخل فحسب أو بينهما معا وذلك في تاريخ معين، وتسهل هذه العلاقات التحليل المالي لاختصارها للكمية الهائلة من المعلومات إلى كمية محددة في شكل نسب مالية يسهل استعمالها.

ويمكن تقسيم النسب المالية إلى أربع مجموعات رئيسية وكل مجموعة تهدف إلى تقديم نوع معين من المعلومات التي تمكن المؤسسة من قياس استخداماتها ومواردها وهاته النسب هي:

- **نسبة السيولة**: والتي تعطي معلومات معبرة عن قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير، وبالتالي تقوم بتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ قرارات التمويل والائتمان؛
- **نسبة النشاط**: تعطي معلومات عن كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسبا على مختلف أنواع الأصول، كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، وتحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات وبالتالي أعلى ربح ممكن. تساعد أيضا على اتخاذ قرارات التخطيط والرقابة المالية واتخاذ الاجراءات الصحيحة بالإضافة إلى أنها تقيم إنجازات ونشاط المؤسسة؛
- **نسبة التمويل**: تعبر عن مدى اعتماد إدارة الشركة على الديون في تمويل أصولها. وتمكننا من اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة؛
- **نسبة الربحية (المردودية)**: تعبر عن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح الصافية من إيراداتها خلال فترة التحليل إذن فهي تساعد على اتخاذ قراراتها الاستثمارية والمالية.

إذن فالدور الذي تلعبه النسب المالية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية هو إبراز العلاقة بين متغيرين (رقمين) تجمعهما دلالة مشتركة حيث يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل منفصل. وبالتالي يجب تحليل مجموعة من النسب لتزويد متخذ القرار بالمعلومات المحاسبية الكافية لاتخاذ القرار المناسب.

أما عن فكرة التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي، فتعد التوازنات المالية من أهم مؤشرات الأداء المالي شيوعا واستخداما في تقييم المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وتمثل التوازنات المالية التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة واستعمالاتها من جهة أخرى. ويعتبر التوازن المالي وضعية مثالية للمؤسسة يستوجب تحقيقه وأن تكون الأموال الدائمة كافية لتغطية الأصول الثابتة، والأصول المتداولة تمول الديون القصيرة الأجل. وتتمثل أهمية التوازنات المالية فيما يلي:

- يؤمن تغطية احتياجات الاستثمار الثابت بالأموال طويلة الأجل، والاحتياطات المالية بالديون القصيرة الأجل؛
- يجنب المؤسسة خطر العسر المالي؛
- يكشف تحليله على درجة الاستقلال المالي للمؤسسة؛
- التنبؤ بالنتائج المستقبلية للخزينة والمخاطر المرتبطة بها؛
- يحقق الرقابة على مختلف التدفقات النقدية؛
- يقيم الأداء المالي للمؤسسة من خلال التأكد من الاستخدام العقلاني للموارد المتاحة.

ويستند المحلل المالي على ثلاث مؤشرات لقياس التوازنات المالية في المؤسسة وتتمثل في:

- رأس المال العامل: يعبر عن قدرة المؤسسة على تمويل أصولها بواسطة أموالها الدائمة فتحقيق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة عادية ويساعدها في مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي؛
- احتياج رأس المال العامل: يتغير خلال السنة المالية تماشيا مع التغير في نشاط المؤسسة ويتولد عندما لا تستطيع للمؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر لتمويل هذا العجز وهنا يظهر احتياج المؤسسة لرأس المال العامل؛
- الخزينة: وهي عبارة عن الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة الاستغلال أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع استخدامها فورا، والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة.

إذن تمكننا مؤشرات التوازن المالي من معرفة الوضعية الحقيقية للمؤسسة وتقييم أدائها وذلك من خلال ما توفره من معلومات لمتخذ القرار سواء كانت قرارات تتعلق بمصادر التمويل أو قرارات التخطيط، كما أنها توفر معلومات حول السيولة بالمؤسسة وهيكلها المالي، كما أنها تساعد على تحسين اتخاذ القرار.

خلاصة الفصل:

إن إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي يترتب عليه إعداد وعرض عادل وملائم وموثوق لهذه القوائم المالية، وتتمثل هذه الأخيرة في أربعة قوائم وهي:

قائمة المركز المالي: تعكس حقيقة المركز المالي للمؤسسة، كما أنها تمثل الموارد المتاحة لسداد الالتزامات اتجاه الدائنين.

قائمة الدخل: تظهر الأرباح الحالية مما يسهل التنبؤ بالأرباح المستقبلية، كما تساعد على تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.

قائمة التدفقات النقدية: تمكن مستخدمو المعلومات المالية من تقييم مدى قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات الأرباح ومقابلة متطلبات التوسع والاستثمار.

قائمة تغير الأموال الخاصة: تستخدم لتتبع حركة النقود والأصول والالتزامات خلال فترة زمنية معينة، وتساعد في تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي للمؤسسة بالإضافة إلى إعداد التقارير المالية والضريبية وتقديمها للجهات الرقابية والضريبية.

ترفق هذه القوائم المالية الأساسية بعدد من الإيضاحات أو الكشوفات التفصيلية بهدف زيادة منفعتها والقدرة على فهمها.

كل هذا يجعل منها مرجعا رئيسيا وأساسيا لمستخدمي المعلومات المحاسبية، لذا لابد أن توفر معلومات مالية بالقدر الكافي لتلبية احتياجات مختلف الشرائح المستخدمة أو المستهدفة للقوائم المالية.

في ظل هذا الاحتياج تسعى المؤسسات الاقتصادية لتطوير محتوى القوائم المالية وذلك بالتركيز على جودة المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم مع مراعات الاعتبارات العامة عند التقديم، ولتكون المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية يجب أن تتصف بمجموعة من الخصائص أهمها: الملائمة، القابلية للفهم، الموثوقية والقابلية للمقارنة هاته الخصائص تكسب المعلومات المحاسبية نوعية ودقة عالية تمكن مختلف الأطراف المستخدمة للقوائم المالية والمتمثلة في الأطراف الداخلية وتضم الإدارة بمختلف مستوياتها (الإدارة العليا، الإدارة الوسطى، الإدارة الدنيا)، والأطراف الخارجية وتشمل كل من المستثمرون، المقرضون، المستهلكون والعملاء والجهات الحكومية...إلخ، من اتخاذ القرارات المالية الصحيحة بشأن عملياتهم الاستثمارية، التمويلية، تخطيط الموارد وإدارة التكاليف...الخ، بمعنى آخر أن جودة المعلومات المحاسبية تؤثر مباشرة على دقة وفعالية عملية اتخاذ القرارات والتي هي جوهر العملية الإدارية في المؤسسة كونها تحدد مستقبلها وتساعد على اتخاذ قرارات سريعة وفعالة في ظل وجود مؤسسات أخرى منافسة في السوق تنشط في نفس القطاع ولديها الأهداف نفسها وبالتالي تساعد القرارات الرشيدة والسريعة المتخذة على الحفاظ على المكانة الاقتصادية للمؤسسة وضمان بقائها في السوق.

إذن فالقوائم المالية تعتبر همزة وصل بين المعلومات المحاسبية المترجمة للأحداث الاقتصادية التي تحدث داخل المؤسسة خلال فترة زمنية معينة وهاته الترجمة يجب أن تتم بصورة صادقة وموثوقة لتكون القوائم المالية ذات جودة عالية، وبين مختلف الجهات المهتمة بالنشاط الذي تمارسه المؤسسة.

الفصل الثالث

تأثير جودة المعلومات المحاسبية على قرارات مستخدمي القوائم المالية في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية –خنشلة–

تمهيد:

بعد التطرق في الجانب النظري إلى كل من الإطار العام النظري لجودة المعلومات المحاسبية، وانعكاسات جودة المعلومات المحاسبية على قرارات مستخدمي القوائم المالية، كان لابد من إسقاط الجانب النظري في صورة تطبيقية وهذا ما قمنا به من خلال إجراء دراسة ميدانية في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية–خنشلة– ومراجعة قوائمها المالية لمدة ثلاثة سنوات.

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول:** تقديم عام حول مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة؛
- **المبحث الثاني:** عرض القوائم المالية الخاصة بمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة خلال السنوات 2020، 2021، 2022؛
- **المبحث الثالث:** تحليل القوائم المالية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة.

المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة

يعتبر ديوان الترقية والتسيير العقاري مؤسسة اقتصادية ذات طبيعة صناعية وتجارية خاضعة لوزارة السكن والعمران، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على نشأة، تعريف، أهداف، مهام، نشاطات والهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة

سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة وتعريف مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري كما يلي:

أولا: نشأة مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة

هي مؤسسة وطنية عمومية تحت وصاية وزارة السكن والعمران. تأسست بموجب المرسوم 91/147 المؤرخ في 12ماي 1991 الذي غير طبيعته القانونية فاكتسب تسمية ديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI وأعطى للديوان صفة الهيئة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري Epic ويخضع هذا الأخير إلى القوانين والتنظيمات المعمول بها. يقع موقع المديرية العامة لديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة في حي 150 سكن قرب مقر ولاية خنشلة ومقابل البنك المركزي الجزائر طريق الوزن الثقيل.

الجدول رقم 8: بطاقة فنية حول مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة

اسم الولاية	اسم المؤسسة	العنوان	رقم الهاتف
خنشلة	مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري	حي 150 سكن مقابل البنك المركزي طريق الوزن الثقيل	**الهاتف:** 032.72.75.73 **الفاكس:** 032.72.76.54

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ثانيا: تعريف مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري

هو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات صيغة إدارية، ولكن تغيرت طبيعته القانونية وأصبح يتمتع بشخصية معنوية OPGمؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي الاستقلال المالي ويعد تاجر مع هيئات مختلفة سواء أشخاص طبيعية أو معنوية وذلك من خلال شرائها للأراضي المخصصة لإنجاز السكنات الاجتماعية، والسكنات الترقوية، والمحلات f.n.p.o.s الاجتماعية التساهمية المدعمة من طرف التجارية من الجماعات المحلية الدائرة أو مديرية أملاك الدولة وكذلك الوكالات العقارية يشغل 258 عامل.

المطلب الثاني: أهداف ومهام مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة

تكتسي مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة أهمية بالغة على المستوى الوطني، وكأي مؤسسة لها أهداف ومهام تسعى لتحقيقها نوجزها فيما يلي:

أولا: أهداف مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة

- القضاء على أزمة السكن وانجاز سكنات لائقة وفق معايير دولية؛
- التعريف بالطابع العمراني للمنطقة؛
- تطوير الجانب الفني والتسيير من أجل رفع الأداء؛
- الدقة في انجاز السكنات واحترام الآجال المحددة للتسليم.

ثانيا: مهام مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة

- ترقية البناءات؛
- المحافظة على العمارات وملاحقها قصد الإبقاء عليها صالحة للسكن؛
- إيجار المساكن والمحلات ذات الاستعمال المهني والتجاري والحرفي أو التنازل عنها وترقية الخدمة العمومية في ميدان السكن لاسيما بالنسبة للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا؛
- تحصيل مبالغ الإيجار والأعباء المرتبطة بالإيجار وكذا ريوع التنازل عن الأملاك العقارية التي تسيرها؛
- إعداد جرد للعمارات المكونة للحظيرة العقارية التي تتولى دواوين الترقية والتسيير العقاري ومراقبة النظام القانوني لشاغلي الشقق والمحلات الكائنة بها العمارات؛
- تطبيق سياسة الدولة في مجال السكن الاجتماعي والترقوي (تعتبر وسيط بين المواطن والدولة في مجال السكن)؛
- تنظيم جميع العمليات التي تستهدف الاستعمال الأمثل للمجمعات السكنية العقارية التي تسيرها.

المطلب الثالث: نشاطات مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة وهيكلها التنظيمي

مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري كأي مؤسسة من المؤسسات لها نشاطاتها التي تمارسها، وهيكلها التنظيمي الذي يميزها وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المطلب.

أولا: نشاطات مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقارية لولاية خنشلة

- ترقية الإنابة على كل متعامل في الإشراف على المشاريع المسندة للترقية العقارية؛
- عملية تأدية الخدمات قصد ضمان الأملاك العقارية وإعادة الاعتبار إليها وصيانتها؛
- تأجير المساكن والمحلات ذات الاستعمال المهني أو الحرفي والتنازل عنها؛
- تحصيل مبالغ الايجار والأعباء المرتبطة بالإيجار وكذلك مقابل التنازل عن الأملاك العقارية التي تسيرها؛
- الحفاظ على العمارات وملحقاتها قصد الإبقاء عليها بالاستمرار في حالة كونها صالحة للسكن؛
- إعداد جرد للعمارات المكونة للحضيرة العقارية التي تسيرها وضبط ومراقبة وضعية النظام القانوني لشاغلي الشقق والمحلات الكائنة بهذه العمارات.

الشكل رقم 3: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة

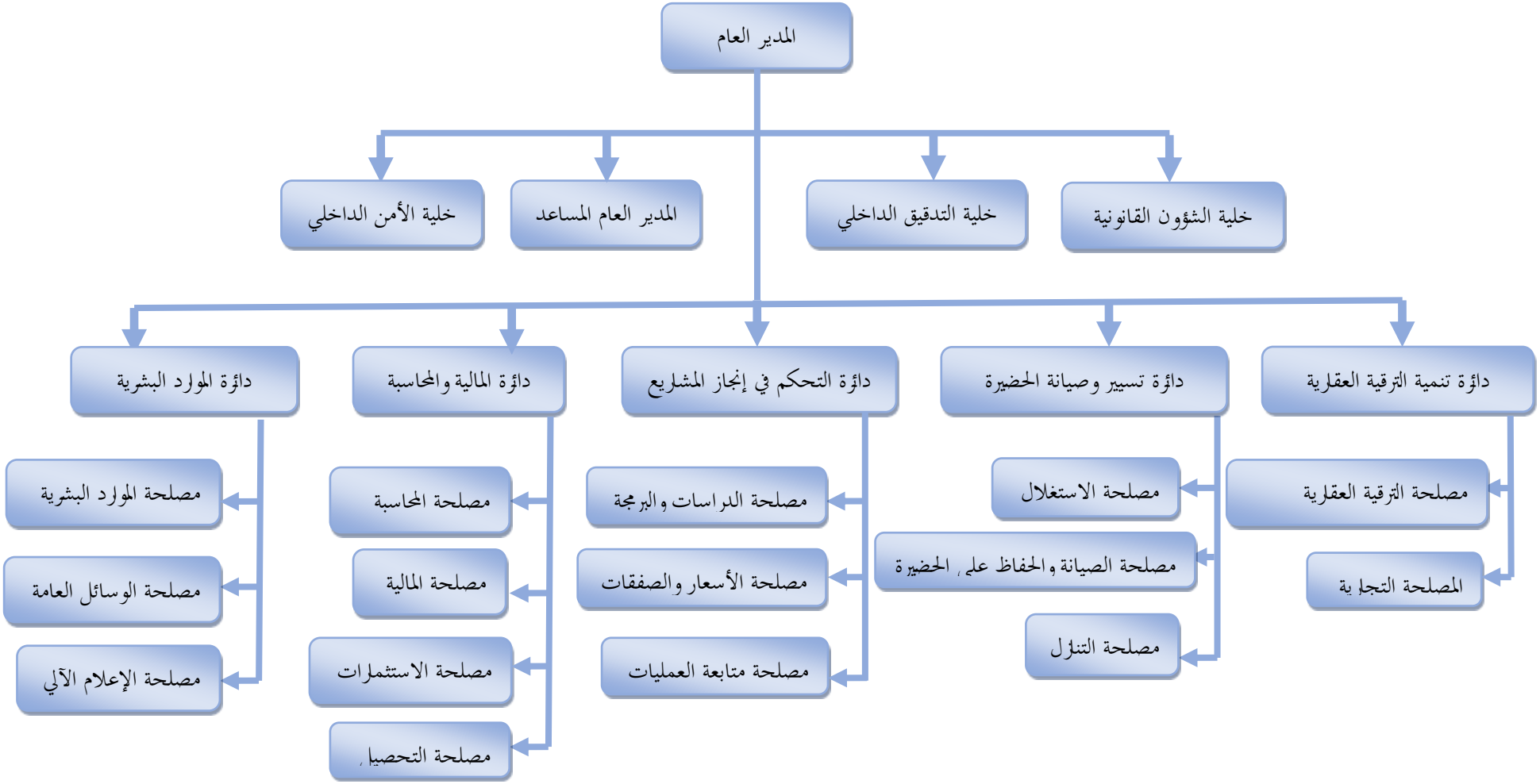

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية الخاصة بمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة

تعتبر القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة أداة هامة لكل مؤسسة فهي تعبر عن أداءها المالي في فترة زمنية معينة، كما تعطي لها معلومات مختلفة تساعدها على اتخاذ القرارات وكذا تشخيص وضعيتها المالية.

المطلب الأول: عرض الميزانية المحاسبية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة للسنوات 2020، 2021، 2022

من خلال هذا المطلب سنحاول عرض الميزانية المحاسبية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة التي قامت بإعدادها في نهاية السنة المالية، حيث نجد أن الميزانية تتكون من جانبين هما: جانب الأصول وجانب الخصوم، وعليه سنقوم بعرض عناصر الأصول وعناصر الخصوم خلال السنوات 2020، 2021، 2022 في الجدولين التاليين:

الجدول رقم 9: يمثل أصول الميزانية المحاسبية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة للسنوات 2020، 2021، 2022.

الأصول	صافي 2020	صافي2021	صافي2022
الأصول الغير جارية			
تثبيتات معنوية	2750.00	00	00
تثبيتات مادية	00	00	00
أراضي	265527907.93	269596667.93	269596667.93
بناءات	1515952290.82	1336121414.57	1175974763.26
تثبيتات عينية أخرى	15424424.65	12452608.40	12393879.76
تثبيتات جاري انجازها	322456933.35	338860072.84	750893641.37
أصول ضريبية مؤجلة	26860425.96	31696965.33	44383019.84
مجموع الأصول الغير جارية	**2146224732.71**	**1988727729.07**	**2253241972.16**
الأصول الجارية			
مخزونات	106746538.17	147228213.14	177077879.58
الزبائن	607746880.84	662248836.57	437962726.06
المدينون الآخرون	1078667587.73	965848660.42	1092967534.28
الخزينة	248281467.85	434555151.05	463047642.60
مجموع الأصول الجارية	**2041442474.59**	**2209880861.18**	**2171055782.52**
مجموع الأصول	**4187667207.30**	**4198608590.25**	**4424297754.68**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (01) والملحق رقم (03)

الجدول رقم 10: يمثل خصوم الميزانية المحاسبية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة للسنوات 2020، 2021، 2022.

الخصوم	2020	2021	2022
الأموال الخاصة			
النتيجة الصافية	4455757.15	502141.28	41600422.10
رؤوس أموال أخرى	3354597955.21	3268784541.60	3193105937.70
مجموع الأموال الخاصة	**3359053712.36**	**3269286682.88**	**3234706359.80**
الخصوم الغير الجارية			
القروض والديون المالية	584472332.60	636856974.52	685646759.01
مؤونات ونواتج مسجلة مسبقا	140538598.24	165994068.63	232762776.59
مجموع الخصوم الغير الجارية	**725010930.84**	**802851043.15**	**918409535.60**
الخصوم الجارية			
الموردون والحسابات الملحقة	36608395.60	20440104.63	146929569.82
الضرائب	20959406.54	29615769.77	19053939.50
ديون أخرى	46034761.96	76414989.82	105198349.96
خزينة الخصوم	00	00	00
مجموع الخصوم الجارية	**103602564.10**	**126470864.22**	**271181859.28**
مجموع الخصوم	**4187667207.30**	**4198608590.25**	**4424297754.68**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (02) والملحق رقم (04)

المطلب الثاني: إعداد الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة للسنوات 2020، 2021، 2022

من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض الميزانية المالية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة للسنوات 2020، 2021، 2022 كما يلي:

1– جانب الأصول: الذي يتكون من الأصول الثابتة والأصول المتداولة، كما هو موضح في الجدول التالي

الجدول رقم 11: يمثل أصول الميزانية المالية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة للسنوات 2020، 2021، 2022.

أصول	2020	2021	2022
الأصول الثابتة	**2146224732.71**	**1988727729.07**	**2253241972.16**
الأصول المتداولة	**2041442474.59**	**2209880861.18**	**2171055782.52**
قيم الاستغلال	**106746538.17**	**147228213.14**	**177077879.58**
قيم قابلة للتحصيل	**1686414468.57**	**1628097496.99**	**1530930260.34**
القيم الجاهزة	**248281467.85**	**434555151.05**	**463047642.60**
مجموع الأصول	**4187667207.30**	**4198608590.25**	**4424297754.68**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (10)

2– جانب الخصوم: ويتمثل في الأموال الدائمة والديون قصيرة الأجل، وهذا ما سيتم توضيحه في الجدول التالي

الجدول رقم12: يمثل خصوم الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة للسنوات 2020، 2021، 2022.

الخصوم	2020	2021	2022
الأموال الدائمة	**4084064643.2**	**4072137726.03**	**4153115895.4**
الأموال الخاصة	**3359053712.36**	**3269286682.88**	**3234706359.8**
الديون طويلة الأجل	**725010930.84**	**802851043.15**	**918409535.6**
الديون قصيرة الأجل	**103602564.1**	**126470864.22**	**271181859.28**
مجموع الخصوم	**4187667207.3**	**4198608590.25**	**4424297754.68**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (11)

المطلب الثالث: عرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة للسنوات 2020، 2021، 2022

يعتبر جدول حسابات النتائج بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، فهو يوفر المعلومات الضرورية لمستخدمي القوائم المالية التي تساعدهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية والتنبؤ بالتدفقات النقدية، لذلك سنقوم بعرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة للسنوات 2020، 2021، 2022.

الجدول رقم 13: يمثل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة للسنوات 2020، 2021، 2022.

البيان	2020	2021	2022
رقم الأعمال	356917208.75	372244605.18	401580412.39
التغير في المخزون	00	00	00
إنتاج مثبت	00	00	00
إعانات الاستغلال	00	00	00
إنتاج السنة المالية (1)	**356917208.75**	**372244605.18**	**401580412.39**
مشتريات مستهلكة	-13889081.49	-6193822.83	-10482975.32
خدمات خارجية واستهلاكات أخرى	-25632463.53	-32133273.78	-48563813.11
استهلاك السنة المالية (2)	-39521545.02	-38327096.61	-59046788.43
القيمة المضافة للاستغلال (3=2 -1)	317395663.73	333917508.57	342533623.96
أعباء المستخدمين	-260850937.20	-302826499.83	-334768601.72
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	-5449261.00	-10500330.92	-11058860.22
الفائض الإجمالي للاستغلال (4)	**51095465.53**	**20590677.82**	**-3293837.98**
الإيرادات العملياتية الأخرى	55203225.59	84922812.51	179245260.03
الأعباء العملياتية الأخرى	-590067.18	-783698.22	-1743151.75
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	-107493247.26	-120367472.13	-156878845.26
الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات	5888546.80	15549452.35	23580591.86
النتيجة العملياتية (5)	**4103923.48**	**-88227.67**	**40910016.90**
الإيرادات المالية	361833.67	600368.95	700405.20
الأعباء المالية	00	00	00

النتيجة المالية (6)	**361833.67**	**600368.95**	**700405.20**
النتيجة العادية قبل الضريبة 7= (6+5)	4465757.15	512141.28	41610422.10
الضرائب المستحقة على النتيجة العادية	-10000.00	-10000.00	-10000.00
الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	00	00	00
مجموع إيرادات الأنشطة العادية	**418370814.81**	**473317238.99**	**605106669.48**
مجموع أعباء الأنشطة العادية	**–413915057.66**	**–472815097.71**	**–563506247.38**
النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8)	**4455757.15**	**502141.28**	**41600422.10**
العناصر غير العادية –إيرادات–	00	00	00
العناصر غير العادية –أعباء–	00	00	00
النتيجة غير العادية (9)	**00**	**00**	**00**
النتيجة الصافية للسنة المالية (10)	**4455757.15**	**502141.28**	**41600422.10**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (05) والملحق رقم (06)

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة

من أجل توضيح كيف تؤثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات مستخدمي القوائم المالية في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة، سنقوم بتحليل القوائم المالية وذلك بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، ومن ثم سنقوم بتشخيص واقع جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة فيما يلي.

المطلب الأول: تحليل القوائم المالية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة باستخدام مؤشرات التوازن المالي

في هذا المطلب سنقوم بتحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في:

1- رأس المال العامل FR_L: ويمكن حسابه بالطريقتين التاليتين كما يلي:

أ/ **الطريقة الأولى**: يحسب رأس المال العامل من أعلى الميزانية وفق القانون التالي:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

الجدول رقم 14: يمثل حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية خلال السنوات 2020، 2021، 2022.

البيان/السنة	2020	2021	2022
الأموال الدائمة	4084064643.2	4072137726.03	4153115895.4
الأصول الثابتة	2146224732.71	1988727729.07	2253241972.76
رأس المال العامل	1937839910.49	2083409996.96	1899873923.24

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (12) والجدول رقم (13)

التعليق:

من خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه تبين أن رأس المال العامل من أعلى الميزانية موجب وهذا يدل على أن مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة حققت رأس مال عامل صافي خلال السنوات الثلاث، حيث حققت المؤسسة سنة 2020 رأس مال عامل قدره **1937839910.49** ونستنتج أن المؤسسة حققت هامش أمان وتدل القيمة الموجبة لرأس المال العامل على أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة وأيضا جزء من الأصول المتداولة، وفي سنة 2021 ارتفع رأس المال العامل إلى **2083409996.96** وهذا راجع إلى أن المؤسسة قامت باستثمار أموالها في إنشاء تثبيتات جاري انجازها، بالإضافة إلى زيادة قيمة الأراضي، أما في سنة 2022 فقد انخفض رأس المال العامل إلى**1899873923.24** وهذا راجع إلى انخفاض قيمة كل من البناءات والتثبيتات العينية الأخرى مع ثبات قيمة الأراضي.

ب/ **الطريقة الثانية**: يحسب رأس المال العامل من أسفل الميزانية وفق القانون التالي:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم 15: يمثل حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية خلال السنوات 2020، 2021، 2022.

البيان / السنة	2020	2021	2022
الأصول المتداولة	2041442474.59	2209880861.18	2171055782.52
الديون قصيرة الأجل	103602564.1	126470864.22	271181859.28
رأس المال العامل	**1937839910.49**	**2083409996.96**	**1899873923.24**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (12) والجدول رقم (13)

التعليق:

كما يعطي رأس المال العامل من أسفل الميزانية نفس النتائج أي أنه يظهر موجب خلال كل من السنوات الثلاث 2020، 2021، 2022 ومنه نستنتج أن الأصول الجارية أكبر من الديون قصيرة الأجل مما يجعل المؤسسة في وضعية جيدة تسمح لها بتغطية الديون قصيرة الأجل في وقتها المحدد.

2– الاحتياج في رأس المال العامل BFR: ويمكن حسابه على النحو التالي:

الاحتياج في رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

الجدول رقم 16: يمثل حساب الاحتياج في رأس المال العامل خلال السنوات 2020، 2021، 2022.

البيان / السنة	طريقة الحساب	2020	2021	2022
النتيجة (1)	الأصول المتداولة– القيم الجاهزة	**1793161006.74**	**1775325710.13**	**1708008139.92**
النتيجة (2)	الديون القصيرة الأجل – السلفات المصرفية	**103602564.1**	**126470864.22**	**271181859.28**
الاحتياج في رأس المال العامل	**النتيجة (1) – النتيجة (2)**	**1689558442.64**	**1648854845.91**	**1436826280.64**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (12) والجدول رقم (13)

التعليق:

من خلال الجدول السابق والخاص باحتياج رأس المال العامل نلاحظ أن النتائج المتوصل إليها والتي تخص النتيجة (1) وهي تمثل احتياج الدورة أكبر من النتيجة (2) والتي تخص موارد الدورة.

حيث نرى أن النتيجة (1) في تناقص مستمر خلال الثلاث سنوات مقارنة بالنتيجة (2) والتي هي في تزايد مستمر ويرجع هذا الانخفاض وذلك خلال سنة 2021 إلى انخفاض قيمة المدينون الآخرون، أما في سنة 2022 فسبب هذا الانخفاض هو نقصان قيمة الزبائن.

3– الخزينة الصافية: تحسب وفق الطريقتين الآتيتين:

أ/ الطريقة الأولى: تتمثل فيما يلي

الخزينة الصاقية = رأس المال العامل – الاحتياج في رأس المال العامل

الجدول رقم 17: يمثل حساب الخزينة الصافية خلال السنوات 2020، 2021، 2022 (الطريقةالأولى)

البيان / السنة	2020	2021	2022
رأس المال العامل	1937839910.49	2083409996.96	1899873923.24
الاحتياج في رأس المال العامل	1689558442.64	1648854845.91	1436826280.64
الخزينة الصافية	**248281467.85**	**434555151.05**	**463047642.6**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (16) والجدول رقم (17)

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه لكيفية حساب الخزينة الصافية نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال سنوات الدراسة وهذا يدل على أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل ومنه نستنتج أن مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة لديها سيولة مالية كافية لتمويل أصولها الجارية، ففي سنة 2020 كانت قيمة الخزينة الصافية **248281467.85** لتتضاعف في السنة الموالية إلى **434555151.05** لتستمر في الزيادة حتى تصل إلى **463047642.6** وذلك سنة 2022.

ب/ الطريقة الثانية: تتمثل في

الخزينة الصاقية = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

الجدول رقم 18: يمثل حساب الخزينة الصافية خلال السنوات 2020، 2021، 2022 (الطريقة الثانية)

البيان / السنة	2020	2021	2022
القيم الجاهزة	248281467.85	434555151.05	463047642.60
السلفات المصرفية	00	00	00
الخزينة الصافية	**248281467.85**	**434555151.05**	**463047642.60**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (12) والجدول رقم (17)

التعليق:

نلاحظ من خلال نتائج الجدول الأول والثاني أن رأس المال العامل لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة أكبر من احتياجات رأس المال العامل وبالتالي الخزينة الصافية موجبة خلال سنوات الدراسة وهي في تزايد مستمر دلالة على قدرة المؤسسة على تمويل دورة نشاطها، ما أدى إلى عدم حاجة المؤسسة إلى اللجوء إلى السلفات المصرفية، وبالتالي المؤسسة حققت شرط توازنها، ولكن احتفاظها بخزينة موجبة أكثر من الازم يعني هناك سيولة ولكن جامدة وغير مستغلة، والاحتفاظ بهذه السيولة بغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، فهي بحاجة إلى الزيادة من عملائها عن طريق تسهيلات الدفع التي تمنحها إياهم، كذلك يعني فشل المؤسسة في استغلال مواردها المالية المحصلة مما ينعكس على تطور أدائها وفقدانها لحصتها السوقية.

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة باستخدام النسب المالية

تعتبر النسب المالية أداة شائعة ومهمة يتم استخدامها بشكل أساسي من طرف المؤسسة الاقتصادية في تحليل قوائمها المالية، لذلك سنقوم في هذا المطلب بتحليل القوائم المالية الخاصة بمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة بواسطة النسب المالية، والتي تتمثل في:

1) نسب السيولة: سنقوم بعرض أبرزها وهي كالآتي

- **نسبة التداول:** وتحسب وفق العلاقة التالية

نسبة التداول= الأصول المتداولة / الديون القصيرة الأجل

الجدول رقم 19: يمثل حساب نسبة التداول خلال السنوات 2020، 2021، 2022.

البيان / السنة	2020	2021	2022
الأصول المتداولة	2146224732.71	1988727729.07	2253241972.16
الديون القصيرة الأجل	103602564.1	126470864.22	271181859.28
نسبة التداول	**19.70**	**17.4**	**8**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (12) والجدول رقم (13)

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التداول في سنة 2020 بلغت 19.70، ثم انخفضت في سنة 2021 إلى 17.4 واستمرت في الانخفاض حتى وصلت سنة 2022 إلى 8 وهو الحد الأدنى لها، وبما أن النسبة خلال فترة الدراسة أكبر من المقياس المناسب (1؛1)، فهذا يدل على أن مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة، مما يعني وجود رأس مال عامل موجب خلال السنوات الثلاثة محل الدراسة ووضعية المؤسسة جيدة، وهذا يعتبر مؤشر جيد لها.

- **نسبة السيولة السريعة (المختصرة):** وتحسب وفق العلاقة التالية

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزون) / الديون القصيرة الأجل

الجدول رقم 20: يمثل حساب نسبة السيولة السريعة خلال السنوات 2020، 2021، 2022.

البيان / السنة	2020	2021	2022
الأصول المتداولة	2041442474.59	2209880861.18	2171055782.52
المخزون	106746538.17	147228213.14	177077879.58
الأصول المتداولة – المخزون	1934695936.42	2062652648.04	1993977902.94
نسبة السيولة السريعة	**18.67**	**16.30**	**7.35**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (10) والجدول رقم (12)

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة السريعة سنة 2020 بلغت 18.67، ثم انخفضت في سنة 2021 إلى 16.30 واستمرت في الانخفاض حتى وصلت سنة 2022 إلى 7.35 وهو الحد الأدنى لها، وهذا راجع إلى انخفاض قيمة القيم الجاهزة في هاته السنتين، وبما أن النسبة خلال فترة الدراسة أكبر من المقياس المناسب للسيولة السريعة (1؛1)، فهذا يدل على أن مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عن طريق القيم القابلة للتحصيل والقيم الجاهزة. يعني المؤسسة تستطيع تسديد التزاماتها قصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها، وهذا يعتبر مؤشر جيد لها.

- **نسبة السيولة الجاهزة:** وتحسب وفق العلاقة التالية

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الديون القصيرة الأجل

الجدول رقم 21: يمثل حساب نسبة السيولة الجاهزة خلال السنوات 2020، 2021، 2022.

البيان / السنة	2020	2021	2022
القيم الجاهزة	248281467.85	434555151.05	463047642.60
الديون القصيرة الأجل	103602564.1	126470864.22	271181859.28
نسبة السيولة الجاهزة	**2.39**	**3.43**	**1.70**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (12) والجدول رقم (13)

التعليق

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة الجاهزة بلغت 2.39سنة 2022، ثم ارتفعت سنة 2021 إلى 3.43لتبلغ أقصى قيمة لها، ثم انخفضت سنة 2022 إلى 1.70، وهذا يدل على أن مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة تستطيع تسديد ديونها القصيرة الأجل عن طريق القيم الجاهزة.

2) **نسب النشاط:** ونذكر أهمها

- **معدل دوران مجموع الأصول:** ويحسب وفق العلاقة التالية

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول

الجدول رقم 22: يمثل حساب معدل دوران مجموع الأصول خلال السنوات 2020، 2021، 2022.

البيان / السنة	2020	2021	2022
رقم الأعمال	356917208.75	372244605.18	401580412.39
مجموع الأصول	4187667207.30	4198608590.25	4424297754.68
معدل دوران مجموع الأصول	**0.085**	**0.088**	**0.090**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (12) والجدول رقم (14)

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران مجموع الأصول حقق أدنى قيمة له سنة 2020 بمقدار 0.085، ثم ارتفع سنة 2021 إلى 0.088، ثم ارتفع ليبلغ أقصاه سنة 2022 بمقدار 0.090، وبما أن النسبة خلال فترة الدراسة أقل من المقياس المناسب للتداول(1,1)، فهذا يدل نقص كفاءة إدارة مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة في تسيير أصولها وأن المؤسسة تعمل بمستوى أقل من طاقتها الإنتاجية، وهذا يعني أن المؤسسة لا يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة رأس مالها، بمعنى آخر أنها غير قادرة على توليد وزيادة المبيعات من خلال استخدامها الأصول.

- **معدل دوران الأصول الثابتة:** ويحسب وفق العلاقة التالية

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / مجموع الأصول الثابتة

الجدول رقم 23: يمثل حساب معدل دوران الأصول الثابتة خلال السنوات 2020، 2021، 2022.

البيان / السنة	2020	2021	2022
رقم الأعمال	356917208.75	372244605.18	401580412.39
مجموع الأصول الثابتة	2146224732.71	1988727729.07	2253241972.10
معدل دوران الأصول الثابتة	**0.166**	**0.187**	**0.178**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (12) والجدول رقم (14)

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول الثابتة حقق أدنى معدل سنة 2020 بمقدار 0.166، ثم ارتفع إلى الحد الأقصى سنة 2021 والذي قدر بـ 0.187، ثم انخفض سنة 2022 إلى 0.178، وهذا يدل على مدى قدرة مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة على توليد وزيادة المبيعات من خلال استخدامها للأصول الثابتة، وبالتالي استخدام المؤسسة لأصولها في تحقيق المبيعات كان مرضي.

- **معدل دوران الأصول المتداولة:** وتحسب وفق العلاقة التالية

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / مجموع الأصول المتداولة

الجدول رقم 24: يمثل حساب معدل دوران الأصول المتداولة خلال السنوات 2020، 2021، 2022.

البيان / السنة	2020	2021	2022
رقم الأعمال	356917208.75	372244605.18	401580412.39
مجموع الأصول المتداولة	2041442474.59	2209880861.18	2171055782.52
معدل دوران الأصول المتداولة	**0.174**	**0.168**	**0.184**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (12) والجدول رقم (14)

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول المتداولة سنة 2020 حقق قيمة 0.174، ثم انخفض سنة 2021 إلى 0.168، ثم ارتفع إلى الحد الأقصى سنة 2022 بمقدار 0.184، وهذا يدل على أن مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة لديها كفاءة في تسيير المخزون.

3) نسب المديونية: وتتمثل في

- **نسبة الديون إلى إجمالي الأصول:** وتحسب وفق العلاقة التالية

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = إجمالي الديون / إجمالي الأصول

الجدول رقم 25: يمثل حساب نسبة الديون إلى اجمالي الأصول خلال السنوات 2020، 2021، 2022.

البيان / السنة	2020	2021	2022
الديون طويلة الأجل	725010930.84	802851043.15	918409535.60
الديون قصيرة الأجل	103602564.10	126470864.22	271181859.28
إجمالي الديون	828613494.94	929321907.37	1189591394.88
اجمالي الأصول	4187667207.30	4198608590.25	4424297754.68
نسبة الديون إلى إجمالي الأصول	**0.197**	**0.221**	**0.268**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (12) والجدول رقم (13)

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الديون إلى إجمالي الأصول حققت أدنى نسبة سنة2020 بمقدار 0.197، ثم ارتفعت سنة 2021 بمقدار 0.221 واستمرت في الارتفاع حتى وصلت سنة 2022 أقصى قيمة لها بمقدار 0.268 وهذا دليل على أن مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة قادرة على الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها.

- **نسبة الديون إلى حقوق الملكية:** وتحسب وفق العلاقة التالية

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = إجمالي الديون / إجمالي حقوق الملكية

الجدول رقم 26: يمثل حساب نسبة الديون إلى حقوق الملكية خلال السنوات 2020، 2021، 2022.

البيان / السنة	2020	2021	2022
إجمالي الديون	828613494.94	929321907.37	1189591394.88
إجمالي حقوق الملكية	3359053712.36	3269286682.88	3234706359.80
نسبة الديون إلى حقوق الملكية	**0.246**	**0.284**	**0.367**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (13)

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الديون إلى حقوق الملكية حققت أدنى نسبة سنة 2020 بمقدار 0.246، ثم ارتفعت سنة 2021 بمقدار 0.284، واستمرت في الارتفاع حتى وصلت سنة 2022 أقصى قيمة لها بمقدار 0.367 وهذا دليل على مدى عدم اعتماد إدارة مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة على مصادر التمويل المقترضة.

4) نسب التمويل: وتتمثل فيما يلي

- **نسبة التمويل الدائم:** وتحسب وفق العلاقة التالية

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

الجدول رقم 27: يمثل حساب نسبة التمويل الدائم خلال السنوات 2020، 2021، 2022.

البيان / السنة	2020	2021	2022
الأموال الدائمة	4084064643.2	4072137726.03	4153115895.4
الأصول الثابتة	2146224732.71	1988727729.07	2253241972.16
نسبة التمويل الدائم	**1.90**	**2.04**	**1.84**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (12) والجدول رقم (13)

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم سنة 2020 حققت ما نسبته 1.90، ثم ارتفعت إلى 2.04 سنة 2021، ثم انخفضت إلى أدنى قيمة سنة 2022 بمقدار 1.84، وهذا دليل على أن الأموال الدائمة قامت بتغطية الأصول الثابتة، مما يعني أن المؤسسة تعتمد على أموالها في تسديد التزاماتها، أي أن رأس المال العامل موجب، وبالتالي في هذه الحالة يمكن لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة ممارسة نشاطها بارتياح.

- **نسبة التمويل الخاص:** وتحسب كالآتي

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

الجدول رقم 28: يمثل حساب نسبة الاستقلالية المالية خلال السنوات 2020، 2021، 2022.

البيان / السنة	2020	2021	2022
الأموال الخاصة	**3359053712.36**	**3269286682.88**	**3234706359.8**
الأصول الثابتة	**2146224732.71**	**1988727729.07**	**2253241972.16**
نسبة التمويل الخاص	**4.05**	**3.51**	**2.71**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (13) والجدول رقم (26)

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الخاص في سنة 2020 حققت 1.56، ثم ارتفعت سنة 2021 بمقدار 1.64، ثم انخفضت إلى الحد الأدنى لها وذلك سنة 2022 بمقدار 1.43 وهذا دليل على أن مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة تعتمد على نفسها في تمويل أصولها.

- **نسبة الاستقلالية المالية:** تحسب وفق العلاقة التالية

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

الجدول رقم30: يمثل نسبة الاستقلالية المالية خلال السنوات 2020، 2021، 2022

البيان / السنة	2020	2021	2022
الأموال الخاصة	3359053712.36	3269286682.88	3234706359.8
مجموع الديون	828613494.94	929321907.37	1189591394.88
نسبة الاستقلالية المالية	**4.05**	**3.51**	**2.71**

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (13)

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الاستقلالية المالية حققت أقصى قيمة لها وذلك سنة 2020 بمقدار 4.05، ثم انخفضت هذه النسبة إلى 3.51 سنة 2021، واستمرت في الانخفاض حتى سنة 2022 حيث وصلت إلى 2.71، وهذا يدل على أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر، وهذا يجعل مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة قادرة على التسديد والاقتراض.

5) نسب المردودية: وتتمثل فيما يلي

- **نسبة المردودية التجارية:** تحسب وفق العلاقة التالية

نسبة المردودية التجارية = (النتيجة الصافية / رقم الأعمال)

الجدول رقم 29: يمثل حساب نسبة المردودية التجارية خلال السنوات 2020، 2021، 2022.

البيان / السنة	2020	2021	2022
النتيجة الصافية	4455757.15	502141.28	41600422.10
رقم الاعمال	356917208.75	372244605.18	401580412.39
نسبة المردودية التجارية	**0.0124**	**0.00134**	**0.1035**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (14)

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن مردودية رقم الأعمال لسنة 2020 حققت 0.0124 مقابل واحد دينار من المبيعات، لتنخفض سنة 2021 إلى 0.00134، وهي نسب ضعيفة وهذا الانخفاض راجع لعدم توليد مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة لمبيعات

جديدة، أما في سنة 2022 ارتفعت مردودية رقم الأعمال حيث بلغت 0.1035، دلالة على أن المؤسسة بدأت بالعمل على توليد مبيعات جديدة.

- **نسبة المردودية المالية:** وتحسب وفق العلاقة التالية

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

الجدول رقم32: يمثل حساب نسبة المردودية المالية خلال السنوات 2020، 2021، 2022.

البيان / السنة	2020	2021	2022
النتيجة الصافية	4455757.15	502141.28	41600422.10
الأموال الخاصة	3359053712.36	3269286682.88	323470635980
نسبة المردودية المالية	**0.0013**	**0.00015**	**0.0128**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (13) والجدول رقم (14)

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المردودية المالية بلغت سنة 2020 ما نسبته 0.0013، ثم انخفضت سنة 2021 إلى 0.00015، ثم ارتفعت سنة 2022 حيث بلغت ما نسبته 0.0128 وهي نسب ضعيفة جدا، وهذا راجع لعدم توظيف مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة لأموالها الخاصة للتوسع في النشاط أي يعني عدم وجود استثمارات جديدة.

- **نسبة المردودية الاقتصادية:** وتحسب وفق العلاقة التالية

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة العادية قبل الضريبة / مجموع الأصول

الجدول رقم33: يمثل حساب نسبة المردودية الاقتصادية خلال السنوات 2020، 2021، 2022.

البيان / السنة	2020	2021	2022
النتيجة العادية قبل الضريبة	4465757.15	512141.28	41610422.10
مجموع الأصول	4187667207.30	4198608590.25	4424297754.68
نسبة المردودية الاقتصادية	**0.0010**	**0.00012**	**0.0094**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (12) والجدول رقم (14)

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن في سنة 2020، 2021، 2022 يظهر أن مردودية الأصول ضعيفة بنسب على التوالي (0.0010، 0.00012، 0.0094) وهذا يدل على عدم الاستغلال الأمثل للأصول ويعني أن هناك العديد منها ليست في حالة نشاط أي عاطلة وغير مستغلة، ولهذا على مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة إدراجها في النشاط إن كانت في حالة جيدة أو التنازل عليها إن كانت ليست بحاجة للاستفادة من موردها.

المطلب الثالث: تشخيص واقع جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة

في هذا المطلب سنتأكد ما إذا كانت المعلومات المحاسبية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة تمتاز بالجودة المطلوبة أم لا، أي أنها تحققت فيها مجموعة الخصائص السالفة الذكر. وسنعرف ذلك من خلال هذا المطلب.

أولا: واقع ملائمة جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة

لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وجب أن يتم إعدادها في التاريخ المحدد لها، وأن تساعد على التنبؤ بأداء المؤسسة ومركزها المالي، وأن يتيح تقييم أدائها السابق تصحيح القرارات المتخذة، وتحقق مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة هذه الخاصية وهذا من خلال قيامها بالإجراءات التالية:

1– جاهزية القوائم المالية بالتاريخ المحدد قانونا:

حسب معدي القوائم المالية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة فإن هذه القوائم تعد خلال أجل أقصاه 4 أشهر من تاريخ إغلاق السنة المالية أي قبل نهاية شهر أفريل من كل سنة، وهذا يتطابق مع ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

2– تقديم معلومات حول نشاطات المؤسسة حول السنة المنقضية:

بالإضافة إلى القوائم المالية تقوم مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة بإعداد تقارير مالية أخرى تحتوي على معلومات حول الأحداث الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة خلال السنة المنقضية، وذلك من أجل تزويد مستعملي القوائم المالية بقاعدة تمكنهم من إجراء تغذية عكسية والتأكد من مدى صحة تنبؤاتهم وقراراتهم السابقة وتعديلها إذا لزم الأمر.

3– تقديم معلومات مقارنة بين الأهداف المحددة والنتائج المحققة:

لكي يستطيع مستعمل القوائم المالية تقييم أداء وقدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، ينبغي أن تتاح له معلومات تسمح بالمقارنة بين ما خطط له وما تم تنفيذه فعلا بغية تحديد الانحرافات وتحليلها ومن ثم تعديل قراراته بناء عليها.

4– تقديم معلومات تنبؤية:

القوائم المالية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة تحتوي على معلومات تنبؤية وهذا من خلال ما يلي:

- لقد أدى تطبيق نظام المعلومات المحاسبي DLG في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة إلى زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية المنتجة وذلك من خلال تقديم معلومات حول التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية، هذه المعلومات تظهر من خلال جدول سيولة الخزينة الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من معرفة مصادر التدفقات النقدية وأوجه استعمالها وتقييم قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية، وهذا يمكن من التنبؤ بقيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية. مع العلم أننا لم نتمكن من الحصول على هاته القائمة من طرف المؤسسة إلا أننا تأكدنا من أنها تقوم بإعدادها.

ثانيا: واقع موثوقية المعلومات المحاسبية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة

من أهم شروط تحقق جودة المعلومات المحاسبية توفر معلومات موثوق فيها تساهم في اتخاذ قرارات سليمة، في هذا المقال سنتأكد إذا ما كانت خاصية الموثوقية قد تحققت في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة أم لا من خلال ما يلي:

1– وجود المستندات الثبوتية لمختلف العمليات المسجلة

تخضع عملية التسجيل المحاسبي في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة لإجراءات صارمة خاصة فيما يتعلق بضرورة توفر الوثائق الثبوتية وبالشروط الازمة، فمن خلال التربص الذي أجريناه في هذه المؤسسة تأكدنا من المسؤولة على قسم المحاسبة والمالية من التالي:

أ/ بالنسبة للمستند:

- يجب أن يتضمن التوقيعات والأختام اللازمة، كما يجب أن يكون أصلي؛

- أن يأخذ الشكل القانوني وأن يحقق الغاية من وجوده؛
- أن يكون واضح ومفهوم بحيث يسهل قراءته وفهمه؛
- أن يكون موثقا وتظهر عليه بوضوح خانات التوقيع للأشخاص المسؤولين.

ب/ بالنسبة للوثائق المستخدمة:

❖ **تسجيل عمليات الشراء:** يجب توفر فيها الوثائق التالية: نسخة من وصل الطلب، العقد سواء متعلق بشراء المخزونات أو مختلف التجهيزات، نسخة من فاتورة الشراء، نسخة من وصل الاستلام، ونسخة من وصل الدخول.

❖ **تسجيل عمليات البيع:** يجب توفر الوثائق التالية: وصل الطلب المستلم من الزبائن، نسخة من فاتورة البيع، نسخة من وصل الخروج، نسخة من وصل التسليم.

وقبل أن يتم التسجيل يتحقق المحاسب بشكل صارم وحذر من جميع الوثائق والمستندات المثبتة للعملية، حيث يتأكد من تطابق هذه الوثائق مثل تطابق وصل الاستلام من حيث الكمية والمبلغ.

❖ **تسجيل حركة المخزون:** بالإضافة إلى وصل دخول المشتريات وخروج المخزونات سواء لتحويلها أو بيعها يجب أن يستلم المحاسب وثائق تبرر حركة المخزونات تتمثل في: قائمة بالمدخلات، قائمة بالمخرجات، وصل تحويل وهذا في حالة تحويل المخزونات من مخزن لآخر، وصل الإعادة في حالة إعادة المخزونات للمخازن.

❖ **تسجيل عملية الدفع:** يجب توفر الوثائق التالية: نسخة من وصل الطلب، الفاتورة الأصلية، وصل استلام أصلي، وصل الدخول.

جميع المستندات الثبوتية السابقة يتم إعدادها ومراقبتها من قبل العديد من الجهات المستقلة داخل المؤسسة، وهذا ما يعزز الموثوقية في هذه المستندات وبالتالي صحة التسجيل المحاسبي.

2– القيام بالجرد ومطابقة دورية بين الجرد المادي والمحاسبي

تشكل عملية الجرد دليلا قويا على صحة وموثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية، وذلك من خلال مطابقة بين ما هو مسجل في الدفاتر المحاسبية وما هو موجود فعلا في المؤسسة، مما يسمح بتحديد القيمة الفعلية لممتلكات المؤسسة، وتقوم مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة بتطبيق إجراءات صارمة خاصة فيما يتعلق بجرد المخزونات والاستثمارات. يتم تعيين لجنة مكلفة بالجرد المادي للمخزونات والاستثمارات متكونة في الغالب من رؤساء مصالح أو من يمثلهم والتي تقوم بدورها بتكوين لجنتين فرعيتين واحدة خاصة بمتابعة جرد المخزونات والأخرى بالاستثمارات، تتم عملية جرد المخزونات مرتين في السنة في منتصف السنة وفي نهايتها.

3– وجود التدقيق الداخلي في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة

نظرا لكبر حجم مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة، تم إنشاء قسم خاص بالتدقيق الداخلي.

حيث يقوم هذا الأخير بمجموعة من المهام المتعلقة بالمعلومات المحاسبية للمؤسسة نوجزها فيما يلي:

- فحص شامل للسجلات والتقارير المالية، وذلك من أجل التحقق من أن الأصول والخصوم مسجلة بطريقة صحيحة في الميزانية، وأن الأرباح والخسائر تم تقييمها بشكل سليم، والتأكد من سلامة المركز المالي وفحص وتحليل للتدفقات النقدية، والتأكد أن تسجيل مختلف المعاملات يتم وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما؛
- فحص أنظمة المعلومات المطبقة بالمؤسسة بما فيها نظام المعلومات المحاسبي وذلك من خلال فحص جميع مراحل إنتاج المعلومات المحاسبية، والتأكد من قدرة هذا النظام على تلبية احتياجات المستخدمين؛
- المحافظة على أموال المؤسسة وموجوداتها من أي ضياع أو اختلاس أو تلاعب أو سوء استعمال.

وبالتالي وجود خلية التدقيق الداخلي بالمؤسسة هذا يزيد من مصداقية وعدالة ودقة ونزاهة التقارير المالية التي تنشرها الإدارة، وهذا يرفع من مستوى ثقة المساهمين والمستثمرين.

4- تدعيم موثوقية القوائم المالية برأي محافظ حسابات مستقل

ترفق القوائم المالية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة بتقرير مدقق حسابات خارجي الذي يتضمن فيه رأيه الفني المحايد حول مدى صحة وعدالة القوائم المالية، ومدى تمثيلها لمركز المؤسسة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية في فترة زمنية معينة.

ثالثا: واقع قابلية فهم المعلومات المحاسبية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة

ترتبط هذه الخاصية بطرق عرض وتقديم القوائم المالية، وكذلك توفير معلومات مكملة من أجل تفسير البنود الواردة في هذه القوائم، وهو ما يتحقق في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة من خلال وجود الإجراءات التالية:

1- الالتزام بشكل ومحتوى القوائم المالية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي

من خلال الاطلاع على القوائم المالية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة نلاحظ تطابقها مع النماذج التي اقترحها النظام المحاسبي المالي من حيث الشكل والمحتوى، كما تتضمن البنود التي يجب أن تتوفر في هذه القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي.

2- الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية

تعد القوائم المالية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة وفق المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها والتي نص عليها النظام المحاسبي المالي ويتم تطبيقها بصفة مستمرة من سنة لأخرى.

رابعا: واقع قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة

تهتم مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة بخاصية القابلية للمقارنة، وذلك بتوفير مجموعة من الإجراءات المحققة لها، والمتمثلة في ثبات الطرق المحاسبية من سنة لأخرى وإعادة تكييف القوائم المالية بعد تغيير الطرق المحاسبية.

ومن خلال اطلاعنا على القوائم المالية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة لاحظنا تحقق الإجراءين التاليين:

1- ثبات الطرق المحاسبية من سنة لأخرى

حيث أنه منذ بداية تطبيق المؤسسة للنظام المحاسبي المالي لم تقم بتغيير الطرق المحاسبية التي تعتمدها فمثلا جدول حسابات النتائج، لاحظنا من خلال سنوات الدراسة 2020، 2021، 2022 أنه تقوم بإعداده حسب الطبيعة.

2- إعادة تكييف القوائم المالية بعد تغيير الطرق المحاسبية

بعد تغير الطرق المحاسبية لإعداد القوائم المالية نتيجة التحول من المخطط الوطني المحاسبي **PCN** وبداية تطبيق النظام المحاسبي المالي **SCF** قامت مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة بإعادة تكييف قوائمها المالية مع النظام المحاسبي المالي الجديد لتصبح قابلة للمقارنة.

من خلال ما سبق توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة تحرص على توفير معلومات محاسبية ملائمة وهذا من خلال إعدادها للقوائم المالية في التاريخ المحدد والمنصوص عليه في النصوص القانونية؛
- كما تحرص على توفير معلومات محاسبية موثوقة من خلال تدقيقها للمستندات المثبتة لمختلف العمليات المسجلة، والقيام بالمطابقة الدورية بين ما هو موجود فعلا وما هو مسجل؛
- كما تحرص على توفير معلومات محاسبية قابلة للفهم من خلال التزامها بشكل ومحتوى القوائم المالية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي.

من خلال ما تم ذكره يمكن القول بأن القوائم المالية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة تحققت فيها خاصية الملائمة والموثوقية، .....إلخ، وهذا يعني أن المعلومات المحاسبية لهذه المؤسسة تتوفر على الجودة وبالتالي القرارات التي يتم اتخاذها على مستوى المؤسسة ستكون صحيحة وسليمة.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل تجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصلين النظريين على أرض الواقع من خلال دراسة ميدانية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة، وذلك من أجل تشخيص واقع جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة، وقد وجدنا أن مصلحة المحاسبة والمالية هي المصلحة الأساسية، وهي التي تقوم بإعداد القوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة) حيث تعتمد في انجاز هذه الأخيرة على نظام المعلومات المحاسبي DLG الذي تم شراءه من ولاية بومرداس.

وقد قمنا بتحليل القوائم المالية الخاصة بمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة للسنوات 2020، 2021، 2022 باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي بينت أن مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة تغطي ديونها القصيرة الأجل عن طريق أصولها الجارية، وتمتلك سيولة مالية كافية يجب استغلالها، وكذلك وجب عليها تشخيص وضعيتها المالية من أجل الرفع من نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة الميدانية نستنتج أن القوائم المالية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة تحقق الجودة المطلوبة وتساعد في اتخاذ القرارات المناسبة.

الخـــــاتمـــــــة العـــــامـــــــة

من خلال ما تناولناه في موضوع تأثير جودة المعلومات المحاسبية على قرارات مستخدمي القوائم المالية تم التعرف على المعلومات المحاسبية وما تتميز به من خصائص من أجل الحكم على جودتها، ومحاولتنا الوقوف على الدور الذي تلعبه هاته الجودة في التحسين من كفاءة القوائم المالية لاتخاذ قرارات رشيدة، حيث توصلنا إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تنعكس إيجابا على كفاءة وفعالية القوائم المالية باتخاذ قرارات أكثر حكمة تساعد المؤسسة في تفادي المخاطر التي قد تقع فيها مستقبلا مع الحفاظ على مكانتها وسمعتها في السوق.

أما الجانب التطبيقي والذي يعتبر محاولة منا لإسقاط أهم المفاهيم المتحصل عليها من الجانب النظري على إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والمتمثلة في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة وبعد تحليل القوائم المالية لهذه الأخيرة خلال السنوات 2020، 2021، 2022، تمكنا من معرفة الوضعية المالية الحقيقية لهذه المؤسسة ووجدنا أنه على المؤسسة العمل على تعزيز نقاط القوة والسعي لمعالجة نقاط الضعف والقصور لديها.

وقد تم التوصل بناء على هذه الدراسة إلى إجابات على الفرضيات المطروحة بالإضافة إلى جملة من النتائج والتوصيات يمكن إيجازها فيما يلي:

1. اختبار صحة الفرضيات:

بعد الدراسة والتحليل الذي قمنا به في دراستنا لموضوع بحثنا تبين لنا ما يلي:

- **الفرضية الأولى**: ربما تكتسب المعلومات المحاسبية جودتها بناء على عدة خصائص يجب أن تتمتع بها؛

تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الدراسة النظرية للفصل الأول حيث توصلنا إلى أن المعلومات المحاسبية هي الركيزة الأساسية لإعداد القوائم المالية وبالتالي يجب أن تتمتع بجملة من الخصائص أهمها الملائمة، القابلية للفهم، الموثوقية والقابلية للمقارنة هاته الخصائص تكسب المعلومات جودة عالية وهذا ما تم إثباته في الفصل الأول من هذه الدراسة.

- **الفرضية الثانية**: ربما تساعد القوائم المالية مستخدميها على اتخاذ القرارات بتوفير مختلف المعلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة لتلبية أكبر قدر من احتياجات مستخدميها؛

تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الدراسة النظرية للفصل الثاني حيث توصلنا إلى أن القوائم الأربعة توفر معلومات على المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، كما أنها تمكن مستخدميها من تقييم الأداء المالي ومعرفة حركة الأموال وتوزيع الأرباح كل هذا بالإضافة إلى ملحق توضيحي يتضمن معلومات أكثر تفصيلا ووضوحا. وهذا ما يساعد مستخدمي هاته القوائم على اتخاذ قراراتهم.

- **الفرضية الثالثة**: في ظل تباين وتعدد قرارات مستخدمي القوائم المالية نعتقد أن الاستناد على خصائص المعلومات المحاسبية يمكن أن يساهم في التعزيز من فعالية القرار المتخذ.

تم إثبات صحة هذه الفرضية فمن خلال الدراسة التطبيقية لاحظنا أن مؤسسة ديوان الترقية والتسيير لولاية خنشلة تولي اهتماما كبيرا بخصائص جودة المعلومات المحاسبية عند إعدادها لقوائمها المالية هذه الخصائص تكسبها مصداقية ودرجة ملائمة عالية تساعد مستخدميها على اتخاذ مختلف القرارات المناسبة التي تخدم مصلحة المؤسسة.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تتبلور في النقاط التالية:

- عرض القوائم المالية يحقق مزايا مختلفة يمكن أن تحل العديد من المشاكل التي تواجه المؤسسات بشكل عام وبشكل خاص المشاكل المالية وأهمها فقدان الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية؛
- ضرورة إرفاق القوائم المالية بالملاحق والايضاحات المتممة لتوضيح الأمور الغامضة والمعلومات المبهمة التي يمكن أن تحتويها هاته القوائم؛
- إن إعداد قوائم مالية بناء على معلومات محاسبية ذات جودة عالية يساعد على التخفيض من حالة عدم التأكد لدى مستخدميها، كما يمكنهم من اتخاذ قرارات مناسبة لحاضر المؤسسة أو مستقبلها على حد سواء؛

- تتمتع المعلومة المحاسبية بمجموعة من الخصائص تجعلها أكثر جودة؛
- يعطي التحليل المالي صورة صادقة عن عمليات المؤسسة ووضعها المالي، ويساعد على معرفة ما إذا كان الوضع المالي للمؤسسة في تحسن أو تدهور خلال فترة زمنية معينة؛
- يتم الحصول على المعلومات المحاسبية من القوائم المالية، تقرير مراجع الحسابات وتقرير مجلس الإدارة؛
- المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة تتميز بخاصية الملائمة كونها تعد وفقا للنظام المحاسبي المالي، كما تعد على أساس حيادي خالي من التحيز لأي جهة وتعطي صورة صادقة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

2. الاقتراحات والتوصيات:

- ❖ تدريب الموظفين بشكل دوري على أحدث التطورات في مجال المحاسبة، وضمان تفهمهم لأهمية دقة وموثوقية المعلومات المحاسبية؛
- ❖ تعزيز التواصل بين الأقسام المختلفة داخل المؤسسة لضمان توافق ودقة البيانات المالية؛
- ❖ استخدام النظم المحاسبية المتقدمة لمعالجة البيانات المحاسبية لضمان انتاج معلومات محاسبية جيدة؛
- ❖ إقامة آليات للرقابة الداخلية تساعد على إجراء مراجعات دورية للعمليات المحاسبية للتحقق من دقة وموثوقية المعلومات المالية ومطابقتها مع المتطلبات القانونية والمعايير المحاسبية؛
- ❖ ضرورة العمل أكثر على زيادة الاهتمام بالتحليل المالي سواء للأطراف الداخلية أو الخارجية من أجل فهم أكبر للقوائم المالية، ففي الوقت الحالي لا يكفي مجرد تفحصها بل يجب فهمها وتحليلها وتفسير النتائج المتوصل إليها؛
- ❖ العمل على تحسين سيولة المؤسسة، من خلال الاحتفاظ بمستوى مقبول منها لمواجهة التزاماتها المالية التي عليها مع العمل على استثمار الفائض منها لتحقيق الربحية؛
- ❖ توفير ظروف العمل المناسبة للحصول على معلومات محاسبية ذات جودة وفي المستوى المطلوب لكونها مفيدة في عملية اتخاذ القرار.

3. آفاق الدراسة:

في نهاية هذه الدراسة نرى أن هذا البحث ما هو إلا بداية لدراسات وأبحاث أخرى تكون أكثر تفصيلا وتوسعا نذكر منها:

- ✓ مدى مطابقة أسس إعداد وعرض القوائم المالية لمعايير المحاسبة الدولية؛
- ✓ دور نظام المعلومات المحاسبية في التحسين من جودة المعلومات المالية؛
- ✓ مدى مساهمة المؤشرات والنسب المالية في التأثير على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

قائمة المراجع

1. المعاجم والقواميس

- أحمد حلمي جمعة، **القاموس الدولي المحاسبة والتدقيق**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

2. الكتب

- أحمد حلمي جمعة وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي، **نظم المعلومات الإدارية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- بويعقوب عبد الكريم، **أصول المحاسبة العامة فق المخطط المحاسبي الوطني**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- حسين بلعجوز، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية**، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، الإسكندرية، ص 171. أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2003.
- حواس صلاح، **المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي – SCF–**، دار عبد اللطيف للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- رضوان حلوه حنان، **مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري – التطبيقات العملية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- زياد هاشم السقا، **نظام المعلومات المحاسبية**، ط2، دار الطارق للنشر والتوزيع، العراق، 2011.
- سلمان حسين الحكيم، **تحليل القوائم المالية مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية**، دار رسلان للنشر والتوزيع، 2017.
- سيد عطاالله السيد، **التدريب المحاسبي والمالي**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- شحاته السيد شحاته، **المحاسبة لغير الماليين (قراءة وفهم وتفسير وتحليل القوائم المالية والتقارير المالية)**، الدار الجامعية – الاسكندرية–، 2013، ص 101، 102.
- شعيب شنوف، **المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS & النظام المحاسبي المالي SCF**، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
- صلاح الدين عبد المنعم مبارك، **نظم المعلومات المحاسبية (مدخل رقابي)**، قسم المحاسبة والمراجعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية،2010 -2011.
- طلال الجحاوي وآخرون، **المحاسبة المالية 1 (مناهج الجامعات العالمية)**، ط1، جهينة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007.
- طلال محمد الجحاوي وآخرون، **أساسيات المعرفة المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- طلال محمد علي الجحاوي، حيدر علي المسعودي، **المحاسبة المالية (المتوسطة) وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، ط2، دار الكتب موزعون ناشرون، العراق، 2014.
- عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، ط1، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، 1990.
- عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، ط 1، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- عبد الكريم بعداش، **المحاسبة المالية**، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2023.
- عبد الناصر إبراهيم نور، إيهاب نظمي إبراهيم، **المحاسبة المتوسطة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011.

- عبد الوهاب نصر علي، **مبادىء المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2003-2004.
- عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- علاء السالمي وآخرون، **أساسيات نظم المعلومات الإدارية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- فريد كورتل، لحمر حكيمة، **نظم المعلومات التسويقية**، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- فياض حمزة رملي، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة (مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية)**، الأباي للنشر والتوزيع، السودان، 2011.
- كريم منصور على حسوبة وآخرون، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، ط1، مصر، القاهرة، 2003-2004.
- مجبور جابر محمود النمري، **مبادئ المحاسبة**، ط2، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر والتوزيع، 2011.
- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية والعملية –**، ط 3، عمان، الأردن، 2017.
- محمد تيسير الرجبي، **تحليل القوائم المالية**، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2013.
- محمد محمود البابلى، شحاته السيد شحاته، **مبادىء المحاسبية وفقا لمعايير المحاسبية المصرية والدولية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2014.
- محمد مؤيد الفضل وآخرون، **المحاسبة الإدارية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- محمد نور برهان، غازي إبراهيم رحو، **نظم المعلومات المحوسبة**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- محمود الخلايلة، **التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية**، ط 2، عمان، الأردن، 1998.
- مصطفي يوسف كافي وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية الأصول العلمية والعملية**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- مفلح محمد عقلن، **مقدمة في الادارة المالية**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، ط 1، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذيبة، **نظم المعلومات المحاسبية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية (الأسس العلمية والعملية في القياس المحاسبي)**، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- وليد عبد القادر، حسام الدين خداش، **المعايير المحاسبية الدولية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات للنشر والتوزيع، 2013.
- وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك للنشر والتوزيع، 2007.
- يوسف محمود جربوع، **نظرية المحاسبة (الفروض، المفاهيم، المبادئ، المعايير)**، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

3. المجلات

- بن التاج موسى، بوعلاق مبارك، **أثر التغير في السياسات المحاسبية على جودة القوائم المالية في البيئة الجزائرية**، مجلة التحليل والاستشراق الاقتصادي، المجلد3، العدد 2، 2022.

- بن قطيب علي، حطاب دلال، **أهمية اعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية – دراسة مقارنة بين المعيار المحاسبي رقم 01والنظام المحاسبي المالي**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 4، العدد 01.
- حكيم شبوطي، براهيم علي عباس، **مدى أهمية محتوى القوائم المالية في ظل التوجه نحو معايير الابلاغ المالي الدولية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 3، 2018.
- خليفاتي جمال، **جودة المعلومات المحاسبية بين اختلاف الأنظمة المحاسبية وتعقد احتياجات المستعملين**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية–دراسات اقتصادية، المجلد 29، العدد 1.
- رشيد حفصي، نبيل حلسمي، **اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملائمة في القوائم المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومة المالية– دراسة ميدانية بولاية ورقلة–**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 5، العدد 1، 2021.
- زروق عثمان بلال، محمد عامل العمري، **أثر خصائص المعلومات المحاسبية على جودة اتخاذ القرار– دراسة ميدانية في الشركات الصناعية بمحافظة ضفار–**، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 19.
- زغنوف عبد الغني، عظيمي أحمد، **المعلومة وأهميتها في المجتمع المعلوماتي**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد9، 2014.
- سليلة مالية، قويسي مبروك، **أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية "القوائم المالية"**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، 2023.
- سليماني عبد الحكيم، **تشخيص واقع جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 1، 2020.
- شيرين مامون، سيدا أحمد محمد، **أثر ممارسة المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية)**، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، المجلد 7، العدد 1، 2020.
- صبرينة ترغيني، **واقع تطبيق الأدوات المساعدة في اتخاذ القرار الاستراتيجي –دراسة حالة ملبنة ومجبنة بودواو–ولاية بومرداس**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 1، 2018.
- ضياء حامد الدباغ، وحيد محمود رمو، **دور التقارير المالية في زيادة كفاءة الأسواق المالية–دراسة لعينة من الشركات المساهمة المسجلة في سوق بغداد للأوراق لمالية–**، مجلة بحوث المستقبل، العدد 12، 2005.
- طلال محمد علي الجحاوي، رافد كاظم نصيف العبيدي، **تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 10، العدد 39.
- عبد الله حمود سراج، **أهمية خصائص المعلومات في بناء اختيار قرارات المنظمة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد4، 2005.
- عثمان مداحي، **القوائم المالية محدداتها ومميزاتها**، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد 6، 2016.
- عزيز لوجاني، ميلود عزوز، **دور الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية– دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية–**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 1، 2022.
- قمان عمر، باكرية علي، **أهمية جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد قرارات الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة الاقتصادية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 4، العدد 1، 2019.
- كحول صورية، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49، 2017.

- كلاش مريم، بهلول نور الدين، **دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مجمع صيدال–**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 3، 2021.
- كوسة بوجمعة، نعيم بوعموشة، **لوحة القيادة والمشاركة في اتخاذ القرار ومعوقات نجاح نظم المعلومات في المؤسسات الجزائرية**، مجلة آفاق للعلوم، العدد 7، 2017.

4. الأطروحات والمذكرات

- أحمد عبد الهادي شبير، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية–دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2006.
- بن زاف لبنى، **دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية–دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019.
- حامدي علي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية–دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة، الوحدة الإنتاجية التجارية آريس**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011.
- حمزاوي فؤاد، عبادلية نور، **نظام المعلومات المحاسبي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي تبسة، 2016-2017.
- سليماني عبد الحكيم، **دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد–دراسة حالة مؤسسة اقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019- 2020.
- العابدي دلال، **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية–دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016.
- محمد بلقايد خملول، **إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية–دراسة حالة مجموعة من الشركات المجمعة الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019-2020.

5. القوانين

- الجريدة الرسمية العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول 1430 هـ الموافق ل 25 مارس 2009.

قائمة الملاحق

الملحق رقم: (01)

[redacted]

EDITION_DU:11/03/2024 10:55
EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

[redacted]

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2021			2020
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporellesX		465 000,00	465 000,00		2 750,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		269 596 667,93		269 596 667,93	265 527 907,93
Bâtiments		3 588 750 085,41	2 252 628 670,64	1 336 121 414,57	1 515 952 290,82
Autres immobilisations corporelles		80 556 301,33	68 103 692,93	12 452 608,40	15 424 424,65
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		338 860 072,84		338 860 072,84	322 456 933,35
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif		31 696 965,33		31 696 965,33	26 860 425,96
TOTAL ACTIF NON COURANT		**4 309 925 092,84**	2 321 197 363,77	**1 988 727 729,07**	**2 146 224 732,71**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		147 228 213,14		147 228 213,14	106 746 538,17
Créances et emplois assimilés					
Clients		662 248 836,57		662 248 836,57	607 746 880,84
Autres débiteurs		965 848 660,42		965 848 660,42	1 078 667 587,73
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		212 070 734,59	212 070 734,59		
Trésorerie		434 555 151,05		434 555 151,05	248 281 467,85
TOTAL ACTIF COURANT		**2 421 951 595,77**	212 070 734,59	**2 209 880 861,18**	**2 041 442 474,59**
TOTAL GENERAL ACTIF		**6 731 876 688,61**	2 533 268 098,36	**4 198 608 590,25**	**4 187 667 207,30**

الملحق رقم: (02)

[redacted] EDITION_DU:11/03/2024 10:56

EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

[redacted]

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		502 141,28	4 455 757,15
Autres capitaux propores - Report à nouveau		3 268 784 541,60	3 354 597 955,21
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**3 269 286 682,88**	**3 359 053 712,36**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		636 856 974,52	584 472 332,60
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		165 994 068,63	140 538 598,24
TOTAL II		**802 851 043,15**	**725 010 930,84**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		20 440 104,63	36 608 395,60
Impôts		29 615 769,77	20 959 406,54
Autres dettes		76 414 989,82	46 034 761,96
Trésorerie passif			
TOTAL III		**126 470 864,22**	**103 602 564,10**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**4 198 608 590,25**	**4 187 667 207,30**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم: (03)

[redacted]

EDITION_DU:11/03/2024 10:56
EXERCICE:01/01/22 AU 31/12/22

[redacted]

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2022			2021
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporellesX		465 000,00	465 000,00		
Immobilisations corporelles					
Terrains		269 596 667,93		269 596 667,93	269 596 667,93
Bâtiments		3 386 812 602,50	2 210 837 639,24	1 175 974 763,26	1 336 121 414,57
Autres immobilisations corporelles		86 641 803,86	74 247 924,10	12 393 879,76	12 452 608,40
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		750 893 641,37		750 893 641,37	338 860 072,84
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif		44 383 019,84		44 383 019,84	31 696 965,33
TOTAL ACTIF NON COURANT		**4 538 792 735,50**	**2 285 550 763,34**	**2 253 241 972,16**	**1 988 727 729,07**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		177 077 879,58		177 077 879,58	147 228 213,14
Créances et emplois assimilés					
Clients		437 962 726,06		437 962 726,06	662 248 836,57
Autres débiteurs		1 092 967 534,28		1 092 967 534,28	965 848 660,42
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		212 070 734,59	212 070 734,59		
Trésorerie		463 047 642,60		463 047 642,60	434 555 151,05
TOTAL ACTIF COURANT		**2 383 126 517,11**	**212 070 734,59**	**2 171 055 782,52**	**2 209 880 861,18**
TOTAL GENERAL ACTIF		**6 921 919 252,61**	**2 497 621 497,93**	**4 424 297 754,68**	**4 198 608 590,25**

الملحق رقم: (04)

[redacted]

EDITION_DU:11/03/2024 10:56

EXERCICE:01/01/22 AU 31/12/22

[redacted]

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2022	2021
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		41 600 422,10	502 141,28
Autres capitaux propores - Report à nouveau		3 193 105 937,70	3 268 784 541,60
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**3 234 706 359,80**	**3 269 286 682,88**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		685 646 759,01	636 856 974,52
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		232 762 776,59	165 994 068,63
TOTAL II		**918 409 535,60**	**802 851 043,15**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		146 929 569,82	20 440 104,63
Impôts		19 053 939,50	29 615 769,77
Autres dettes		105 198 349,96	76 414 989,82
Trésorerie passif			
TOTAL III		**271 181 859,28**	**126 470 864,22**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**4 424 297 754,68**	**4 198 608 590,25**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم: (05)

[redacted] EDITION_DU:11/03/2024 10:56

EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

[redacted]

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2021	2020
Ventes et produits annexes		372 244 605,18	356 917 208,75
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**372 244 605,18**	**356 917 208,75**
Achats consommés		-6 193 822,83	-13 889 081,49
Services extérieurs et autres consommations		-32 133 273,78	-25 632 463,53
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-38 327 096,61**	**-39 521 545,02**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**333 917 508,57**	**317 395 663,73**
Charges de personnel		-302 826 499,83	-260 850 937,20
Impôts, taxes et versements assimilés		-10 500 330,92	-5 449 261,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**20 590 677,82**	**51 095 465,53**
Autres produits opérationnels		84 922 812,51	55 203 225,59
Autres charges opérationnelles		-783 698,22	-590 067,18
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-120 367 472,13	-107 493 247,26
Reprise sur pertes de valeur et provisions		15 549 452,35	5 888 546,80
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**-88 227,67**	**4 103 923,48**
Produits financiers		600 368,95	361 833,67
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		**600 368,95**	**361 833,67**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**512 141,28**	**4 465 757,15**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-10 000,00	-10 000,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**473 317 238,99**	**418 370 814,81**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-472 815 097,71**	**-413 915 057,66**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**502 141,28**	**4 455 757,15**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**502 141,28**	**4 455 757,15**

الملحق رقم: (06)

[redacted]

EDITION_DU:11/03/2024 10:56

EXERCICE:01/01/22 AU 31/12/22

[redacted]

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2022	2021
Ventes et produits annexes		401 580 412,39	372 244 605,18
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**401 580 412,39**	**372 244 605,18**
Achats consommés		-10 482 975,32	-6 193 822,83
Services extérieurs et autres consommations		-48 563 813,11	-32 133 273,78
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-59 046 788,43**	**-38 327 096,61**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**342 533 623,96**	**333 917 508,57**
Charges de personnel		-334 768 601,72	-302 826 499,83
Impôts, taxes et versements assimilés		-11 058 860,22	-10 500 330,92
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**-3 293 837,98**	**20 590 677,82**
Autres produits opérationnels		179 245 260,03	84 922 812,51
Autres charges opérationnelles		-1 743 151,75	-783 698,22
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-156 878 845,26	-120 367 472,13
Reprise sur pertes de valeur et provisions		23 580 591,86	15 549 452,35
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**40 910 016,90**	**-88 227,67**
Produits financiers		700 405,20	600 368,95
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		**700 405,20**	**600 368,95**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**41 610 422,10**	**512 141,28**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-10 000,00	-10 000,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**605 106 669,48**	**473 317 238,99**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-563 506 247,38**	**-472 815 097,71**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**41 600 422,10**	**502 141,28**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**41 600 422,10**	**502 141,28**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et populaire
Ministère de l'enseignement et de la recherche Scientifique
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الرقم: 08 ك ع ا ت ع ت/ق ع ت ع ت /2024

Université ABBES Laghrour -khanchla

Faculté des sciences économique,commerciales et des sciences gestion

خنشلة في: 16 أفريل 2024

الى السيد:مدير ديوان الترقية والتسيير العقاري خنشلة

تسهـــــــــــيل مهـــــــــــمة

- سعيا لاستكمال البرنامج الدراسي,المقرر للحصول على شهادة ماستر نظام ل م د في العلوم التجارية وعلوم التسيير "ومن اجل تجسيد المفاهيم النظرية للطلبة يشرفنا ان اطلب من سيادتكم مساعدة وتسهيل المهمة للطالب:

الاســـــــم :اميمة /رميساء

تاريخ الميلاد : 01/06/2000- 10/04/2000

رقم التسجـــــــيـــــل: 34056368/ 34051647

اللقب :بوزيدي /حصاد

مكان الميلاد: خنشلة

التخـصص:محاسبة

عنوان المذكرة:تاثير جودة المعلومات المحاسبية على قرارات مستخدمي القوائم المالية

- وذلك من اجل اجراء تربص تطبيقي لدى مؤسستكم .

رئيس القسم

شيبان سمير

ديوان الترقية والتسيير العقاري
مصلحة الموارد البشرية

الملاحق

الملحق رقم: (07)

الملحق رقم: (08)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'enseignement Supérieur et De la Recherche Scientifique

Université Abbes Laghrour –Khanchela جامعة عباس لغرور خنشلة
Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences gestion كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
Vice décanat chargé de la post graduation نيابة العمادة للدراسات مابعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية
De la recherche scientifique et de relations extérieures

الرقم: 08 / ك ع إ ت ع ت/ ن ع ل ب ت ب ع ع ع/2024

استمارة تقييم المتربص(ة)

الاســـــــم : اميمة /رميساء اللـــقـــب :بوزيدي /حصاد

تاريـــــخ المـــيلاد: 01/06/2000-10/04/2000 مكـــان المـــيلاد: خنشلة

رقم التـــجـــنـــيد: 340563681 /340516471 التـــخـــصص: محاسبة

عنوان المذكرة: تاثير جودة المعلومات المحاسبية على قرارات مستخدمي القوائم المالية

مكان التربص :ديوان الترقية والتسيير العقاري خنشلة فترة التربص من :24/04/2024 الى 24/07/2024

عناصر المواظبة	العلامة	ملاحظة
المواظبة	04/...	
المبادرة	04/...	
المعارف التطبيقية	04/...	
قدرة العمل	04/...	
العلاقة مع العمل	04/...	
العلامة النهائية	20/...	

الملاحظات اخرى:.....

مضاء المؤسسة المستقبلة

رئيس مصلحة الموارد البشرية

رئيس القسم

رئيس قسم العلوم المالية والمحاسبية

الملحق رقم: (09)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير
خنشلة في: 2024/5/21

إذن بالإيداع

أنا الممضي اسفله الأستاذ (ة): زعيمي رمزي

المشرف (ة) على مذكرة الماستر للطالبين:

الطالب(ة) (01): بوزيدي أميمة

الطالب(ة) (02): حصاد رميساء

المعنونة بـ: تأثير جودة المعلومات المحاسبية على قرارات مستخدمي التقارير المالية

للسنة الجامعية: 2024/2023

احيطكم علما بانني اذنت للطالبين المذكورين اعلاه بايداع المذكرة ، وذلك بعد التهائهما من إعدادها وفق الشروط العلمية، واطلاعي وتفحصي لمحتواها.

إمضاء المشرف